جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تكنولوجيا المعلومات المالية وأهميتها في تطوير الجهاز المصرفي في العراق

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية
وهي جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في
العلوم المالية والمصرفية

قدمها الطالب
عباس حميد حبيب السعدي

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
محمد نعمه محمد الزبيدي

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا
رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَٰذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَنْ
شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ))

صدق الله العلي العظيم

سورة النمل الآية ٤٠

الاهداء

الى ابي ..... من رحل عن عالمنا ومازال دوي نصائحه يوجهني

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز .....(أمي الحنونة)

الى اخي الخلوق..... من علمني ان الحياة من دون ترابط وحب وتعاون لا تساوي شيئاً

الى زوجتي ..... من ملأت حياتي بالتحدي وتخطي الصعاب

الى ابنتي وقلبي النابض..... فاطمة

الباحث

شكر وامتنان

أشكر الله – تعالى واحمده فهو المنعم والمتفضل، الذي لا تفنى نعمته ولا تنقضي محامده، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله نبينا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

يسعدني ان اتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى استاذي المشرف (**الاستاذ المساعد الدكتور محمد نعمه محمد الزبيدي**)، على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وارشاد مستمر، وعلى ما بذله من جهد وتوجيه من بداية البحث حتى اتمام هذه الرسالة جزاه الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأساتذة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي، ويسرني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاساتذة المقوم العلمي والمدقق اللغوي على جهودهم المبذولة في إظهار الرسالة بشكلها اللائق لغوياً وعلمياً، كما اتوجه ببالغ شكري وامتناني الى اساتذتي الافاضل في السنة التحضيرية أ.د بتول مطر عبادي و أ.د عقيل شاكر الشرع وأ0د سالم صلال راهي و أ.د عبد العظيم الشكري وأ.د مجيد هاتف وأ.د فراس خضير الزبيدي و أ.م.د حسن سامي الشمري والى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية أ.م.د باسم عباس الجاسمي.

كما أشكر زملائي زميلاتي (مسلم عقيل، علاء طالب، مصطفى خليل، تحسين جمعه، علاء علي، ندى نوري، سهير كاظم، زينب خليل). متمنياً لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العلمية.

واشكر كل من مد لي يد العون، أو اسدى لي معروفاً، أو قدم لي نصيحة، أو كانت له إسهامة كبيرة أو صغيرة في اتمام هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولاً واخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

الباحث

المستخلص :

تعد تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة من أهم صور التطورات العلمية التي حدثت في اواخر القرن الماضي. أذ تعد المنطلق الاساس في مستقبل تطور عمل المؤسسات المصرفية لما لها من أهمية خاصة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام إذ ان التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفضل تكنولوجيا المعلومات المالية شجع على المنافسة الحادة مما دفع المؤسسات المالية إلى رفع مستوى كفاءة وفاعلية أدائها. وأصبح بإمكان المصارف بشكل خاص تبني المفاهيم الاساسية لتكنولوجيا المعلومات المالية واستخدام الادوات والوسائل التقنية الحديثة في محاولة جادة للابتعاد عن الاساليب التقليدية المتبعة في العمل المصرفي وأحداث تغير أفضل في تقديم الخدمات المصرفية. أذ تناولت الدراسة مفهوم تكنولوجيا المعلومات المالية واهميتها واستعراض واقع ألية عمل الجهاز المصرفي العراقي والبيانات المتوفرة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية المتمثلة في الشمول المالي فضلاً عن دور الحكومة الالكترونية بوصفها أحد البنى التحتية التي تسهم في الية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي وبيان أهميتها في تطوير هذه المؤسسات. وتمحوره فرضية البحث على أن استخدام تكنلوجيا المعلومات المالية يسهم في تطوير الية عمل الجهاز المصرفي وزيادة الاستخدام ويحسن من مؤشرات الشمول المالي وتقديم الخدمات المصرفية. وتمثلت المشكلة بالتساؤل هل حقق الجهاز المصرفي في العراق متطلبات النهوض والتطور في استخدام تكنلوجيا المعلومات المالية.

وكان من أهم الاستنتاجات هو :

- أن لتكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة أثراً واضحاً في توسيع قاعدة الشمول المالي وهناك تحسن في مؤشر الانتشار لماكنات الصراف الالي بمعدل نمو 23.16% لعام 2018 .

أما في ما يخص التوصيات فكان أبرزها :

- تشجيع استخدام تكنلوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات وتطبيقاتها المتعددة والمختلفة لتطوير الادارة من خلال توسيع القاعدة لمستخدمي شبكات المعلومات والخدمات الالكترونية.

فهرست المواضيع

الفصل واجزاءه	المواضيع	رقم الصفحة
	الآية	-
	الاهداء	أ
	شكر وامتنان	ب
	المستخلص	ت
	المحتويات	ث
	قائمة الجداول	ج
	قائمة الاشكال	ح
	المقدمة	1
الفصل الاول	منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	10 - 2
المبحث الاول	منهجية الدراسة	3 - 2
المبحث الثاني	بعض الدراسات السابقة	10 - 4
الفصل الثاني	تكنولوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي ومؤشراتها	70 - 11
المبحث الاول	تكنولوجيا المعلومات المالية (المفهوم و الاهمية)	26 - 12
المبحث الثاني	الجهاز المصرفي العراقي (الاطار المفاهيمي)	42 - 27
المبحث الثالث	مفهوم ومؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في العراق	70 - 43
الفصل الثالث	تحليل مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في تطوير الجهاز المصرفي العراقي	102 - 71
المبحث الاول	تحليل مؤشرات الشمول المالي	80 - 72
المبحث الثاني	تحليل مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق	97 - 81
المبحث الثالث	تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي والرؤية المستقبلية	102 - 98
	الاستنتاجات والتوصيات	106 - 103
	المصادر	116 - 107

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة
1	المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات	23
2	الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية	68
3	مؤشر الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010- 2018)	73
4	مؤشر الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010- 2018)	75
5	الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي في العراق للمدة(2011- 2018)	77
6	الانتشار الجغرافي للمصارف العراقية لكل (1000)كم2 للمدة(2010- 2018)	79
7	تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق للمدة (2004- 2018)	83
8	تطور المكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) في العراق للمدة (2004- 2018)	84
9	معدلات النمو السنوي والمركب للمكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) في العراق للمدة (2004- 2018)	85
10	تطور المكونات الفرعية لمؤشر الخدمات الالكترونية (OSI) للمدة (2010-2014)	87
11	تطور المكونات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) للمدة (2008-2018)	88
12	تطور مكونات مؤشر راس المال البشري (HCI) للمدة (2008- 2018)	89
13	تطور مؤشر المشاركة الالكترونية في العراق للمدة (2003- 2020)	93
14	مؤشر الامم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية (EGDI) لعام 2018	95
15	مؤشر المشاركة الالكترونية للدول العربية لعام 2020	97

قائمة الاشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	الصفحة
1	ابتكارات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي	14
2	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي	42
3	استخدام بطاقات الائتمان	55
4	عناصر الحكومة الالكترونية	62
5	مساهمة الحكومة الالكترونية في اصلاح القطاع الحكومي في العراق	65
6	مؤشر الانتشار المصرفي في العراق للمدة من 2018- 2010	74
7	مؤشر الكثافة المصرفية في العراق للمدة من 2018 -2010	76
8	الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي في العراق (2011- 2018)	78
9	الانتشار الجغرافي للمصارف في العراق لكل (1000)كم2	80
10	مؤشر راس المال البشري	89
11	تقاطع المشاركة مع الحكومة الالكترونية	92

المقدمة :

يعد البنك المركزي رأس الهرم الذي يتكون منه الهيكل التنظيمي لأي جهاز مصرفي ويشكل المحور الاساس لتنظيم العمل في القطاع المصرفي ورسم السياسات النقدية ومتابعة تنفيذها مما ينعكس بدورة في الحياة الاقتصادية لأي بلد.

ويشهد العالم اليوم تطورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والعلمية والسياسية ولاسيما في ثورة تكنولوجيا المعلومات المالية التي تمثل الابتكارات والتقانة التي تسعى دائماً إلى منافسة الاساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية أذ تعد صناعة ناشئة وفتية تستعمل التقانة لتحسين الانشطة في مجال التمويل. ومثال على هذه تكنولوجيا الهواتف الذكية التي تستخدم في الخدمات المصرفية او ما تعرف بالبنوك الخلوية وايضاً خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، التي تهدف الى جعل الخدمات المالية بين يدي الجمهور. إذ تقوم العديد من المؤسسات المالية بتطبيق تقنيات تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير وتحسين خدماتها وتحسين موقعها التنافسي. اي أن تكنولوجيا المعلومات المالية هي التي تستخدم التقانة الحديثة في القطاع المالي. ومن جهة اخرى ونتيجة لهذه التطورات في الجهاز المصرفي والبحث عن مصادر تمويل أكثر والتوسع في السوق بشكل أكبر إذ يتمثل ذلك بالشمول المالي الذي يقدم الخدمات على المستفيدين وفي مناطق جغرافية مختلفة وتناول البحث ثلاثة فصول الفصل الاول الذي تضمن منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة أما الفصل الثاني تكنولوجيا المعلومات المالية (الإطار النظري والمفاهيمي) والذي تضمن ثلاثة مباحث أهتم المبحث الاول بالبعد المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات المالية، فيما ركز المبحث الثاني على استعراض واقع الجهاز المصرفي في العراق في حين تناول المبحث الثالث الشمول المالي وأهميته، أما المبحث الرابع فقد تناول واقع الحكومة الالكترونية في العراق، فيما أهتم الفصل الثالث باستعراض وتحليل المؤشرات والبيانات المتوفرة للشمول المالي في المبحث الاول، أما المبحث الثاني فتضمن مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق وأهميتها في تطوير الية عمل البنك المركزي العراقي وركز المبحث الثالث على تحليل مؤشرات القطاع المصرفي والرؤية المستقبلية وتضمن البحث عدداً من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

منهجية البحث

وبعض الدراسات السابقة

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

الفصل الاول

المبحث الاول

منهجيه البحث

يعد هذا الفصل الهوية التعريفية للبحث اذ يتناول منهجية البحث التي تم اعتمادها لعرض مشكله البحث وما يتصل به من مباحث، كما يتناول جهود الباحثين الاخرين الذين تناولوا بعض الجوانب المشتركة مع هذا البحث من خلال دراستهم السابقة (محلية وعربية واجنبية) كما يهدف هذا الفصل الى تحديد مسار البحث.

أولاً : مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في تواضع أو تأخر الاهتمام بتوظيف تكنلوجيا المعلومات المالية في عمل الجهاز المصرفي العراقي واعتماد الأنظمة التقليدية مما يتطلب بعض التساؤلات لبيان مشكلة البحث.

1. هل حقق الجهاز المصرفي في العراق متطلبات النهوض والتطور في استخدام تكنلوجيا المعلومات المالية.
2. مدى إدراك الجهات الإدارية العليا بأهمية توظيف تكنلوجيا المعلومات المالية بما يتناسب مع الأنظمة المصرفية المتطورة.
3. استعراض واقع المؤشرات والبيانات المتوفرة للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية لغرض النهوض بواقعها.

ثانيا : فرضية البحث

تكمن فرضية البحث بأن تطور الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي تتطلب من الجهاز المصرفي العراقي تطوير آلية عمله لمواكبة تلك التطورات ولما تقدم فأن البحث يتبنى فرضية :

1- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية يسهم في تطوير الية عمل الجهاز المصرفي وزيادة الاستخدام ويحسن في مؤشرات الشمول المالي وتقديم الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية.

2- على الرغم من قلة استخدام تكنلوجيا المعلومات في الجهاز المصرفي العراقي فأنها ادت الى احداث نوع من النمو والتطور فيه.

ثالثا: أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث بما يأتي :

1- استعراض واقع تكنولوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي وأهميتها في تأهيل المصارف وضمان بقائها ومقدرتها على التنافس ورفع كفاءة وفاعلية العمل المصرفي بما يتماشى والتقنيات الحديثة.

2- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية تعد أداة فاعلة لتسريع وتيرة المعاملات للمصارف المستخدمة للتقنيات التكنولوجية في شتى المجالات ويسهم في تطوير آلية العمل ويشجع الكثير من الزبائن على اعادة بناء الثقة في المعاملات المصرفية مما يؤدي الى تحقيق عوائد للمصارف.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي

1- استعراض واقع الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي ووضع رؤية للنهوض بواقعه.

2- بيان واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في المصارف العراقية للوقوف على التحديات المتعلقة في بيئة العمل المصرفي الالكتروني.

3- بيان أهمية تكنولوجيا المعلومات المالية لتطوير الية عمل القطاع المصرفي ليس على المستوى المحلي فحسب بل لمواكبة الانظمة المصرفية على المستوى الدولي.

خامساً :حدود البحث

الحدود الزمانية والتي شملت السنوات للمدة من (2004- 2018).

الحدود المكانية الجهاز المصرفي العراقي.

سادساً : منهج البحث

اعتمد البحث على الطريقة التحليلية في استعراض وتحليل المؤشرات والبيانات والمعلومات المتوفرة في هذا المجال.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الدعامة الاساسية للبحوث العلمية إذ يهدف هذا المبحث الى تسليط الضوء على جهود الباحثين ومعرفة ما توصلوا إليه من نتائج، فهي تسهم في دعم الاسس النظرية والجوانب التحليلية للموضوع مجال البحث إذ تعد هذه الجهود احدى المرتكزات للدراسة الجديدة، إذ تمثل تراكما معرفياً للباحثين من خلال ما تقدمه من اساليب وادلة. لذا جاء هذا المبحث ليستعرض بعض الدراسات المحلية والعربية والاجنبية السابقة وكما يأتي :

أولا : الدراسات العراقية

1- دراسة (السعيدي،2004)

عنوان الدراسة	**" تكنلوجيا المعلومات واثرها على السياسة الاقراضية "**
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى قياس تأثير تكنلوجيا المعلومات في مجال السياسة الإقراضية وتحديد المشاكل التي تواجه المصارف العراقية.
أهم الاستنتاجات	- لتكنلوجيا المعلومات دور في المحافظة على موارد المصرف. المالية وتوجيها التوجيه السليم نحو فرص الاستثمار المناسبة. - تتفاوت المصارف العراقية في مستوى الادوات التكنلوجية.
أهم التوصيات	- ضرورة تخلي ادارات المصارف العراقية عن النظم التقليدية في العمل المصرفي واعتماد الاساليب الحديثة والمتطورة التي يمكن من خلالها الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة للزبائن في هذا النوع من المؤسسات المالية. - اشراك العاملين في المصارف العراقية في دورات تدريبية متخصصة في تكنلوجيا المعلومات المالية داخل وخارج القطر لاكتساب الخبرات اللازمة.

2- دراسة (الشمري،2017)

عنوان الدراسة	**أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف.**
أهدف الدراسة	تقديم اطار معرفي مفاهيمي عن استراتيجية الشمول المالي بأبعاده المختلفة وابعاد الميزة التنافسية للمصارف.
أهم الاستنتاجات	يعد التسويق المصرفي الحديث أداة تحليلية مهمة في فهم النشاط المصرفي ومساعدة الموظفين في المصرف في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي.
أهم التوصيات	زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنلوجيا المعلومات المالية ، والاسراع في تنفيذ شبكة الاتصالات بين المركز الرئيس لكل مصرف وباقي فروعة لضمان سرعة تداول البيانات واجراء التسويات اللازمة والارتباط بالشبكات الالكترونية ما بين المصارف والبنوك العالمية لتقديم خدمات مصرفية متطورة ومتميزة.

ثانياً : الدراسات العربية

3- دراسة (مهيوب، سماح 2004)

عنوان الدراسة	**"أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط المصرف عن بعد "**
هدف الدراسة	التعرف على مقومات النشاط المصرفي من خلال تبني تكنلوجيا المعلومات وابرز أسباب ودوافع الاعتماد على التطورات التكنلوجية من طرف المصارف وأثر استخدام هذه التكنلوجيا على النشاط المصرفي.
أهم الاستنتاجات	ان المصارف من خلال استخدامها المستمر لتكنلوجيا المعلومات تحقق هدفين احدهما في المدى القصير والمتمثل في تحسين الاداء التجاري من خلال تخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمة المصرفية، والهدف الثاني على المدى الطويل وهو انعكاس على ربحية المصرف ومن ثم العائد على حقوق الملكية والذي يعد الهدف الاستراتيجي لأي نشاط مصرفي.
أهم التوصيات	- ضرورة استخدام تكنلوجيا المعلومات بوصفها اداة فعالة لتسريع وتيرة المعاملات لتلك المصارف المستخدمة لتكنلوجيا المعلومات.

4- دراسة (الأغبري،2006)

عنوان الدراسة	دور تكنولوجيا المعلومات في وظائف ادارة الموارد البشرية.
هدف الدراسة	استعراض واقع الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في وظائف ادارة الموارد البشرية.
أهم الاستنتاجات	ان التقنيات الحديثة التي ادخلت في وظائف الادارة لم تلبي الغرض وتفتقد الكثير من الوظائف للتقنيات الحديثة التي تتناسب وطبيعة واجباتها.
أهم التوصيات	حاجة وظائف الادارة للتقنيات الحديثة لوجود نقص في تلك التقنيات بوظائف الموارد البشرية.

5– دراسة (بختي،2008)

عنوان الدراسة	صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الاداء.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تبيين علاقة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بتنمية وتطوير الاداء في المؤسسات.
أهم الاستنتاجات	ان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاسماً مشتركاً في اغلب المؤسسات اذ انها تساعد على تقليل نسبة التدخل البشري في العمليات المتكررة وتحسين صورة مخرجات واداء المؤسسات وتسريع عمليات تبادل المعلومات عبر الشبكات. ويحدث تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات اساسية في الادارة ويساعد بشكل خاص في اتخاذ القرار المناسب والسريع المبني على الحقائق والمعلومات، كما ويحدث تحولا تدريجياً من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية.
أهم التوصيات	ضرورة أدخال التكنولوجيا والاتصالات الحديثة في الاداء المهني لما لها من اهمية في اتخاذ القرارات .

6- دراسة (عبد الرحيم ،2011)

عنوان الدراسة	تطوير الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي
هدف الدراسة	محاولات رصد انعكاسات التطور في الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي.
أهم الاستنتاجات	يجب ان تستجيب الخدمات المصرفية والمقدمة من قبل الاجهزة المصرفية الى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي والمجتمع كله اينما يجد تطورها الطبيعي، لكي يتمكن من القيام بدوره الذي وجدت من آجله الا وهو الاستجابة لهذه المتطلبات وتفعيل النشاط الاقتصادي بالمجتمع.
أهم التوصيات	تطوير التقنية التكنلوجية المصرفية من خلال الاهتمام بالثورة التقنية ، فضلا عن ادخال التكنلوجيا المالية الحديثة في العمل المصرفي عن طريق تشجيع الشراكة مع المصارف الاجنبية والتي من شأنها تطوير الاداء المهني والتقني للجهاز المصرفي.

7 - دراسة (بن ختو فريد،2014)

عنوان الدراسة	قياس مردودية وكفاءة المؤسسات المصرفية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2011)
هدف الدراسة	معرفة واختبار قدرة البنوك العمومية على منافسة البنوك الخاصة في مجال المردودية والكفاءة.
أهم الاستنتاجات	أن معظم البنوك التي حققت مستويات مردودية مرتفعة (مردودية مالية أو اقتصادية) وحققت درجات كفاءة عالية، أذ ان البنوك العمومية رغم اتساع شبكتها البنكية وسيطرتها على الاعمال المصرفية لمدة طويلة لم تستطع منافسة البنوك الخاصة في مجال المردودية والكفاءة خلال فترة الدراسة، بل استطاعت هذه الاخيرة من الاستفادة من مزايا التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في الاستغلال مما جعلها ذات مردودية عالية.
أهم التوصيات	أدخال واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في المصارف وهذا يساعد على جودة الخدمات وتخفيض التكاليف.

ثالثا : الدراسات الاجنبية

8- (Micheal،2001)

عنوان الدراسة	ضرورة استخدام الانترنت في الاعمال المصرفية The need to use the Internet in banking
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى بيان أهمية استخدام الانترنت في الاعمال المصرفية.
أهم الاستنتاجات	يسهل استخدام الانترنت للزبائن انجاز صفقاتهم المالية باستخدام الحاسبات الشخصية (المنزلية أو المكتبية) بدون تحمل عناء المراجعة الشخصية. كذلك تضمن شبكة الانترنت حماية وامن اموال الزبائن والمحافظة على سريتها .
أهم التوصيات	الاعتماد على اكثر من اداة للاتصال في تقديم الخدمات المصرفية ولا نعتمد فقط على الانترنت.

9- (Paulluc,2009)

عنوان الدراسة	" نظم تكنلوجيا المعلومات للقدرات والفوائد التنافسية في شركات التأمين الفرنسية " Technologies Systems formation Capacities A vantage Concurrent: Analyses Inter Cash ad Courtiers Dassurance Vieen france
هدف الدراسة	معرفة تأثير تكنلوجيا المعلومات على الميزة التنافسية لشركات التأمين الفرنسية .
أهم الاستنتاجات	تسهم قدرات تكنلوجيا المعلومات اسهاما ايجابيا في تحقيق الميزة التنافسية، لاسيما من خلال القدرات التشغيلية والنظم الفرعية للقدرات الاستراتيجية، وكان لها تأثير بالنظام الفرعي للقدرات الديناميكية، وتسهم القدرات المختلفة لتكنلوجيا المعلومات بطريقة متجانسة نوعا ما في الميزة التنافسية.
أهم التوصيات	ابتكار تحسينات وتطورات مستمرة في تكنلوجيا المعلومات والتي لا تتم الا باستخدام البحث والتطوير وبالتالي تساعد على تنمية المزايا التنافسية.

10- (Olalla,2009)

عنوان الدراسة	تكنولوجيا المعلومات في اعادة هندسة عمليات الأعمال Technology in Business Process Reengineering Information
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى بيان أهمية تكنولوجيا المعلومات بوصفها مسهلاً لإعادة هندسة عمليات الاعمال.
أهم الاستنتاجات	تكنولوجيا المعلومات تساعد الشركات في تحقيق تحسينات مهمة في متغيرات التكلفة والجودة ووقت التسليم.
أهم التوصيات	العمل على ادخال التكنلوجيا الحديثة لأنها تساعد على زيادة التعاون وتخفيض درجة الوساطة من خلال تنفيذ تقنيات الاتصال وقواعد البيانات المشتركة.

11- (Brown et.al,2009)

عنوان الدراسة	مقارنة بين اتجاهات المدراء المحترفين نحو الحاسب في كل من الصين واليابان والولايات المتحدة A comparison Of Attitudes Toward Computers Among Business Professionals In China Japan And United States
هدف الدراسة	عمل مقارنة بين اتجاهات الإداريين المحترفين في ثلاث دول الصين واليابان والولايات المتحدة.
أهم الاستنتاجات	وجود اختلاف بين اتجاهات الاداريين في الدول الثلاث ويعود هذا الاختلاف للاختلاف الثقافي بين الدول.
أهم التوصيات	من الضروري الاخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية عند القيام بإدخال نظام معلومات محوسب للمنظمة حتى لا يواجه النظام بمعارضه من قبل المستخدمين .

(2013, Zanid etoc) -12

عنوان الدراسة	تأثير المدفوعات الالكترونية على النمو الاقتصادي The Impact of Electronic payments on Economic Growth
هدف الدراسة	نظرت هذه الدراسة في تأثير زيادة تغلغل البطاقات الذكية على غرار الاستهلاك الخاص الحقيقي ووظيفة من الدخل الحقيقي المتاح ، والحقيقي لأسعار الفائدة، والانفاق باستعمال البطاقات وحصتها من اجمالي الانفاق الاستهلاكي.
أهم الاستنتاجات	هناك علاقة ايجابية بين بطاقة الاختراق والنمو الاقتصادي وبالتالي تدعم هذه الدراسة السياسات التي تشجع استعمال البطاقات.
أهم التوصيات	استعمال البطاقة يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة مما يسفر عن دفعة قوية للنمو الاقتصادي عاما بعد عام من خلال العديد من العوامل منها معاملات الكفاءات وثقة المستهلك في نظام الدفع بصورة شاملة.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من خلال استعراض وتحليل أهم المؤشرات للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية المتمثلة بمؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق.
2- اختلاف مدة الدراسة اذ شملت السنوات (2004- 2018).
3- ركز البحث على ضرورة استخدام التقنيات المصرفية وتحسين بنيتها التحتية في الجهاز المصرفي العراقي لغرض تطوير الية عملة ومواكبة التطورات الحديثة.

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي ومؤشراتها

المبحث الاول: تكنولوجيا المعلومات المالية

المبحث الثاني: الجهاز المصرفي العراقي

المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في العراق

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي ومؤشراتها

تمهيد

يتم في هذا الفصل التعرف على الاطار المفاهيمي لتكنلوجيا المعلومات المالية في الجهاز المصرفي العراقي ومؤشراتها إذ قسم الفصل على ثلاثة مباحث

المبحث الاول : تكنولوجيا المعلومات المالية (أطار نظري)، اذ تضمن المبحث ما يأتي:

أولاً: مفهوم ومكونات تكنولوجيا المعلومات المالية ومراحلها.
ثانياً: أهمية تكنولوجيا المعلومات المالية وخصائصها.
ثالثاً: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات المالية وأهمية الاستثمار فيها.

المبحث الثاني : الجهاز المصرفي العراقي (أطار نظري) أذ تضمن المبحث ما يأتي:

أولاً: البنك المركزي العراقي (النشأة والمفهوم والاهداف والمهام)
ثانياً: القطاع المصرفي العراقي (النشأة والمفهوم والأهمية)

المبحث الثالث :دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تطوير الجهاز المصرفي العراق إذ تضمن المبحث ما يأتي:

أولاً: مفهوم ومؤشرات الشمول المالي.
ثانياً: مفهوم ومؤشرات الحكومة الالكترونية.

المبحث الاول
تكنلوجيا المعلومات المالية (أطار نظري)

أولا- مفهوم ومكونات تكنولوجيا المعلومات المالية ومراحلها.

1- المفهوم :

يعود اصل كلمة المعلومات (Information) الى الاصل اللاتيني والذي يعني تعليم المعرفة ونقلها، لذلك تعد المعلومات الخطوة الاساسية والرئيسة لبناء التكنلوجيا وهي بيانات تمت معالجتها لتصبح مفيدة للمستخدم الاخير، لذلك فالمعلومات هي بيانات ذات معنى اما البيانات فهي اي شيء يمكن ان يعطي معنى وهذا فالأرقام مثلا والالوان والاحداث والكلمات بيانات تمت معالجتها (فرج، 2009 :63)، أو انها الاطار الذي تتكون منها تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات ونظم المعلومات وعلوم الحاسبات ومن ثم تطبيقها في مختلف الاعمال.(ياسين، 2000: 118). ويرى (سلامه، 9:1998) ان كلمة (Technology) أشتقت من كلمة اغريقية مؤلفة من مقطعين (techno)ويقصد بها مهارة وكلمة (logy) يقصد بها المهارة الفنية، اما المعلومات والتي لا يمكن لمسها او رؤيتها بل هي شيء يغير الحالة المعرفية للعنصر البشري الى موضوع ما، لذلك تعد المعلومات عبارة عن الحقائق والافكار التي يتبادلها البشر في حياتهم العامة عبر وسائل الاتصال المختلفة في المجتمع (قنديليجي والجنابي، 30:2016)،او انها الوسيلة التي تمكن المؤسسة من التحول من العمل التقليدي الى العمل الالكتروني للأعمال (105, Zahir&etal,2006) او انها اسلوب من اساليب العمل والذي يستخدم التكنلوجيا لجمع وتخزين وتحليل واسترجاع المعلومات والذي يوفر الترابط والتكامل للأنظمة الاخرى العاملة في المؤسسة (Alter,1999:11).كما نشير الى تلك التكنلوجيا والتي تساعد الافراد والمؤسسات من خلال التقنيات الحديثة بعملية جمع البيانات والمعلومات واستخدامها ونشرها (Suliman&eta,261:2001).

ويرى كل من (المؤمن وعقيل، 52:1998)، ان التكنولوجيا تكون على نوعين او شكلين هم تكنولوجيا الالة وتكنولوجيا العمل.

أو انها التطبيق المنتظم لكونه يمثل المعرفة المكتسبة للمهام العلمية أذ انها تمثل مجموعة الأساليب والوسائل الفنية التي يستعملها الانسان في مختلف مجالات حياته العملية. (البكري، 21:2000). وتعرف ايضاً ابتكار، معالجة خزن ونشر الانواع المختلفة من البيانات بواسطة التكنولوجيا المحوسبة، شبكات الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات (Elliott,19:2004). أو المكونات المادية للحاسوب، البرامجيات، البيانات وتكنولوجيا الخزن وتوفير منطقة لمشاركة

موارد تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة(Laudon &Laudon,11:2004). أو معالجة ونشر البيانات باستخدام المكونات المادية الحاسوب، والبرمجيات، الاتصالات عن بعد، والإلكترونيات الرقمية (Encarta,2004)، او عبارة عن كافة انواع التقنيات التي تستخدم بالعمل من اجل التنظيم والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (السالمي والدباغ، 2000: 74).

أو هي توحيد الحواسيب والاتصالات المتضمنة لكل انواع الحواسيب، سطح المكتب محطات العمل، الحواسيب العملاقة، وكافة انواع الشبكات، بالإضافة الى الفاكس اجهزة النداء الالي، المود (Mode)، الاتصالات بالكيبل والساتلايت واللاسلكي (Lucas, 2000). وتعرف انها استخدام وتطبيق التكنولوجيا المتمثلة بأجهزة الحواسيب، اجهزة الاتصال البرامجيات وقواعد البيانات، لتطوير وتحسين اداء نظام المعلومات (بو سماعيل عامر، 2000: 23). واحياناً يطلق عليها في الادبيات مفهوم التقنيات المصرفية التي يقصد بها توفير الخدمات والمنتجات المصرفية عبر القنوات الالكترونية المتمثلة بأجهزة الكومبيوتر والهاتف النقال والانترنت والصراف الألي وبطاقات الدفع وغيرها من الوسائل الالكترونية (Chavan Shree Jay,2013,p.19). أو يقصد بها قيام المصارف بتقديم الخدمة المصرفية المبتكرة عبر شبكات الاتصال الالكترونية أو الضوئية مثل الحواسيب والهاتف والصراف الألي والانترنت والتلفاز وغيرها من الوسائل، من قبل المؤسسة المالية أو التي يقوم بها مصدر البطاقات الالكترونية التي تتعامل من خلال التحويلات النقدية الالكترونية.

وتعرف التكنولوجيا المالية باختصار (Fintech fin Tech)،هي التقانة والابتكارات لمنافسة الاساليب المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية، أذ تعتبر صناعة ناشئة تستعمل التقانة لتحسين الانشطة في مجالات التمويل، ومثال على التكنلوجيا المالية استعمال الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، وخدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، أذ تعرف التكنولوجيا المالية هي تلك الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا في تحسين نوعية الخدمات المالية، أذ تتميز هذه التكنولوجيا بانها أسرع واسهل وأرخص واقل كلفة والوصول اليها يكون أكثر، حيث ان الشركات الناشئة هي الاكثر استخداماً للتكنولوجيا المالية الحديثة حيث انها تتوسع عن طريق اسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الاسواق القائمة ويتم ذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة وبالتالي فان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون او المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية والقائمين. (وهيبة عبد الرحيم، اشواق بن قدور، 2018: 13).

وفيما يلي مخطط يوضح ابتكارات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي.

الشكل (1) يوضح مخطط ابتكارات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي

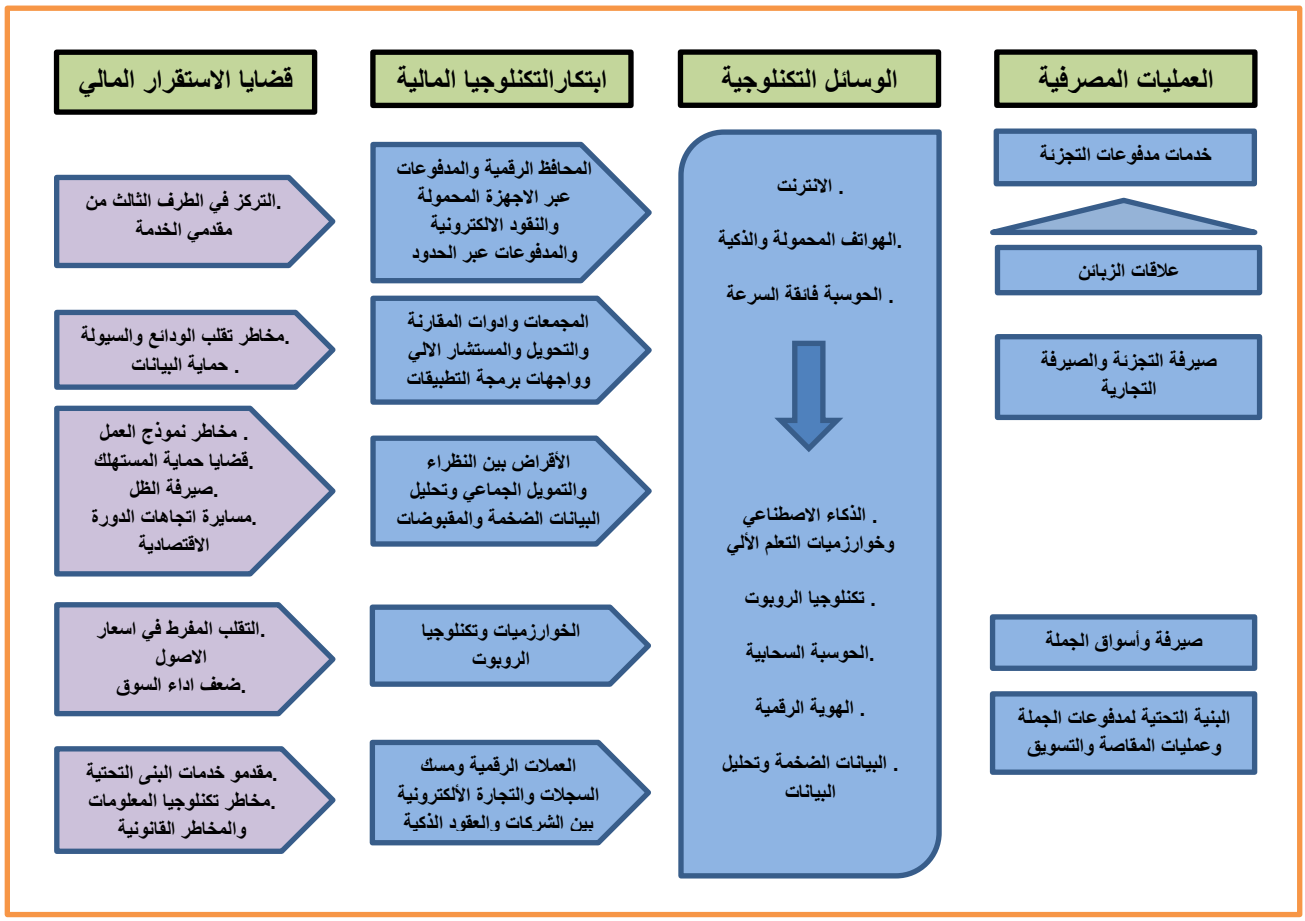

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على ادارة الشرق الاوسط للتكنلوجيا المالية، افاق الاقتصاد الأقليمي،2017، ص10.

2- مكونات تكنولوجيا المعلومات :

أ- العنصر البشري:

أن اغلب المختصين اتفقوا تقريبا في مجال تكنلوجيا المعلومات على اهمية العنصر البشري في ادارة وتشغيل النظام لكونها تفوق اهمية المستلزمات المادية الى درجة ان اغلب حالات الفشل في النظام اسبابها هو اخفاق العنصر البشري (السوداني ، 2014 : 45).أذ ان العناصر البشرية تمثل كافه الكوادر البشرية من المسؤولين والمدراء ورؤساء الاقسام والشعب والذين يستخدمون طاقاتهم ويوظفونها بهدف استثمار الامكانيات الممكنة التي يقومون بها لتنفيذ الاعمال المطلوبة باستخدام التكنلوجيا (ال مراد،2013: 20) وبتعريف اخر انهم العاملون الذين يستخدمون النظام من المحاسبين والمهندسين و مندوبي المبيعات والمدراء اي ان العاملين على تشغيل النظام وضبطه واعداده هم المصممون والمحللون لتلك النظم والمبرمجين هي ايضا لها اضافه الى العاملين بالوظائف الإدارية والمتخصصة في ادارة تكنلوجيا المعلومات (عبد الوهاب، 8:2005).

إذ ان لتكنولوجيا المعلومات أسم أخر هو التكنولوجيا المتقدمة من الناحية الاقتصادية والادارية بمعنى تطبيق المعارف والمهارات.(الفارس،2003 :5).

ب - الاجهزة والمعدات

وهي عبارة عن التراكيب المادية الملموسة او الاجزاء المصنعة والتي تستخدم في تراكيب وبناء الحاسوب سواء كانت الاجزاء الداخلية او الاجزاء الخارجية (محمد الصيرفي ، 2009: 32) . ولذلك فان المكونات المادية هي كافة المكونات المادية والتعليمية والتي تضيف قيمة للمصرف لأجل تسهيل وتامين العمل الالكتروني مثال ذلك الحواسيب وملحقاتها والدوائر الكهربائية وتجهيزات الاتصالات مثل محطات الارسال والاستقبال وغيرها، إذ تعد هذه المكونات المادية ، والمكونات التعليمية والتي تضيف قيمه للمؤسسة وما يلزمها من التجهيزات والتي تؤمن وتسهل العمليات الالكترونية مثال ذلك الحواسيب وملحقاتها من اجهزة الادخال والاخراج وتجهيزات الاتصالات كالأسلاك بأنواعها والدوائر الحكومية ومحطات الاستقبال والارسال (الخفاجي، 2010 : 47).

أو انها مجموعة من الاجزاء الالكترونية مترابطة مع بعضها بعض ولا يمكن فصلها عن بعضها ولا يمكن لأي جزء العمل بمفردة وتستخدم في الخزن والتحليل واسترجاع المعلومات. (الشوابكة، 2001 :13).

ج- الاتصالات والشبكات

تعرف على انها عمليات مشتركه تساعد على الفهم بين اثنين او بين الافراد او المجموعات الهدف منها الوصول الى فهم مشترك (Gones, Geroge ,2003 :24) .أو هي العملية التي تهتم بنقل او تبادل الافكار بين اطراف عملية الاتصال وهذا يؤدي الى تحقيق الاهداف او كما يصفها بعضهم العملية التي يحاول من خلالها الافراد بناء معانٍ مشتركة وذلك عن طريق الرسائل والتي ترمز برمز معين. اما الاتصالات فتعرف بأنها استخدام تقانة البرمجيات والشبكات بأنواعها كافة والتي من خلالها يتم نقل وتبادل المعلومات والافكار بين اطراف عمليه الاتصال بما يؤدي الى تحقيق اهدافها وبمعنى اخر هي العملية التي يسعى من خلالها الافراد إلى تكوين معان مشتركة وذلك عن طريق الرسائل الرمزية .(Slacketal,2004:254)

3- مراحل تطور تكنلوجيا المعلومات

لقد مرت تكنلوجيا المعلومات بمراحل تاريخية عديدة تمثلت في (قنديلجي والسامرائي، 2002:102- 108).

أ- مرحلة ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الاولى : والتي تمثلت في اختراع الكتابة ومعرفة الانسان بها وقد عمل ظهور الكتابة على انهاء عهد المعلومات الشفهية والتي تنتهي بوفاة الانسان او ضعف قدراته الذهنية .

ب – مرحلة ثورة المعلومات أو الاتصالات الثانية : والتي تمثلت هذه المرحلة بظهور الطباعة بأنواعها المختلفة والتي تطورت بأشكال مختلفة والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها.

ج – ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة : تميزت هذه المرحلة بظهور مختلف انواع واشكال مصادر المعلومات المسموعة والمرئية كالمذياع والتلفاز والهاتف واللاسلكي والاشرطة الصوتية والاقراص وغيرها .

د- ثورة التكنلوجيا والمعلومات والاتصالات الرابعة : تميزت هذه المرحلة باختراع الحاسوب ومراحل أجياله وتطوراتها المختلفة مع كافة مميزاته وفوائده وآثاره الايجابية على حركة نقل المعلومات يتم ذلك عبر وسائل الاتصال المرتبطة بالحواسيب.

هـ - ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة : تمثلت هذه المرحلة في التزاوج والترابط الهائل ما بين الحواسيب المتطورة وتكنلوجيا الاتصالات مختلفة الانواع والاتجاهات والتي حققت أمكانية تناقل كمية هائلة من المعلومات والبيانات بسرعه فائقة، والتي اصبحت تقنية المعلومات سلاحا استراتيجيا من خلال تطبيقاتها الداخلية والمتمثلة بالأنترنت بغض النظر عن الزمان والمكان، وتطبيقاتها الخارجية والمتمثلة بالتبادل الالكتروني للبيانات وهيكلة شبكات العمل والتجارة الالكترونية.

ثانياً: أهمية تكنلوجيا المعلومات المالية ومبررات استخدامها وخصائصها.

1- أهمية تكنولوجيا المعلومات المالية

تنبع أهمية تكنلوجيا المعلومات من خلال ما يأتي (عبد الله حسن مسلم، 2010: 127 - 128).

أ- تعد واحدة من الادوات المساعدة للمؤسسة في عملية وضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات وبناء السياسات والخطط المستقبلية.

ب- تقوم بمعالجة وتحليل البيانات والتي تعد مورداً مهماً وحيوياً للمؤسسة والذي يعد بمثابة وظيفة جديدة للإدارة وبعد اخر من أبعاده.

ج- تمثل احد الموارد الاساسية والتي تعتمد عليها المؤسسة في تسير اعمالها اليومية.

د- تمثل مجموعة الوسائل الالكترونية والتي تستخدم في عمليات معالجة وخزن ونشر ونقل المعلومات.

هـ - توفير ووصول أسرع الى الحسابات المصرفية من قبل الزبائن.
(Jay shree: Chavan , 2013, p.13).

و- زيادة الدورة النقدية وزيادة كفاءة الاعمال.

ز - وتبرز أيضاً الاهمية الكبيرة لتكنلوجيا المعلومات المالية فالبيئة الجديدة تفرض على مؤسسات الاعمال ان تطور أعمالها التقليدية وتحويلها الى اعمال الكترونية تنسجم مع الاساليب والادوات التي تضمنتها التكنلوجيا الحديثة لذلك تصبح الاعمال مباشرة وذلك يتطلب من المدير ان يقوم بتحديد الاعمال التي يرغب في جعلها مباشرة وذات طبيعة الكترونية، ان تكنلوجيا المعلومات تأتي من اهمية المعلومات نفسها اذ ان المعلومات تمثل العصب الحيوي لنشاط المؤسسة فعدم توافرها سوف يجعل المؤسسة في حالة من الضبابية وهذا يؤدي الى أضعاف

قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة وتنبع أهمية تكنلوجيا المعلومات الحديثة من خلال ما تقدمة للأفراد والمؤسسات والمجتمع من دعم يساعد الجميع في الوصول الى أهدافهم اذ بات من الصعب ادارة المؤسسات الكبيرة بأساليب الادارة المألوفة، اذ وجدت المؤسسات العون فيما ابدعته الثورة العلمية والتقنية في مجالي المعلومات والاتصالات. وعلية تبرز أهمية تكنلوجيا المعلومات بالاتي(احسان علاوي الدليمي، 35:2006).

(1) - تساعد تكنلوجيا المعلومات على احداث تغيرات في طبيعة عمل المؤسسات من خلال خلق فرص عمل جديدة والغاء الاعمال الكلاسيكية القديمة فاستخدام تكنلوجيا المعلومات الحديثة ادى الى تقليص عدد كبير من الوظائف لانتقاء الحاجة اليها وايجاد فرص وظيفية جديدة تتميز بالأجور العالية والمواقع الوظيفية المتميزة.

(2)- تعمل تكنلوجيا المعلومات على توفير الوقت لاسيما للإدارة العليا والتفرغ لواجبات أكثر اهمية.

(3)- ساعدت تكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة بتقليل حدوث الازمات بما توفره من قاعدة معلومات مستقبلية وذلك من خلال بناء قاعدة معلومات أستراتيجية بما تتمتع بقدرات فائقة في التعامل مع المعلومات مما يكسب المؤسسة الميزة التنافسية.

2- أسباب استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة في المصارف.

تهدف المصارف التي تتبع تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة الى هدفين الاول الكسب المستمر للزبائن الجدد والثاني لخفض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة، فالمصارف لا تتوسع الأ بزيادة المتعاملين معها وهذا التوسع لا يحصل بزيادة التكاليف حيث عملت تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة بحل هذه المشكلة. أذ أن تكنلوجيا المعلومات المالية المطبقة لدى المصارف المستخدمة لها أمكانيات وخطط لجذب زبائن جدد وخفض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة، حيث ان الانفاق المتواصل على التكنولوجيا الحديثة في المصارف الحديثة يؤدي الى زيادة الارباح، أذ أصبح على المصارف الاخرى حتى تستمر في المنافسة عليها ان تتبع الاساليب نفسها لا رضاء زبائنها ومن ثم الاحتفاظ بعلاقات مالية مع المصارف الاخرى من داخل وخارج بلدانها.

ومن أهم الاسباب التي تدفع المصارف الى استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة بوصفها وسيلة تقدم من خلالها المنتجات والخدمات المصرفية لزبائنها كالاتي: (كاظم محمد عاشور،2000 : 36).

أ- المنافسة : تعد المنافسة من أهم العوامل التي تحفز وتدفع المصارف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة بوصفها وسيلة لتقدم خلالها خدماتها المصرفية الى زبائنها فالمصارف تنظر الى التكنولوجيا الحديثة على أنها الوسيلة الاساسية التي تساعدها على الاحتفاظ بالزبائن الحالين وايضاً تساعد على استقطاب زبائن جدد أخرين.

ب- خفض التكاليف: يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة الى خفض التكاليف في تقديم الخدمة المصرفية بصورة كبيرة، توصلت بعض الدراسات أن معدل تكلفة الخدمة المصرفية المقدمة عبر أجهزة الصراف الالي والاجهزة الالكترونية الاخرى المشابهة حوالي (25) سنتاً بينما لا يتجاوز معدل كلفة تقديمها عبر الانترنت السنت الواحد.

ج- التوسع الجغرافي: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة سهل للمصرف التوسع في تقديم وتسويق خدماته، ومنتجاته المصرفية الى عدد كبير من الزبائن عن طريق التوسع الجغرافي الذي توفره.(سجى فتحي محمد يونس،2005 :44 -45).

د- تذليل وتقليل الصعوبات التي ترتبط بعملية تقديم الخدمات المصرفية وبذلك يتم تحسن علاقة الزبائن مع المصرف.

3- خصائص تكنولوجيا المعلومات المالية ووظائفها

أ- خصائص تكنولوجيا المعلومات المالية

تميزت تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة عن غيرها من التكنولوجيات بالاتي (غراب كامل و حجازي فادية، 2003: 35). (عزيزه عبد الرحمن العتيبي، 2010: 21).

(1)- التقدم والانفجار المعرفي : اصبح انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة ليس في الاماكن المخصصة، بل حتى في المنازل حتى باتت هذه التقنيات تطمح الى مرافقة كل انسان اينما كان. ولقد واكب الانفجار المعرفي تقدم تقني في الاتصالات وفي حفظ ونقل المعلومات وتداولها بشكل لم يصدق.

(2)- اقتسام المهام الفكرية مع الالة : وينجم ذلك نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام .

(3)- تباين التوازن : إن من سمات تكنلوجيا المعلومات المالية التباين الواضح من جانب التوازن بين المجتمعات وهناك مفارقات دولية في امتلاك المعلومات والتقنيات ، مما يؤدي الى

تقدم معرفي وثقافي في بعض المجتمعات التي تملك المعلومات وتقنياتها، بينما تبقى دول اخرى قابعة في الجهل الثقافي والعلمي والتقني .

(4)- الذكاء الاصطناعي : أن اهم ما يميز تكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة هو تطوير المعرفة وتقوية فرص المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في الانتاج .

(5) - تدريب شبكات الاتصال : هنا تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة إلى تكنلوجيا المعلومات وذلك من اجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا يؤدي الى زيادة تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعين، وهذا يسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الاخرى.

(6)- العالمية والكونية : هو المحيط الذي تنشط فيه التكنولوجيات إذ انها تأخذ مسارات مختلفة ومعقدة في مختلف مناطق العالم، وهي بذلك تسمح لراس المال ان يتدفق الكترونيا بالنظر لسهولة المعاملات التجارية التي يحركها راس المال المعلوماتي فيسمح لها بتخطي عائق المكان ومن ثم الانتقال عبر الحدود الدولية.

(7)- اللامركزية : هذه الخاصية تسمح باستقلالية تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، مثلا الانترنت يتمتع باستمرارية عمله في كل الاحوال، ولا يمكن لأي جهة ان تعطل الانترنت على مستوى العالم.

ب/ وظائف تكنلوجيا المعلومات المالية

ان لتكنلوجيا المعلومات وظائف عديدة ورئيسة وكالاتي(الاسدي،2008:ص23)

(1)- جمع المعلومات : تعد هذه الوظيفة الاولى التي يمكن ان توفرها وتجمعها والتي سيتم التعامل معها لأغراض معينة سواء للفرد او المؤسسة.

(2)- المعالجة : يعد هذا النشاط الاكثر ارتباطا مع الحاسوب. حيث تعد المعالجة هي الغاية التي من اجلها يشتري الافراد او المؤسسات الحواسيب وان وظيفة المعالجة تتضمن تحويل جميع اشكال المعلومات او البيانات وتحليلها وحسابها . ان المعالجة تشمل على عدة عمليات هي ما يأتي :

(أ)- معالجة المعلومات : ويقصد بها تحويل اي نوع من المعلومات الى عدة اشكال مختلفة تكون اكثر تفصيلا وتنوعا ودقة إذ تكون معلومة نهائية وواضحة وهادفة.

(ب)- معالجة الصوت : هي نقل المعلومات الصوتية وتحويلها. وشهدت هذه المعالجة تطوراً هائلاً ونوعيا إذ وجدت نظاما يسمح للأفراد بالتحدث مباشرةً الى نظام الحاسوب لتوجيهه لاتخاذ الاجراءات المحددة.

(ج)- معالجة الوثائق المستندة الى نص بما في ذلك الاخبار والتقارير والمراسلات، ان نظم معالجة الوثائق والكلمات تتيح للأفراد ادخال البيانات والصور في الحاسوب ومن ثم تحويلها الى اشكال مفيدة .

(د)- معالجة الصورة : وهي تحويل المعلومات المرئية والبصرية والرسوم والمنتجات الى اشكال يمكن ادارتها ضمن الحاسوب او تحويلة في ما بين الافراد والحواسيب الاخرى. أذ تمر المعالجة بعدة مراحل أهمها:

(اولاً)- توليد المعلومات : تكنلوجيا المعلومات تستخدم غالبا لتوليد المعلومات من خلال المعالجة. إن توليد المعلومات يشير الى تنظيم المعلومات والبيانات بشكل مفيد سواء كان بشكل الاعداد او الصورة المرئية او الصوت واحيانا اخرى تتم اعادة توليد المعلومات بشكلها الاصلي.

(ثانياً)- نقل المعلومات وتحويلها : تعرف بأنها ارسال البيانات والمعلومات من موقع الى اخر، ان نظم الحواسيب يقوم بعمل نظام الهاتف عندما تقوم بنقل المكالمات من نقطة الى اخرى. كذلك الحواسيب هي ايضا تستخدم غالبا خطوط الهاتف وكذلك تستخدم الحزم الضوئية والاقمار الاصطناعية والمنقولة عبر الياف زجاجية او بلاستيكية بصرية.

(ثالثاً)- الخزن واستعادة المعلومات : ان الحواسيب تساعد على المحافظة على البيانات والمعلومات لاستخدامها في اي وقت لاحق، ان المعلومات والبيانات توضع في وسائط للخزن مثل الاقراص المدمجة والاقراص الممغنطة التي يستطيع الحاسوب فهمها وقراءتها عند الحاجة اليها. وتقوم الحواسيب بتحويل المعلومات والبيانات الى شكل يأخذ حيزا اصغر من المصدر الاصلي، فمثلا ان المعلومات الصوتية لا تخزن بشكلها الاصلي ولكن بصورة شفريه الكترونية تأخذ حيزا قليل جدا.(عثمان ابراهيم احمد الخفاجي،2015:ص20).

ثالثاً : مؤشرات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وأهمية الاستثمار فيها.

مقدمة

يشهد العالم تطورات وابتكارات في مختلف الميادين والمجالات. أذ تسعى كل دولة من دول العالم مواكبة هذه التطورات الحاصلة خاصة تلك التي تدخل ضمن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة حيث أصبحت المؤسسات تتجه نحو تبني هذا المفهوم. أذ تصدر عدة هيئات دولية ذات مصداقية تقارير تضم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمختلف دول العالم، تمس هذه المؤشرات كل ما هو مرتبط بالتكنولوجيا وحتى أثارها الاقتصادية وفعاليتها في دعم محتوى الاقتصاد الرقمي. حيث أزداد توجه منظمات الاعمال الى الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات لما تحققه من عوائد في هذا الاستثمار يفوق كثيراً من تلك التي تتحقق في أي نوع اخر من الاستثمار. ويسود تفاؤل كبير حول أمكانيات تقنيات الاتصالات والمعلومات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي عصر المعلومات الجديد اضحى تبادل المعلومات هو المتغير الثالث في مثلث المؤشرات المستخدمة في قياس ومراقبة الاداء الاقتصادي المجتمعي الى جانب المتغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي وفي ما يأتي توضيح المؤشرات الفرعية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

1- المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات وهي :

ان المؤشرات المتصلة بانتشار تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة حسب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هنا تم تصنيف القدرة الوطنية في تكنلوجيا المعلومات على النحو الآتي: (مؤتمر الامم المتحدة لغرب اسيا 2004).

أ- مؤشر التوصيل المعد من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يتضمن عدد مضيفي الانترنت لكل فرد، وعدد الخطوط الهاتفية لكل فرد، وايضاً عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.

ب- مؤشر النفاذ والمعتمد من البنك الدولي والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ويتضمن هذا المؤشر عدد مستخدمي الانترنت لكل فرد والأمية اي النسبة المئوية لعدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وايضاً كلفة المخابرة المحلية.

ج- مؤشر السياسة والمعتمد من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيتضمن وجود بدالة الانترنت والتنافس في الاتصالات والتنافس في الخطوط البعيدة المحلية، والتنافس في سوق مزودي خدمت الانترنت.

د- مؤشر الاستخدام (حركة الاتصالات) والمعتمد من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ويعتمد على الحركة الدولية الداخلة وحركة الاتصالات الدولية الخارجة.

وكما هي موضحة في الجدول أدناه والذي يوضح المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات

جدول (1) المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات

الدليل / البعد	المؤشرات	الجهة المستخدمة
1- التوصيل	*عدد مضيفي الانترنت لكل فرد *عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد *عدد الخطوط الهاتفية الرئيسة لكل فرد *عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد	*الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
2- النفاذ	*عدد مستعملي الانترنت لكل فرد *الأمية (النسبة المئوية لعدد السكان) *نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي *كلفة المخابرة المحلية	*البنك الدولي * الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة * الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
3- السياسة	*وجود بدالة الانترنت *التنافس في الاتصالات *التنافس في الخطوط البعيدة المحلية *التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت	*مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
4- الاستخدام : حركة الاتصالات	* الحركة الدولية الداخلة *حركة الاتصالات الدولية الخارجة	*الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المصدر :من عمل الباحث باعتماد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب اسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك الامم المتحدة،2004.

2- أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات المالية

منذ ان ظهر الانترنت عالميا في منتصف التسعينات من القرن الماضي اخذت مؤسسات الاعمال بازدياد في الاستثمار في حقل تكنلوجيا المعلومات، وساعد على ذلك ظهور عدد من الدراسات التي اكدت بان الزيادة الكبيرة الحاصلة في انتاجية الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات كان يشكل عائدا كبيراً نتيجة استخدام تكنلوجيا جديدة، وتشير احدى الدراسات والتي انجزت على مجموعة من الشركات الامريكية الكبيرة الى ان هناك اقبالاً كبيراً من قبل ادارة تلك الشركات على الانفاق على تكنلوجيا المعلومات الحديثة وكان ما انفقته تلك الشركات ما يقارب 108 ترليون دولار، إذ كانت العوائد المتحققة من هذا الاستثمار تفوق كثيرا تلك التي تحققت من اي نوع اخر من الاستثمار ، وتتمحور اهمية الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات في الجوانب الاتية: (محمد الطائي، 2007: 54- 57).

أ- المؤشر الوحيد : الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات يعد مؤشر الانفاق الوحيد والذي يمتلكه المدراء في السعي الى تحديد مستويات الانفاق على تكنلوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المختلفة وسواء تم ذلك في النسب المئوية في العائدات او في مقدار الزيادة في موازنة الانفاق على تكنلوجيا المعلومات ومن خلال ذلك تم الاعتماد على التكنلوجيا ليس فقط في خفض النفقات وتسريع انجاز العمل، انما في تحسين الخدمة المقدمة وزيادة مرونتها بما يتلاءم واحتياجات المستهلك والابداع في تقديمها. اصبحت تكنلوجيا المعلومات جزءا من الخدمة. او جزءا استراتيجيا في بنية المؤسسة التحتية، مثل المصارف والمؤسسات المالية والاسواق المالية (العجلوني، 2005:ص 2).

ب- قياس الربحية : يعد الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات امرا ضروريا في تأشيرة اذا كانت الزيادة في الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات المالية يسهم في زيادة ربحية المؤسسة ، ففي دراسة انجزت على مجموعة من شركات التامين في الولايات المتحدة الامريكية والتي توصلت الى ان اغلب الشركات التي حققت ارباحاً هي التي انفقت الجزء الاكبر من ميزانيتها في الاستثمار على تكنلوجيا المعلومات المالية (جانغ وشول كوف، 2011).

ج- تحديد الحد الادنى والحد الاعلى من الاستثمار : يجب على المؤسسات عند انفاقها على تكنلوجيا المعلومات ان تعرف مستويات الاستثمار التي تكون ملائمة لها وذلك من خلال تحديد الحد الادنى والحد الاعلى من الاموال التي تخصص لغرض الاستثمار وتوصلت احدى الدراسات الى ان شركات التامين والتي تستثمر دون مستوى المعدلات المقبولة يكون أداؤها

ضعيفا، وفي المقابل فأن الشركات التي تستثمر فوق هذه المعدلات تتحمل تكاليف اضافية تعد غير ضرورية.

د- تشجيع الابتكار والابداع : توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقة طردية بين الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة وبين الابداع والابتكار من قبل الافراد العاملين في المؤسسات، وبرهنت هذه الدراسات على ان الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات قد يسهم في تحرير العاملين من العمل الروتيني مما يدفعه باتجاه العمل الخلاق وكذلك يسهم في فتح مجالات جديدة للأبداع. وهناك دراسات اخرى اكدت على أن الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات المالية في مؤسسات الاعمال ذات العمالة الماهرة يؤدي الى تسهيل وتحفيز وظهور العديد من الابداعات الجديدة على مستوى المؤسسة.

هـ- تعزيز مستوى الاداء المؤسسي: يعزز الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات من اداء المؤسسات والتي تتمتع بمركز قوي واستراتيجي على عكس المؤسسات ذات المركز الاستراتيجي الضعيف، وهنا تؤكد الادبيات على ان التخطيط الاستراتيجي له أهمية في الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في تحديد مستوى الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات، والمؤسسات الرائدة هي التي تزيد من استثماراتها السنوية، اي هي بذلك تزيد من مستويات أدائها بنسبة 3% مقارنة بالمؤسسات التي تتصف بمركز استراتيجي ضعيف يعود سبب الاندفاع المتزايد نحو الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات الى ان كثيراً من مدراء الشركات يعتقدون ان تكنلوجيا المعلومات تسهم في حل كثير من مشاكل العمل، وكما يعدونها من الاصول غير الملموسة والتي اذا احسن استخدامها يؤدي الى زيادة قدرة مصادر المؤسسة الاخرى.

و- توفير الاجواء المناسبة : بهدف الى تحقيق التكامل والترابط بين التشكيلات والوحدات المنظمة في اطار المنظمة الواحدة وكذلك بين المنظمة وفروعها المنتشرة وبينها وبين المؤسسات الاخرى ويتم ذلك من خلال الربط الحاسوبي وباستخدام شبكة الانترنت والاجهزة والمعدات الاخرى.

ز- تعزيز القدرة على ادارة القنوات والتوزيع : يعد الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات ضامناً لان يكون التسليم أسرع الى الزبائن واقل مشاكل في التسليم والافضلية في المعاملات ، اضافة الى الخبرة المكتسبة من تعلم استخدام نظم ادارة قنوات التوزيع وتعد قيدا مهما في دخول المنافسين الجدد وسيما عندما يكون نظام ادارة التوزيع شاملا وواسعا بشكل يتيح للمنظمة فرص الرقابة الى مسارات الوصول الى تجار التجزئة.

ح- تكريس العلامة التجارية: في الغالب نجد أن المؤسسات التي تستثمر اموالاً كبيرة في الاعلان على العلامة التجارية وكذلك الترويج لها. هي بحاجة الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات التسويقية بشكل عام وكذلك في نظم علاقة الزبون والعلامة التجارية والتي تشكل قيدا كبيرا امام دخول منافسين جدد . فضلا عن خلق شعور من المودة والالفة ومن ثم زيادة ولاء الزبون تجاه هذه العلامة التجارية.

ط- التمايز: ان الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات يسهل مهمة استخدام تكنلوجيا متطورة مثل تصميم باستخدام الحاسبات (CAD) وهذا التطور السريع في النظم يؤدي الى زيادة فرص ادخال منتجات جديدة ومن ثم تميز منتجات المؤسسة عن منتجات المؤسسة المنافسة وهذا بدوره يؤدي الى التباين وعدم التمازج، بين المنتجات المتنافسة بالشكل الذي يؤدي الى زيادة تكاليف تحول الزبون الى منشأة اخرى.

ي- تعزيز الاستقرار المؤسسي: توصلت بعض الدراسات الى ان الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات يسهم بشكل او باخر في تعزيز استقراريه المؤسسة، فالمؤسسات التي نجحت في الاستثمار في تكنلوجيا المعلومات قد حققت فرصا افضل في التفاعل والتعامل مع المجهزين والزبائن والجهات ذات العلاقة كل هذا ادى الى استقرار اكثر في اداء انشطتها، وهذا الاحساس في الاستقرار يمثل قيدا كبيرا في دخول منافسي جدد ولاسيما في المؤسسات المالية كالمصارف والاسواق المالية وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات(محمد الطائي مرجع سابق(54-57).

المبحث الثاني
الجهاز المصرفي العراقي (أطار نظري)

نتعرف في هذا المبحث التعرف على الجهاز المصرفي في العراق والذي يتضمن نشأته ومفهومه والاهداف ومهام البنك المركزي العراقي اضافة الى القطاع المصرفي والذي يتضمن أيضا المفهوم والاهمية واخيرا الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي .

اولاً: البنك المركزي العراقي (النشأة والمفهوم –الأهداف والمهام)

إن البنك المركزي يعد أعْلَى مؤسسة في الجهاز المصرفي لكل بلد، إذ أن البنوك المركزية تختلف أهدافها عن المصارف الأخرى في القطاع المصرفي فقد لا تسعى البنوك المركزية الى تحقيق الربح ويكون هدفها الاول هو العمل على توفير النقد اللازم والتنسيق والتنظيم بين مختلف المصارف.

1- نشأة البنك المركزي العراقي

تم تأسيس البنك المركزي العراقي في سنة 1947 باسم (المصرف الوطني العراقي) في العهد الملكي وفي عام 1956 أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (72) وشملت مسؤولياته اصدار وادارة العملة والرقابة على النقد الاجنبي والاشراف على الجهاز المصرفي وعمل ايضا على ادارة القروض الحكومية وحفظ حسابات الحكومة، ويعد من اقدم البنوك المركزية في المنطقة، وكان له الاثر في حركة عجلة الاقتصاد الوطني، إذ بدأ البنك المركزي العراقي بممارسة سياسته النقدية بمنح القروض الى المؤسسات المصرفية ضمن شروط مدعومة وبتحديد اسعار الفوائد التي يتقاضاها لا عادة الخصم للمصارف لقاء ضمان سندات الحكومة، ويمارس البنك المركزي العراقي أعماله ونشاطاته استنادا الى قانون رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبة يقوم البنك المركزي العراقي بالإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وتهيئة المناخ المناسب للقطاع المصرفي (السيد علي ،2012 : 143).

ويمكن القول أن البنك المركزي العراقي مر بأربع مراحل زمنية توضح تطوره وصولا للفترة الحالية وهي مايأتي :

المرحلة الاولى من (1947- 1958)

في عام 1947 شرع قانون رقم 42و 43 والذي تم بموجبة تعديل قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 عندما تم انشاء (لجنة العملة العراقي) بعدها الغيت اللجنة وتم تأسيس (المصرف الوطني العراقي) الذي تولى اصدار العملة العراقية مقابل الذهب والعملات والسندات الاجنبية بنسبة لا تقل عن 70% تمثل زيادة على سندات الحكومة العراقية ونسبة لا تزيد عن 30% تمثل غطاء للعملة المصدرة (ثويني ، 2010: 136) وفي عام 1956عدل قانون المصرف الوطني العراقي وانيطت له مهمة رسم السياسة النقدية للبنك المركزي وبذلك اسندت للبنك المركزي وظيفتان رئيسيتان الاولى كبنك للإصدار والاخرى كبنك مركزي (اذ بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 72لسنة 1956 هنا وضحت صلاحيات البنك المركزي وزيد رأسماله من (5ملاين الى 15مليون دينار) وذلك لضمان التوازن بين مركزه المالي وواجباته التي أخذت تتسع بسبب نمو الكيان الاقتصادي والمالي في البلاد وفي اواخر سنة 1956باشر البنك المركزي في ادارة حسابات الحكومة والدوائر شبة الحكومية وتولي الاعمال المصرفية الخاصة بالحكومة كفتح الاعتمادات والاحتفاظ باحتياطيات البلد من النقد الاجنبي ودعم النظام المصرفي العراقي. (السيد علي، مصدر سابق: 145).

المرحلة الثانية (1958- 1976)

هنا بدأت حقبة جديدة في عهد العراق ففي عام (1958) تم تبديل الحكم في العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري وقد ترتبت على تلك التحولات السياسية الكثير من القرارات في حزيران (1959). ففي العام نفسه صدر قانون عملة الجمهورية العراقية رقم (92) في سنة (1959) وعند صدور هذا القانون تم الغاء القانون السابق رقم (44) لسنة (1931) وتعديلاته، إذ اقر القانون الجديد نفس احكام القانون السابق والمتعلق بغطاء العملة ومكوناتها ونص في المادة الخامسة على ان " البنك المركزي العراقي هو السلطة الوحيدة التي تقوم بإصدار وتجهيز العملة للاستعمال في الجمهورية العراقية ".

وفي عام 1960 صدر مرسوم جمهوري بالرقم (415) والذي بموجبه عدت جميع الاوراق النقدية والمسكوكات الموجودة في التداول التي لا تحمل الشعار الجمهوري العراقي تعد عملة غير قانونية ولا يصح التعامل بها وذلك اعتبارا من 1961/1/6، وفي تاريخ 1964/7/14 صدر قانون رقم (100) والذي نصت المادة الاولى منة على تأميم جميع المصارف غير الحكومية العاملة في العراق.

وهنا كان الغرض من التأميم المصرفي هو لتحقيق التوافق بين السياسة النقدية والتخطيط الشامل لقطاعات الاقتصاد وكذلك زيادة فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستعمال الافضل للموارد المالية ، وانهاء سيطرة رأس المال الاجنبي على بعض المصارف. (ثويني، 255 : 2010).

المرحلة الثالثة (1976- 2003)

في عام (1976) تم صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) والذي نص بموجبه على الغاء جميع القوانين السابقة الخاصة بالبنك المركزي والعملة ويحل محلها القانون الجديد لسنة (1976) .

جعل هذا القانون أهداف البنك المركزي تتماشى مع توجهات الدولة لتحقيق التحول الاشتراكي والذي نص عليه القانون في مادته السادسة على أهداف البنك في إطار السياسة العامة للدولة وباتجاه تحقيق النظام الاشتراكي والتي تضمنت بعض أهدافه في ضمان استقرار العملة وكذلك تحقيق توازن الدولة على المستوى الداخلي والخارجي عن طريق اصدار العملة وادارة الاحتياطيات النقدية للدولة وتنظيم الائتمان وتخطيطه ومراقبة التحويل الخارجي وتوجيه القطاع المصرفي والمؤسسات المالية ومراقبتها ، ومواجهة الازمات النقدية والاقتصادية وفي زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الموارد المالية والنقدية لتحقيق هذه الاهداف. (السيد علي، مصدر سابق : 146).

المرحلة الرابعة صدور قانون (56) لسنة (2004)

بعد التغير الذي حصل في العراق عام (2003) وتغير النظام السياسي وما رافقه من تحولات و تغيرات واسعة على المستوى الاقتصادي. صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) والذي بموجبه منح البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال لتحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه بعيدا عن التدخلات، ويخضع للمساءلة وفقا لما ينص عليه هذا القانون، ولا يسمح البنك المركزي بتلقي اي تعليمات من أي جهة حتى الجهات الحكومية الا فيما ورد في نص قانوني يجيز ذلك . ليعطي للبنك المركزي العراقي الاستقلالية وعدم تدخل اي جهة او اي شخص يسعى لذلك على نحو غير ملائم على اي عضو من أعضائه أو اي هيئه تابعة للبنك المركزي صانعة قرار وعدم التدخل بنشاط البنك المركزي العراقي. (السيد علي، مصدر سابق: 147).

2- مفهوم البنك المركزي

هناك عدة تعاريف للبنك المركزي إذ تم تعريفه على انه أعلى مؤسسة نقدية في الحكومة تشرف على النظام النقدي والمصرفي في البلد إذ يأخذ على عاتقه مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، ويقوم بتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي وذلك عن طريق حساب كمية العملة النقدية التي تكون مناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي. (ابو حمد وقدوري، 2006 :77).

وعرفه اخرون بأنه المؤسسة النقدية التي تكون وظيفتها الرئيسة رسم السياسة النقدية، وايضا له وظائف هامة في الاستقرار المالي، وهذه الوظائف اصبحت اساسية وبارزة خلال اوقات الاضطراب المالي. (David ar,2009:17).

وايضا عرف بأنه المؤسسة التي تستعين الدولة بها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني، أي الجهة التي تحتفظ المصارف بودائعها لديه وايضا يعد منظم السياسة الائتمانية والمحافظ على الاستقرار في السياسة النقدية للدولة وهو الجهة المسؤولة عن التنظيم و إصدار النقود وتنظيم تداولها بالتعاون والتنسيق مع السلطة المالية في الدولة (والمتمثلة بوزارة المالية) (الحلاق والعجلوني، 2010: 137-138).

كما تم تعريفه ايضا بأنه شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، أي انه يتولى القيام بمهام تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطط التي تضعها الدولة العامة، كما أن له الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات المصارف في اي وقت بما يضمن له الحصول على المعلومات كافة والتي تساعده في تحقيق اغراضه. (شوادر، 2014: 37).

وان البنك المركزي هو أعلى مؤسسة نقدية والتي تمثل قمة الجهاز المصرفي، واجبها هو رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومن ثم الرقابة على مراحل تنفيذها والمحافظة على استقرار المستوى العام الأسعار، فضلاً عن ذلك أنه يهيمن على وظيفة اصدار العملة الوطنية ومراقبة حجم ذلك الاصدار وكذلك يعمل على اتلافها عند الحاجة، وايضا يتمتع بوظائف عديدة من اهمها الرقابة على الائتمان والصيرفة، وكذلك يعمل مستشاراً مالياً للحكومة، والملاذ الاخير للإقراض وكبنك البنوك وغيرها من الوظائف الاخرى.

3- أهداف البنك المركزي العراقي ومهامه

أ- أهداف البنك المركزي العراقي

نصت المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدل، على عدة أهداف رئيسة يتضمنها البنك المركزي العراقي وهي :(صالح، 2012: 248)

1- ضمان تحقيق الاستقرار النقدي :

يمثل هذا الهدف الاساس للسياسة النقدية والتي تسعى الى محاربة التغير في الاسعار واتجاهها الى الارتفاع، وهذا بدورة يحد من التضخم ويسهل مكافحته، والغرض منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فأن ارتفاع الاسعار يؤثر سلبا على قيمة النقود. وايضا يترتب عليها أثار ضارة على مستوى الدخول والثروات (Girardone,2006:115).

ولذلك يعد تخفيض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار الهدف الاساسي الذي تسعى اليه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي.

وتم ذلك بالتركيز على سعر الفائدة وسعر الصرف لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور ومن ثم خفض التضخم عن طريق خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وجهود تعزيز الاحتفاظ بالدينار العراقي مما يساعد على توفير فرص قوية للاستقرار مما يساعد على تنشيط النمو وتحقيق اهداف التنمية (صالح،2012: 248).

2- تعزيز العمل والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس المنافسة في السوق :

اصبح الحفاظ على الاستقرار النقدي هدفا ذا اهمية بالغة في سياق صنع السياسات الاقتصادية. وان هناك العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية بما فيها (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) تقوم بإصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتقوم بتخصيص جانب من نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والعمل على تحقيقه. إذ ان النظام المالي يتكون من عدد من العناصر المتعددة والمختلفة وان كانت مترابطة في الوقت نفسه وهي البنية التحتية والتي تشمل النظم القانونية، نظم التسوية النظم المحاسبية، ونظم المدفوعات والمؤسسات أذ تشمل المصارف، المؤسسات الاستثمارية، شركات الاوراق المالية. والاسواق التي تشمل الاسهم، والسندات والنقد والمشتقات . وان حدوث اي اضطراب في احد هذه العناصر يؤدي الى اضعاف الاستقرار المالي بأكمله. اذن فالنظام المالي المستقر هو النظام القادر على

صد الاختلالات وتسويتها قبل حدوث الازمة والذي يجعل العملة قادرة على القيام بدورها بوصفها أداة للتعاملات ووحدة الحساب وأداة لاختزال القيمة (الشاذلي، 2014: 12).

أما في العراق فأن هدف الحفاظ على نظام مالي مستقر قائم على بيئة تنافسية يعد من الاهداف الاساسية التي تلت هدف تحقيق الاستقرار في الاسعار، وشهدت اسواق العراق منذ عام 2004 تحرر مالي فعليا في الاسواق المالية الوطنية عبر حرية القطاع المصرفي وقدرته في تحديد معدلات الفائدة التي عدت ركنا اساسيا لتقوية الوساطة المالية والتي تمثل جوهر الاستقرار المالي. (صالح مصدر سابق : 249).

ب- مهام البنك المركزي العراقي

وفق احكام القانون رقم (56) لسنة (2004) المادة رقم (3) تشمل مهام البنك المركزي العراقي على ما يأتي :(صالح مصدر سابق ص250).

1- رسم السياسة النقدية وتنفيذها في العراق، متضمنة في ذلك سياسة الصرف الاجنبي .
2- حيازة وادارة الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وأدارته.
3- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة.
4- توفير خدمات السيولة للمصارف.
5- حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب.
6- جمع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد وفقا لنص المادة (41).
7- اصدار العملة العراقية وادارتها.
8- القيام بأية واجبات أومهام او معاملات اضافية تطرا في اثناء ممارسة للمهام التي نص عليها في هذا القانون.
9- علاوة على ما تقدم يحق للبنك المركزي العراقي ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية للقيام بالاتي :

أ- نص القانون رقم 39 لسنة 2015على مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

ب- يقوم بوضع القواعد المنتظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة واي مؤسسات مالية غير مصرفية لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي وكذلك والاشراف عليها.

ثانيا : القطاع المصرفي العراقي (النشأة، المفهوم، الاهمية)

1- نشأة القطاع المصرفي العراقي ومراحل تطوره

أ- نشأة القطاع المصرفي العراقي

أن بداية نشأة المصارف في العراق ترجع الى عام (1890) اذ يعد العراق من الاوائل التي أنشأت فيها المصارف على المستوى العربي اذ تم تأسيس اول فرع للمصرف العثماني في العراق في تلك السنة، ثم بعد ذلك تم افتتاح فرع المصرف الشرقي في بغداد سنة (1913) بوصفه فرعا للمصرف الشرقي في بريطانيا، وتم تأسيس اول مصرف عراقي وطني متخصص عام (1935) عرف باسم المصرف الزراعي والصناعي، وقد جاء تأسيس المصرف الحكومي بهدف دعم القطاعين الرئيسيين الزراعي والصناعي، وبعد ذلك تم شطر المصرف الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وذلك في سنة (1941) وفي نفس السنة أسس في العراق أول مصرف تجاري وطني براس مال عراقي هو مصرف الرافدين، وفي سنة (1953) تم تأسيس البنك العراقي وكان على شكل شركة مساهمة ضمن القطاع الخاص ، وفي سنة (1956) تم تأسيس بنك بغداد، وفي سنة (1957) تم افتتاح فرع للبنك الوطني الباكستاني، وان جميع هذه المصارف تفرغت الى ممارسة عمليات الصيرفة التجارية وفقا للمنهج التقليدي، إذ تركزت غالبية عمليات الائتمان الى تمويل التجارة الخارجية، وفي عام (1964) تم صدور قانون رقم (100) الخاص بتأميم المصارف، والذي تضمن انشاء المؤسسة العامة للمصارف وكان هدفها ادارة المصارف العراقية المؤممة وتوجيه وتنظيم الائتمان المصرفي ، وبعد ذلك تم تأميم عشرة مصارف غير حكومية ومنها فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق في ذلك الوقت، وان ملكية هذه المصارف وبحكم القانون ترجع الى الدولة، وترتبت عند عملية التأميم عدة اجراءات منها دمج بعض المصارف التجارية وذلك لتحقيق بعض الوفرة الاقتصادية وزيادة قابلية المصارف على الاقراض، ونتج عن ذلك اربع مجموعات هي : (الشرع، 2010: 258).

(1) - مجموعة مصارف الرافدين برأسمال (10) مليون دينار عراقي.
(2)- مجموعة مصرف بغداد برأسمال (5) مليون دينار عراقي.
(3)- مجموعة المصارف التجارية برأسمال (5) مليون دينار عراقي.
(4)- مجموعة مصرف الاعتماد العراقي برأسمال(5) مليون دينار عراقي.

وفي عام (1967) شرع قانون المصارف التجارية رقم (48)لسنة (1967) والذي بموجبة أسست أربعة مصارف كل منها يتمتع بشخصية معنوية ومستقل ماليا واداريا، وهي

مصرف الرافدين، مصرف الاعتماد العراقي، مصرف بغداد ، المصرف التجاري، وتم دمج كل من مصرف الاعتماد العراقي ومصرف بغداد بالمصرف التجاري العراقي عام (1970)، وفي عام (1974) دمج المصرف التجاري العراقي مع مصرف الرافدين ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، وبعد ذلك وفي عام (1988) تم تأسيس مصرف حكومي تجاري برأسمال يبلغ (100) مليون دينار عراقي باسم مصرف الرشيد ليمارس عمله الى جانب مصرف الرافدين والذي كان الوحيد الذي يعمل بوصفه مصرفا تجاريا خلال المدة (1974- 1988)، ان من مبررات انشاء مصرف الرشيد هو لخلق المنافسة في العمل المصرفي وتحسين الاداء للخدمات المصرفية المقدمة. (الشرع، مصدر سابق: 258).

ب- مراحل تطور القطاع المصرفي العراقي

تفاقمت المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في مطلع عقد التسعينات، إذ عانى الاقتصاد العراقي وخلال المدة التي اعقبت عام 1990ظروفا عدت قاسية على الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بفرض عقوبات اقتصادية منعت العراق من التعامل مع العالم الخارجي، ناهيك عن الدمار شبه الكامل للبنة التحتية نتيجة الحرب التي شنت على العراق في تلك الفترة اذ ان القطاع المصرفي العراقي كان يعاني من اهمال شبه شامل ولم تتهيأ له الظروف والمناخ المناسب للانفتاح على العالم الخارجي، اذ انه نشأ بوصفه نظاما ضعيفا، بسبب القيود والاجراءات التي تصدرها الدولة، كانت المصارف الحكومية تسيطر بنسبة (90%) على النشاط المصرفي أذ كان معظم النشاط مخصصاً لتمويل القطاع العام والذي كان يتصف بعدم الكفاءة في ادارة مؤسساته، وهذا أسهم في عدم استفادة القطاع الخاص من تلك التخصيصات المالية لاستثمارها في أنشطة ناجحة.

وهكذا ظل النظام المصرفي يعتمد على إجراءات معقدة في الأنشطة التمويلية، مما حرم على القطاع الخاص من التمويل بسبب الشروط الاقراضية المعقدة والصعبة التي كانت تتبعها المصارف الحكومية، وكان النظام المصرفي في العراق لم يتمكن من المشاركة في تمويل الاستثمارات لعدم قدرته على ذلك إذ بقي نشاطه محصوراً في القروض القصيرة والمتوسطة الاجل، وعانت المصارف التجارية في العهد السابق من مشكلتين ادت الى عدم كفاءة المصارف الحكومية وهما :

المشكلة الاولى : غياب الوعي المصرفي لدى المجتمع وعدم الثقة بالقطاع المصرفي أدى الى انخفاض في عدد الزبائن (الراوي، 2009: 335).

المشكلة الثانية : غياب المنافسة من قبل مصارف اخرى تعمل بموجب معايير أخرى.

وهنا يمكن توضيح مراحل تطور المصارف العراقية بثلاث مراحل

(1)- المرحلة الاولى : القطاع المصرفي العراقي قبل (2003)

أن النظام المصرفي قبل عام 2003 كان يشكو من العديد من المشاكل والمتمثلة بقلة الكثافة المصرفية في العراق اي نسبة عدد المصارف الى عدد السكان، إذ تبلغ هذه الكثافة مصرفاً واحداً لكل (46000) شخص تقريبا، اضافة الى ذلك كان الطابع العائلي مسيطراً على عدد من المصارف الاهلية وهذا يعني اتحاد الادارة مع الملكية في هذه المصارف من أجل تحقيق المصالح الخاصة بالعائلة، وايضا ضعف الثقافة المصرفية لبعض من اصحاب رؤوس الاموال وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية التي وضعت لصالح النظام المصرفي ، وكذلك غياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي مثل شركات التأمين على الودائع أو شركات التأمين على القروض وضعف المكاتب الخاصة بدراسة وتحليل الاخطار المصرفية، وضعف الخدمات التي تقدمها المصارف في العراق مقارنة مع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية، اضافة الى ضعف التكنلوجيا المالية الحديثة التي تستخدمها المصارف العراقية وعدم توفر الاتصالات السريعة والتي تتطلبها ظروف العمل الجديدة، وايضا البطالة المقنعة في المصارف العراقية وعلى حساب الكفاءة والنوعية وكذلك ضعف الخبرات المصرفية الحديثة جميعها ادت الى جهاز مصرفي لا ينافس لا على المستوى المحلي ولا الاقليمي (العباسي، 2014 : 138).

(2)- المرحلة الثانية : القطاع المصرفي بعد (2003)

تعد هذه المرحلة مرحلة الاصلاح المصرفي. إذ اتخذت الدولة عدة خطوات تمثلت بإصدار جملة من القوانين ومن أهمها :

(أ)- اصدار قانون جديد للمصارف رقم (94) لسنة 2004والذي تضمن الاحكام العامة في منح التراخيص من قبل البنك المركزي لغرض ممارسة الاعمال المصرفية، إذ تضمن تحديد قواعد تصريف النشاط المصرفي ونشر البيانات المالية والتقارير السنوية واعادة تأهيل المصارف وصلاحيات اصدار اللوائح التنظيمية للعمل المصرفي ، وكذلك تحديد الحد الادنى لراس مال المصارف المحلية، وتحديد رؤوس فروع المصارف الاجنبية.

(ب) - اصدار العملة العراقية الجديدة والتي وضعت في التداول بتاريخ 10/15/ 2003 الغرض منها لمعرفة وتحديد الكتلة النقدية والتخلص من العملة المزيفة والتي تسببت في تأخير وارباك العمل المصرفي.

(ج) - القيام بإنشاء المصرف العراقي للتجارة (TBI) برأسمال يبلغ (100) مليون دولار لغرض فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة بالاستيرادات والصادرات.

(د) – تحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة وتركها لتحددها قوى السوق والغرض منها تعزيز المنافسة بين المصارف إذ يعد تحرير اسعار الفائدة من أهم الدعائم الرئيسة في استراتيجية الاصلاح المصرفي.

(هـ) السماح للبنوك الاجنبية بفتح فروع لها في العراق، أن دخول المصارف الاجنبية الى العراق سوف يسهم بإدخال المزيد من الاموال الى البلد. اضافة الى ادخال التكنلوجيا والتقنيات الحديثة المستخدمة في القطاع المصرفي وتوفير فرص تدريب للكوادر العراقية وزيادة التنافس بين المصارف المحلية والاجنبية إذ سمح لمجموعة من البنوك الاجنبية بفتح فروع لها في العراق وهي :

- المصرف الزراعي التركي زرات فرع العراق .
- المؤسسة العربية المصرفية البحرينية فرع العراق.
- بنك بيبليوس اللبناني فرع العراق.

ويمثل منح التراخيص لفروع المصارف الاجنبية احدى الخطوات الهامة في بناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق، وهذا يساعد على ادخال رأسمال جديد وخدمات مصرفية جديدة اضافة الى توسيع برامج الاقراض مما يؤدي الى تسريع تشكيل المشاريع والاعمال التجارية في العراق وخلق وظائف جديدة وكذلك تساعد هذه الفروع على تعزيز المنافسة والابداع في القطاع المصرفي العراقي.

(و) – تطور أعداد المصارف الاهلية اثناء عملية اصلاح وتطوير القطاع المصرفي ، سجل النشاط المصرفي والعائد للقطاع الخاص في هذه المرحلة تطور وتوسعا ملحوظا، إذ تم تعزيز القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والدور المتزايد لقوى السوق في ادارة الاقتصاد ، اضافة الى حصول نمو في عدد المصارف العائدة للقطاع الخاص وكمية وحجم رؤوس اموالها، وزاد عددها من (19) مصرفا عام (2003) الى (28) مصرفا عام (2007)، وكذلك ازداد حجم راس المال ليبلغ (969) مليار دينار خلال المدة نفسها.

ان هذه الزيادات في عدد المصارف الاهلية وفي حجم رؤوس اموالها يعود الى تحسن الايرادات النفطية وتوقعات النمو في الطلب على التسهيلات المصرفية سواء كان ذلك لأغراض الائتمان أو الايداع (الشرع، مصدر سابق 265-266).

ومن أبرز التحديات التي واجهت القطاع المصرفي العراقي في هذه المرحلة اي قبل عام 2014 تمثلت بالاتي :

أ- عدم توفير البيئة الاجتماعية المناسبة لتوليد التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بكفاءة بسبب ضعف الحوافز الاجتماعية للعاملين في أنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي. (فليح حسن خلف، 2008: ص238).

ب- ضعف التنسيق بين المصارف وصعوبة ايجاد اليات مناسبة للتعاون في مجال اساليب تفعيل عمليات الصيرفة الالكترونية فيما بينها. (محمد تركي عبد العباس،2009ص73).

ج- التحديات القانونية التي تواجه المصارف العراقية بشكل مباشر، أذ من اسبابها ضعف البنية المعلوماتية المتوفرة في المؤسسات العراقية من أمثلة هذه التحديات (التواقيع الالكترونية، أثبات الشخصية، سرية المعلومات، خصوصية الزبون، أنظمة الدفع النقدي، أمن المعلومات من مخاطر أجرام التكنولوجيا العالية.(أديب قاسم شندي،2011: ص13).

(3)- المرحلة الثالثة : القطاع المصرفي العراق بعد عام (2015)

واجه القطاع المصرفي خلال هذه المدة تحديات كبيرة، مما دفع البنك المركزي العراقي لاتخاذ العديد من الاجراءات اللاحقة التي تهدف الى تطوير القطاع المصرفي:

(أ) – التحديات التي واجهها القطاع المصرفي في العراق

(1)- الاستيلاء على (121) فرعاً من فرع المصارف العاملة في محافظات (الانبار، صلاح الدين، نينوى) من قبل العصابات الارهابية، يعود منها للمصارف للحكومة (84) فرعا، (37) يعود للمصارف الخاصة، إذ بلغ اجمالي الخسائر بضمنها فرع البنك المركزي العراقي في نينوى قرابة (900) مليار دينار، وكذلك قيامه بسرقة موجوداتها المتداولة وتخريب مبانيها.

(2) - قيام فرعين تابعين الى وزارة مالية أقليم كردستان بالاستيلاء على مبلغ (5) ترليون دينار من ودائع المصارف وبضمنها رؤوس اموال تابعة لمصارف اجنبية ولم يتم التسديد الا بنسبة قليله جدا حتى الان.

(3)- عدم سداد مستحقات المقاولين والتجار وتأخرها من قبل الحكومة للذين قاموا بإنجاز مشاريع اقتصادية لصالح الحكومة وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط والانفاق العسكري لمواجهة العمليات الارهابية وان معظم المتعاملين هم من رجال الاعمال والذين اقترضوا لأغراض تنفيذ المشاريع المذكورة إذ ادى ذلك الى حصول اعسار مالي في عدد من المصارف مما ادى الى ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها.

(ب)- الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي العراقي

(1)- رفع سقف الائتمان الى (8) اضعاف رأسمال المصرف واحتياطاته.

(2)- القيام بزيادة انواع الضمانات المقبولة لقاء الائتمان الى عشرين نوعاً.

(3)- القيام في انشاء مكتب لتبادل المعلومات الائتمانية بدأ عمله في سنة 2017.

(4)- القيام بإنشاء صندوقين للإقراض الصغير حيث خصص البنك المركزي (1) ترليون دينار للصندوق الاول، وخصص للصندوق الثاني(5) ترليون دينار للمشاريع الزراعية والصناعية والسكنية.

(5)- القيام في انشاء شركة الكفالات لضمان القروض لغاية (250000) دولار أو ما يعادلها.

(6)- العمل على تطبيق اللائحة الارشادية التي تصنف الائتمان المصرفي إذ يتم وضع مخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان والمشكوك في تحصيلها.

(ج) – الإجراءات الاخرى التي اتخذها البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي

(1)- القيام بإنشاء منصة الكترونية خاصة للمدفوعات .

(2) - تطبيق مشروع توطين الرواتب لموظفي الدوائر الحكومية لغرض تحسين الشمول المالي وكذلك زيادة الوعي المصرفي اضافة الى استخدام التكنلوجيا المالية الحديثة واستخدام وسائل الدفع الالكتروني.

(3) - القيام في توحيد المواصفات القياسية للشيكات وفقا لنظام المقاصة الالكترونية.

(4) - القيام في انشاء مشروع صيرفة التجزئة من قبل دائرة المدفوعات.

(5) - القيام في منح الاجازات لشركات اصدار البطاقة الائتمانية .

(6) - القيام بتطوير الهيكل التنظيمي للمصارف وذلك بإضافة واستحداث بعض الاقسام مثل (مكافحة غسيل الاموال، ادارة المخاطر، مراقب الامتثال) بما يتلاءم مع المعايير والمتطلبات الدولية .

(7) - ادخال عدد من الشركات ذات التكنلوجيا الحديثة مثل شركات الدفع الالكتروني والمختصة في عمليات (مصدر، محصل، معالج) للمدفوعات الالكترونية (عبد النبي، 2018: 7- 10).

ويرى الباحث ان اجراءات البنك المركزي لا تناسب الواقع فأحجم الخسائر التي تعرضت لها المصارف في المحافظات التي استولى عليها داعش كبير وكان على البنك المركزي وضع خطط وبرامج اكثر واقعية وفاعلية لتعويض الخسائر وليست اجراءات روتينية.

2- مفهوم القطاع المصرفي

يعد القطاع المصرفي العراقي أحد أهم القطاعات الاساسية الممولة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار أهداف وسياسات وخطط التنمية ولكافة قطاعات الاقتصاد. وقد اصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتنوع أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم لذلك اصبح تطوره معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته على جذب رؤوس الاموال الداخلية والخارجية. وان القطاع المصرفي هو جزء من الاقتصاد المحدد لحيازة الاصول المالية للأخرين، واستثمار هذه الاصول المالية بوصفها رافعة لخلق المزيد من الثروة وتنظيمها، مما دفع الدولة الى اصلاح وتحرير القطاعات المصرفية والتوجه من العمل التقليدي الى الصيرفة الشاملة الحديثة مما ادى الى الانتقال السريع والتأقلم مع التحديات وخلق فرص حقيقية للنمو والتطور من خلال السلطات المالية والنقدية والمصرفية. (هناء عبد الغفار السامرائي وعماد عبد اللطيف سالم، 2002: ص195- 196).

ويعرف القطاع المصرفي بأنه القطاع الذي يتم فيه تحويل الأموال ما بين ذوي الفوائض المالية وذوي العجز المالي إذ تشمل كلًا من المتعاملين الرئيسين وغير الرئيسين والذين يقدمون خدمات مالية للمستهلكين، والمنظمات والمؤسسات المالية، أذ يقسم القطاع المصرفي الى اسواق مالية وشركات التأمين، ومؤسسات غير مصرفية، ويتيح القطاع المصرفي قنوات لتوزيع المحافظ المرتبطة بالشركات الفردية والقطاعات والمنشآت والصناعات، كما يتيح ايضاً السيولة لمحتاجيها اعتماداً على القدرة المالية لذوي الفوائض المالية. وفي بعض البلدان تكون تكاليف انشاء الوساطة المالية عالية مقارنة بمعاملات الاسهم في اقتصاديات تعتمد على خدمات السيولة، وتنويع المخاطر من خلال الوساطة المالية للمصارف.(DRID,2004:1-3)، (وليد عبد مولاه، 2009:ص2).

3- أهمية القطاع المصرفي

يمثل مفهوم القطاع المصرفي جزءا بالغ الاهمية في الاقتصاد لأنه يقدم خدمات. ويمكن تحديد مفهوم المصارف (بانها مؤسسات مالية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية ولاسيما الاقراض، والتوفير والمدفوعات إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع(Donald,2006:52). ويمكن تعريفها أيضا بانه الوسيط بين الاموال التي تبحث عن الاستثمار والاستثمار الذي يبحث عن التمويل أو انها منشأة متخصصة بالوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين اي بين تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور واقراضها للأخرين وتقوم بالكثير من الأحيان بخلق أدوات مالية جديدة الغرض منها إنجاز مهمتها التي تعمل بوصفها أوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد بعد ذلك إقراضها إلى من يستطيع ويرغب بالاستثمار، ويمكن القول أن المصارف تلعب دور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز في أي بلد، وهنا يمكن تحديد مصادر الأموال والتي تأتي على شكل ودائع بأنواع مختلفة وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض وايضا تستثمر الودائع الزائدة (Madura,2009:32). وعلى الرغم من اختلاف الآراء على التعريف˚ الدقيق للمصارف إلا ان العديد من الأدبيات اتفقت على تعريف المصرف بانه (منشأة مالية تحمل رخصة قانونية يسمح فيها عرض النقود والطلب عليها، أو هي مؤسسات الهدف منها قبول الودائع والإقراض وتقديم خدمات أخرى، أو إنها منظمة مالية تحمل رخصة قانونية تقبل النقود وتحترم طلبات مودعيها عند سحبها في إطار قانوني وتشريعي ملائم، وان وجود نظام رقابي قوي فاعل لتامين سلامة عمل المؤسسات المالية وكذلك وجود إدارة مخاطر قادرة على معرفة تحديد ومتابعة وقياس المخاطر والابلاغ عنها لغرض الحد منها. ولذلك نستطيع القول أنه كلما كان القطاع المصرفي معافى وقادراً على تحقيق أهداف السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية للبلد، عندها يمكن القول أن هذا القطاع هو القطاع الأمثل لتقديمه الخدمات متطورة، والقادر ايضا على حشد الموارد لتنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المتنوعة لأن المصارف تؤدي دورا اساسيا في التقدم الاقتصادي وتعد حلقة رئيسة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي دولة، ولا تتقدم الدول ولا يكون هناك تطور بدون نظام صحيح ومعافى للقطاع المصرفي وذلك لما يوفره النظام من إمكانيات هائلة من خلال أنشطته وعملياته لان عملية بناء اقتصاد اَي بلد مهما كان نوعه فان المصارف تعد احد الدعامات الاساسية بوصفها اكبر المؤسسات المالية في ذلك الاقتصاد. (Hellwig,2014:26).

وكلما كان النظام المصرفي قوياً وسليماً كانت له القدرة على تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المصرفية والمالية لتحقيق استقرار اقتصادي، وتطوير الية ونظم الرقابة والاشراف وتوسيع وتحديث الخدمات المصرفية وكذلك معها تطوير الموارد البشرية نوعاً وكماً من حيث قدراتها ومهاراتها ومؤهلاتها القادرة على استيعاب التقنيات المالية الحديثة مثل تقنيات وانظمة الاتصالات المعلوماتية الحديثة والحاسبات المتطورة. (رائد عبد الخالق العبيدي، خالد احمد المشهداني، 2018 : 49 -50).

وتتجلى أهمية القطاع المصرفي كالاتي:

1- توزيع الموارد للاستخدام الأمثل : يأتي هنا دور المصارف والمؤسسات المالية إذ تعمل على ربط حاجة وحدات العجز المالي والتي تحتاج للفائض المالي لدى الوحدات التي تملك فائض سيولة مالية، مثال ذلك المؤسسات التي تحتاج زيادة في رؤوس اموالها لا نتاج أفضل وهذا يجعلها تطرح سندات اولية، تقبل وحدات الفائض على شرائها مقابل ربح معين وفي هذه الحالة تكون مؤسسات الوساطة المالية لها دور فاعل ومهم في هذه الحالة.

2- تجميع الموارد عن طريق التحفيز وجذب الادخارات : ان الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض مالي يمكن ان تجذبه المؤسسات المالية عن طريق سعر الفائدة على الايداعات المتنوعة، لدى تلك المؤسسات. أو عن طريق فوائد معينة كالتأمينات أو نسبة من الارباح مما يشجع بالتالي على الادخار.(ابراهيم علي، الحمداني شرين، 1990: 35).

الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي العراقي

شكل (2)

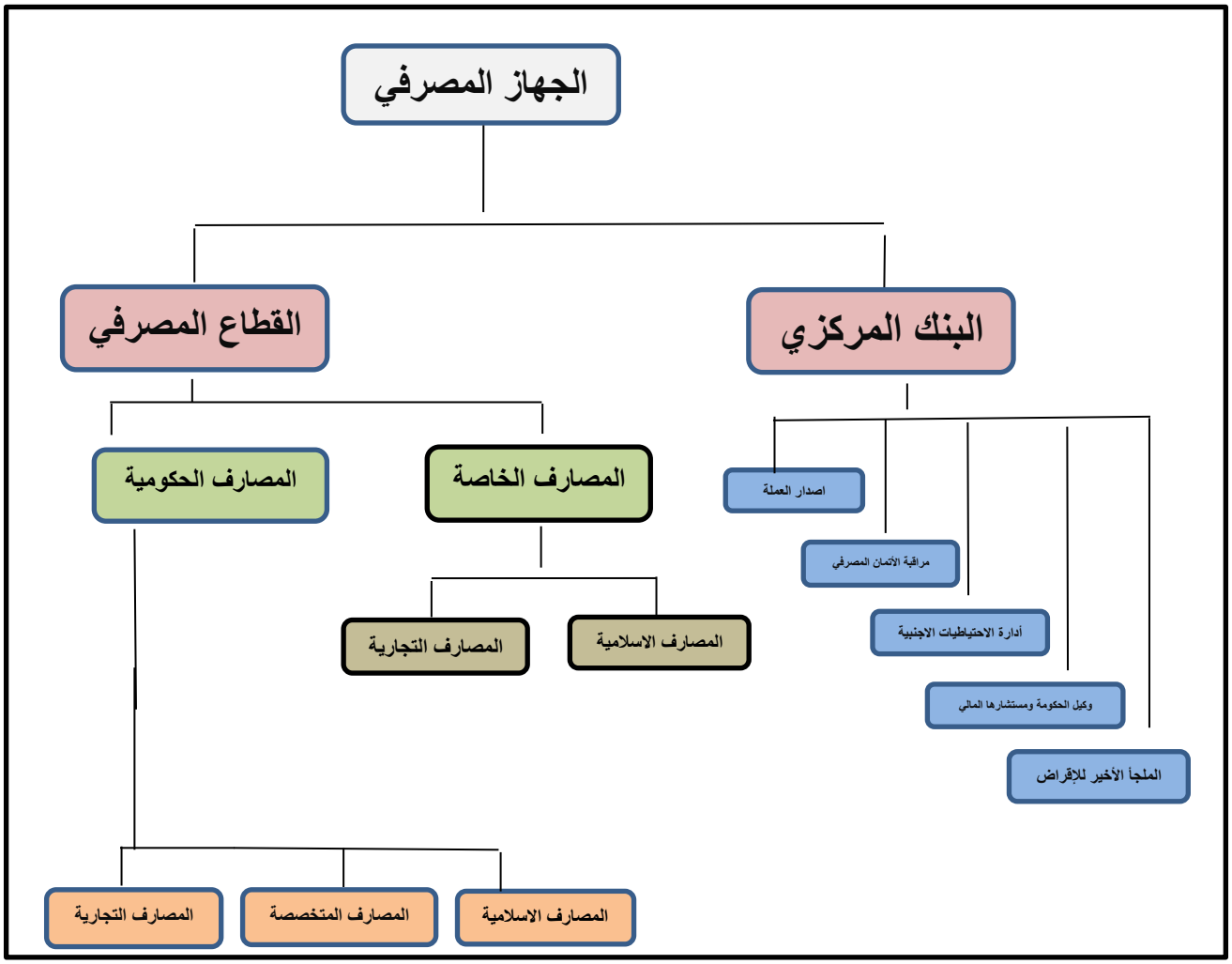

المصدر : من أعداد الباحث باعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث
مفهوم ومؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في العراق

الشمول المالي

مقدمة

الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات ولعل من أبرزها ادخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول، أي بمعنى أتمام جميع التعاملات المالية بطريقة الكترونية. ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف. مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول. حيث ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما أنتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول اليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة. ويضمن الشمول المالي الحماية المالية للمستهلك والشركات الصغيرة والمتوسطة كما انه يشمل التثقيف والتوعية المالية، ويقوم الشمول المالي بأداء دور أساسي في نمو الدولة من الناحية الاقتصادية والحفاظ على استقرارها المالي، حيث لن يتم حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية لأي دولة في حالة وجود الكثير من المؤسسات والأفراد داخل المجتمع ممن تم استبعادهم مالياً عن قطاع الدولة المالي الرسمي. أذ يساعد الشمول المالي أيضا في ضمان وجود تطور في مؤسسات الدولة المالية من حيث منتجاتها ووجود تنافس بهدف توفير منتجات مالية بسعر أقل. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق الى مفهوم ونشأة واهمية الشمول المالي وكذلك الى مؤشرات الشمول المالي في العراق.

أولاً: مفهوم ومؤشرات الشمول المالي.

أن الشمول المالي يعبر عن مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية الى اكبر قدر ممكن من المجتمع، اذ يعد موضوع الشمول المالي من الاهداف الاستراتيجية التي تسعى المؤسسات المالية الدولية ومنها (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى) الى تحقيقها، وأن الكثير من المصارف والمنظمات الدولية أهتمت بالشمول المالي نظراً لما يحققه من انعكاس كبير على النمو الاقتصادي على مختلف قطاعات الاعمال. إذ يتم في هذا المبحث التطرق الى بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي.

1- نشأة الشمول المالي وتطوره

سعت بعض الدول في عام (2003) إلى تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي وتعد (ماليزيا، والمملكة المتحدة) اول هذه الدول التي قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم، إذ عمدت هذه الدول الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة لمختلف فئات المجتمع ، كما وتسعى العديد من الدول الى تطوير الشمول المالي ،إذ برزت أهميته بعد انتهاء الازمة المالية العالمية (Chakrabarty,2011: 3) . مما زاد من الاهتمام الدولي بالشمول المالي ففي عام (2008) وبشكل مضطرد وعبر سياسات منفذة تستهدف إيصال الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع والاستفادة من تلك الخدمات، إذ تمكنها من العمل بصورة صحيحة وحث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة (الامين، 2017: 30).

إذ اصبح تعميم الخدمات المالية وسهولة وصولها الى المستفيدين من الركائز الاساسية التي يعتمدها البنك الدولي من أجل محاربة الفقر، وفي عام (2013) اطلق البنك الدولي مجموعة من البرامج العالمية للاستفادة من الابتكارات وتقديم الخدمات المالية ومن ثم التركيز على مدفوعات التجزئة ونظام الدفع، مما ادى الى اتساع مفهوم الشمول المالي بمرور الوقت لكونه نظام مالي متكامل يخدم فئة منخفضي الدخل، أذن هو نظام مالي جديد أكثر تطوراً وطموحاً ، مما أدى الى لفت انتباه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والجهات المصرفية الرئيسة والنجاح الذي حققته، وهذه الاسباب عملت على تطبيق الشمول المالي (عبد الله ، 2016: 15).

ولقد اصبح واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات النقدية والبنوك المركزية في موضوع الشمول المالي الى جانب مواضيع اخرى مهمة كالاهتمام بتعزيز قدرات وامكانيات القطاعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وانشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وكذلك تبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لغرض حماية اقتصاديات الدول ووضع اطار لتحفيز المصارف والجهات الفاعلة غير المصرفية للمشاركة في تقديم كافة الخدمات المالية وبأسعار مقبولة ومعقولة وذات جودة عالية، وايضاً هناك مبادرات من الجهات التنظيمية المالية والحكومات والقطاع المصرفي من أجل الشمول المالي ، فيما اتخذ القطاع المصرفي عدة خطوات لتعزيز الشمول المالي ، أضافة الى الشروع لأتخاذ بعض التدابير التشريعية في بعض دول العالم (bharat ,2014 :31).

2- مفهوم الشمول المالي وأهدافه

أ- مفهوم الشمول المالي

يقدم الشمول المالي مزيجاً من الخدمات المالية لأكبر قدر ممكن من فئات المجتمع ويتم ذلك من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي من خدمات لدفع وحسابات توفير وائتمان نقدي وتحويل وتمويل كل هذه الخدمات تقدم للحد من عزوف الافراد ولجوئهم للتعامل مع القنوات غير الرسمية والتي تفتقر بعض الشي إلى عناصر الرقابة والاشراف وكذلك الارتفاع النسبي للأسعار قياسا بأسعار الجهات الرسمية وهو ما يدفع الجهات لاستغلال احتياجات الافراد من تلك الخدمات. وهناك عدة تعريفات لمفهوم الشمول المالي والتي تصب بمجملها في قدرة الافراد للوصول للخدمات المالية المستدامة والرشيدة والمقدمة من الجهات المالية والمصرفية وذلك من اجل حمايتهم، وكذلك عرف بأنه نسبة السكان المستخدمين للخدمات المالية من اجمالي عدد السكان.

وهناك بعض الآراء للباحثين والكتاب لمفهوم الشمول المالي

أذ عرف الشمول المالي على انه العملية التي تضمن سهولة الوصول والتوفير استعمال النظام المالي الرسمي لجميع اعضاء الاقتصاد والعمل على تقليل الفقر. (sama,2008:10).

كما عرف ايضاً بأنه مدى توفير الخدمات المصرفية بتكلفة يمكن تحملها على الافراد الذين لم يكونوا ضمن نطاق التسهيلات المصرفية (Rangarajan,2008:25).

وعرف الشمول المالي تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة للأقسام الشائعة من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض بما في ذلك الأسر، الشركات الصغيرة والمتوسطة. (Sarma&solo,2010:58).

عرف على أنه حالة يستطيع فيها جميع الاشخاص الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة المقدمة بأسعار معقولة، وبطريقة مناسبة.(Gatnar,2013:2).

وعرف ايضاً قدرة كافة فئات المجتمع الحصول على الخدمات المصرفية بتكلفة منخفضة وبشكل شفاف وعادل. (Mbator&Ibrahim,2013:319).

كما عرف بأنه نسبة استعمال الافراد والشركات للخدمات المالية من أجمالي عدد السكان. (Unctad,2014:6).

وعرف أيضاً تعزيز وصول واستعمال كل فئات المجتمع التي تتضمن فئة مهمشة وميسورة للمنتجات المالية والخدمات بشكل يتناسب مع احتياجاتهم وتكون بكلفة منخفضة (كمال الدين، 2015: 11).

وعرف ايضاً على انه توفير الخدمات المالية الاساسية ووسائل الدفع للسكان جميعاً دون تميز.(نورين، 2015: 5).

وعرف بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى أكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال بتكاليف مناسبة وبشكل عادل وشفاف بما يشارك في استدامة التنمية.(عبد النبي، 2018:8).

وعرف ايضاً بأنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالوقت المناسب وبتكلفة منخفضة الى فئات المجتمع من ذوي الدخل المنخفض والمحرومين.(ابو دية، 2018: 5).

وعرف بانه اتاحة كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات وافراد المجتمع ذات الدخل المنخفض. (الشمري، 2016: 294).

ولما سبق من تعاريف يمكن صياغة تعريف شامل هو أن الشمول المالي عملية تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع والتي تمكنهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ولاسيما اصحاب الدخول المنخفضة في المجتمع العراقي، إذ يوظف الجهاز المصرفي التجاري أنشطته كافه لتقديم الخدمة والتي تشمل الصراف الالي، نقاط البيع، توطين الرواتب، المدفوعات، التحويلات المالية على المستوى الداخلي والخارجي وبطريقة حديثة والعمل على جذب زبائن جدد من خلال استخدام التكنلوجيا المالية الحديثة والبرامج المصرفية التي توظفها المصارف.

أن بعضاً من الكتاب والباحثين يتفقون على عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي والتي من ابرزها الاتي: (2010,Hanning & Jensen :259) (يوسف، 2012: 32).

1- الوكالة المصرفية : تعد الوكالة المصرفية بمثابة العقد بين الوكيل يلتزم بموجبة بالعمل القانوني لحساب الموكل ، إذ أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية بوصفهم وكلاء للخدمات المالية وحققت نجاحا واسعاً في تحسين عجلة الشمول المالي، إذ أن فروع المصارف وحدها ليست مجدية اقتصادياً، فأن التعاون بين المصارف والوكلاء قد

أصبح ممكناً، كما أن تكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة تلعب دورا في خفض التكاليف ومخاطر معلومات الصرف وذلك من خلال اجراء التحويلات المالية، اضافة الى ذلك فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز.

2- تنويع مقدمي الخدمات : إن صناع القرار اعتمدوا على استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لأداره تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات الائتمانية والإيداعية، وتكون هذه الاستراتيجيات منسجمة ومتلائمة مع الانظمة والقوانين المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر إذ تتضمن (تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في الايداع الصغير، وتراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية، والتراخيص المصرفية الخاصة بالتحويلات للمنظمات غير الحكومية).

3- الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول) : أن انتشار الهواتف النقالة يفتح أفاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع، اذ أسهم هذا التطور في تقليل كلف المعاملات المالية بشكل كبير، اضافة الى ذلك أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة، اذ اصبح وصولها بنفس الوقت، اذ أنها تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقلل من حمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية، إذ عملت على جذب زبائن جدد غير متعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستخدام الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية الا انه لاتزال هناك حاجة لتقويم المصارف من خلال حملات التوعية حول كيفية الاستخدام والتعريف بالمزايا الخاصة التي تتمتع بها القنوات المصرفية الالكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها وما تضيفه من قيمه حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام، إذ وجد ما نسبته (86%) من المعاملات المصرفية تتم من خلال القنوات الالكترونية ، في حين نسبة نمو استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تتجاوز (100%).

4- حماية المستهلك : أن الاهتمام المتزايد بحماية المستهلك اصبح من اولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، إذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتية من خلال سياسات وسائل الاعلام أو من خلال جمعيات حماية المستهلك، إذ اصبحت مهمته تنظيم حماية الزبون المالي من خلال اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية لتقوية العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها وتستند هذه الاهتمامات الى المشكلات الناتجة عن ممارسات السوق أو الحاجة في تجنب المشكلات المستقبلية (سيجاب،2013 : 2).

ب- أهداف الشمول المالي

تسعى المصارف إلى تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال اتباع خطوات الشمول المالي، فالشمول المالي لا يتحقق بدون ثقافة ، فالزبون الواعي يكون اكثر معرفة وادراك للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية واكثر وعي لواجباته وحقوقه وابرز هذه الاهداف (Helms, 2006: 5)، (الشمري، 2017: 30)، (ابو دية ، 2016: 22):

1- يحسن الشمول المالي من تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية والمصرفية.
2- يسهل الوصول الى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة إذ يساعدها على التوسع في عملها وتحقيق الاستثمار المقبول.
3- يساعد الشمول المالي على تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
4- يساعد الشمول المالي في خفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي.
5- انه يساعد الناس على التوعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية مما يعمق معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك من اجل حماية حقوقهم ومصالحهم.
6- يحسن زيادة نسبة القدرات المالية لدى الفئات المستهدفة في المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة المالية والمصرفية لدى الشباب والعاطلين عن العمل.

3- أهمية الشمول المالي ومحدداته

تتمحور أهمية الشمول المالي بتعزيز وتقديم الخدمات المالية ولينعكس بصورة ايجابية على درجة التطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، والنمو الاقتصادي والتنمية والاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى (مطر،2017: 19) وهذه الاسباب تواجه الفئات المستبعدة وغير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية من منظومة النظام المالي الرسمي وتحظى بأهتمام بالغ الاهمية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في غالبية الدول، إذ تسعى المؤسسات المالية والمصرفية لتحسين انتشار الخدمات الى عدد اكبر من الفئات ، ومن ثم العمل على تطوير وابتكار خدمات جديدة تتناسب مع مختلف الفئات (بريئة، 2012: 6).

تتضح أهمية الشمول المالي بالاتي : (Dabla -Norris et al, 2015 :206)

1- إن الشمول المالي يعد احد الادوات المهمة ذات فعالية تساعد على النمو.
2- يعد ذا أهمية بالنسبة للدول ومتخذي القرارات إذ يساعد على تحسين المستوى المعاشي وتخفيض الفقر، وتوفير وصول الخدمات المالية الى كافة الفئات في المجتمع.

3- إن التوسع في الشمول المالي يساعد على تحقيق الاستقرار، ويعد الاندماج المصرفي ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي مؤشراً جيداً على اقتصاد البلد .
4- يعد الشمول المالي من السياسات الحديثة والتي تسعى الكثير من الدول الى تحقيقها.
5- مواكبة التطورات التكنلوجية والتقنية والمصرفية في تطوير المصارف إذ تساعد هذه التقنية المصارف على زيادة تقديم الخدمات المصرفية بشكل واسع ولذلك يعد الشمول المالي اداة التوفير النقدي للنمو الاقتصادي.

مازالت هناك صعوبات وتحديات تواجهها عمليات الشمول المالي، يمكن التعرف عليها (بنهاز، 2017 :31) (القاضي ،2015 : 31).

1- الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول المنخفضة الدخل إذ اظهرت قاعدة البيانات من خلال تحليلها ان مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي، والذي تضمن التقرير ان (30%) من البالغين في هذه الدول قاموا بعمليات ادخارية في سنة 2011مقارنة مع (58 %) من الدول المرتفعة الدخل، استعمل (11%) من البالغين حساباً مصرفياً مقارنة مع (45%) من الدول المرتفعة الدخل.
2- هناك نسبة كبيرة من الفئات التي لا تتعامل مع المصارف في بعض الحالات وذلك بسبب عدم وجود سياسات صحيحة بالمصارف وعدم تنظيم اللوائح التنظيمية الفعالة.
3- يتم في اغلب الاحيان تقديم الائتمان الى اشخاص غير مؤهلين للحصول عليه، اذ أظهرت بعض التقارير من تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار المالي.
4- ضعف الانظمة المالية والمصرفية من مواكبة تطور التكنلوجيا المالية الحديثة.
5- الصعوبات والتحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجالات المسؤولية المجتمعية.
6- صعوبة الحصول على الخدمات المالية والتي تكون بعيدة عن متناول الكثير من الاشخاص بسبب القصور في الاسواق والحكومات رفعت من تكاليف هذه الخدمة قد جعلت من الصعب الحصول عليها ، وفي بعض الحالات فأن الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقبات القانونية والتنظيمية.

للشمول المالي مخاطر عديدة ومتنوعة تواجهها المصارف وهذه المخاطر تتجسد بالاتي (خليل ،2016: 44):

1- عدم توافر البنية التحتية الضرورية واللازمة للتوسع في الشمول المالي.
2- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

3- المخاطر المتغيرة للشمول المالي، هناك مخاطر خاصة بالمصارف والتي تتمثل باحتمالية اختلاف خصائص(الزبائن المستبعدين) من الخدمات المالية عن الزبائن الحالين، وكذلك امكانية تخلي بعضها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.
4- أن بعض المخاطر تكمن في تحديد هوية الزبائن، وعدم معرفة صورة الزبائن أو الموقع.

وأشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ يهدف الشمول المالي الى تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة للأفراد وحصولهم على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف منخفضة ومقبولة وقد تبين وجود بعض العقبات والتحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول الى مؤشراته، فقام عدد من الباحثين في اجراء مقارنة بين الشمول المالي والمتغيرات الاقتصادية، واستنادا الى هذه الابحاث فقد تم الوصول الى وجود علاقة ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي اذ يدعم بعضهما بعضاً (نوفل، 2018 :11).

فقد أشار صندوق النقد العربي عام 2015في تقريره إلى ان من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي ، وان من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من السكان والقطاع الاقتصادي لاتزال مستبعدة من الخدمات المالية. كما يمكن للشمول المالي من ان يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الاستثمارات والودائع، وكذلك يساعد على زيادة نسبة القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي وهذا يؤدي الى تدعيم فعالية السياسة النقدية. اما فيما يخص الاصول فأن الخسائر الناتجة من القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية تكون اقل من الخسائر المتحققة من القروض الكبيرة، وبالنهاية فأن زيادة الشمول المالي إذا منح ائتمان القروض الصغيرة وهذا يؤدي الى قدر اكبر من الاستقرار وعلى مستوى مقدمي الخدمات المالية ويستطيع صناع القرار والسياسات من تحقيق توازن بين الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك من خلال تقوية وتحسين الروابط بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وعدم التدخل بالسياسات التي تدعم تفعيل احدهما الاخر سوى في المدى القصير او المتوسط ، وكذلك يتطلب من واضعي السياسات المالية والنقدية على الاخذ بعين الاعتبار ضمان وصول الخدمات المالية من خلال التوسع من قاعدة الشمول المالي. (Morgan&Ponties,2014:5).

وكذلك يؤثر الشمول المالي في الاستقرار المالي بصورة مباشرة من خلال بعض ما اشارت اليه الدراسات التي تعاملت مع هذين المتغيرين، وهنا يمكن توضيح تأثير الشمول المالي

في الاستقرار المالي ويتم ذلك من خلال الايجابيات والسلبيات الخاصة به وكما مبين أدناه: (Amatas&Alireza,2015:42).

الاثار الايجابية

1- الزيادة في تنويع الاصول المصرفية نتيجة لزيادة لا اقراض الشركات الصغيرة مما يقلل من مجمل مخاطرة محفظة القروض المصرفية، وهذا من شأنه ان يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض من المحفظة الاجمالية للقروض والحد من تقلباتها.

2- زيادة الشمول المالي يمكن أن يسهم ايضاً في نقل افضل للسياسة النقدية لان حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي تتحرك عن طريق اسعار الفائدة ومن ثم تسهم ايضاً في زيادة الاستقرار المالي.

3- زيادة عدد صغار المدخرين من شأنه توسيع حجم واستقرار قاعدة الودائع وتقليص الاعتماد على المصارف في التمويل (غير الاساسية).

الاثار السلبية

1- المحاولة الواسعة لمجموعة من المقترضين في تخفيض المعايير الخاصة بالإقراض، وهذا كان المساهم الرئيس في شدة الازمة كالرهن العقاري في الولايات المتحدة مما يؤدي الى عدم الاستقرار المالي.

2- عند عدم التنظيم الصحيح لمؤسسات التمويل الصغيرة فأن الزيادة في الاقراض من قبل تلك المجموعة يمكن ان تضعف فعالية التنظيم في الاقتصاد وزيادة مخاطر النظام المالي.

3- تعرض المصارف الى مخاطر السمعة التي تزداد اذا كانت تستعين بمصادر تمويل خارجية ووظائف خارجية مختلفة كتقييم الائتمان.

(financial Inclusion and financial Source Amatas H& Alireza .Nsahara Africa p 42).

يتبين من وجود آثار إيجابية متمثلة في الزيادة في تنويع الاصول المصرفية نتيجة لزيادة اقراض الشركات الصغيرة أذ يقلل من مجمل مخاطر محفظة القروض المصرفية، وهذا من شأنه أن يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض من المحفظة الاجمالية للقروض والحد من تقلباتها. كما ان زيادة الشمول المالي يمكن ان يسهم في نقل افضل للسياسة النقدية لان حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي تتحرك عن طريق اسعار الفائدة ومن ثم تسهم ايضاً في زيادة الاستقرار المالي.

وأخيراً ان الزيادة في عدد صغار المدخرين من شأنه ان يساعد في توسيع حجم واستقرار قاعدة الودائع وتقليص الاعتماد على المصارف في التمويل.

أما الحالات السلبية فتتمثل في المحاولة الواسعة لمجموعة من المقترضين في تخفيض المعاير الخاصة في الاقراض إذ يعد المساهم الرئيس في شدة الازمة كالرهن العقاري في الولايات المتحدة وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار المالي.

وان عدم التنظيم الصحيح لمؤسسات التمويل الصغيرة والزيادة في الاقراض من قبل تلك المجموعة يمكن ان تضعف فعالية التنظيم في الاقتصاد وزيادة مخاطر النظام المالي. وكذلك يعرض المصارف الى مخاطر السمعة التي تزداد اذا كانت تستعين بمصادر التمويل الخارجية وايضاً استعانتها في الوظائف الخارجية كتقييم الائتمان.

4- أهم مؤشرات قياس الشمول المالي وفق المعاير الدولية

لقد اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية(GPFI) على مجموعة من المؤشرات والتي عملت على قياس ثلاثة ابعاد رئيسة ومهمة للشمول المالي، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012 وهذه الابعاد هي :

(Financial lnclysion lndicators,2012,G20,Gpfl)

1 – الحصول على الخدمات المالية والوصول لاستخدام الجودة.

2- استخدام الخدمات المالية.

3- جودة الخدمات المالية .وذكرت الوثيقة عدداً من المؤشرات التي تعتمد لقياس الشمول المالي في دول العالم واستعمال بياناتها لمعرفة نسب التفاوت في تقديم الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين. وسوف نوضح مؤشرات الشمول المالي المعتمدة دوليا (ابو دية، 2016: 34).

الفئات

أ- زبائن المصرف البالغين (الافراد) حسابات الايداع يكون مؤشرها هو نسبه مئوية من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية. وان الابعاد القياسية لعدد المودعين لكل (1000) من البالغين او عدد حسابات الودائع لكل (1000) من الكبار.

ب- حسابات الايداع للشركات يكون مؤشرها نسبة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية. اما ابعادها القياسية تحسب عدد حسابات الايداع للشركات الصغيرة والمتوسطة / اجمالي عدد الشركات.

ج- حساب الائتمان (الافراد) يكون المؤشر نسبة مئوية من الحاصلين على قرض واحد على الاقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية، وبعدها القياسي عدد المقترضين لكل (1000) من البالغين او عدد القروض لكل (1000) من البالغين.

د- عدد الفروع يكون مؤشرها عدد الفروع المنتشرة في المناطق، وبعدها القياسي عدد الفروع لكل (1000) من السكان البالغين.

هـ - عدد اجهزة الصراف الالي تقاس بمؤشر نسبة مئوية من الشركات الصغيرة والمتوسطة وابعادها القياسية عدد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة / اجمالي عدد القروض القائمة.

و- نقاط الخدمة او البيع اذ يقاس مؤشرها بعدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق وتكون ابعادها القياسية عدد الفروع او نقاط البيع لكل (1000) من السكان البالغين.

ر- عدد اجهزة الصراف الالي اذ ان مؤشرها هو عدد اجهزة الصراف الالي المنتشرة في المناطق وابعادها القياسية هي عدد اجهزة الصراف الالي لكل (1000) من السكان البالغين.

ز- المعاملات غير النقدية حيث تكون لها عدة مؤشرات منها التحويلات المالية والصكوك و بطاقة الائتمان وبطاقة الخصم وبطاقة الخصم المباشر للصراف الالي وتكون ابعادها القياسية نسبة الزبائن الذين يستقبلون حوالات مالية محلية او دولية، عدد الصكوك لكل (1000) من السكان البالغين، عدد بطاقات الائتمان لكل (1000) من السكان البالغين، وعدد بطاقات الخصم لكل (1000) من السكان البالغين، عدد الصراف الالي لكل (100) الف من السكان البالغين.

ي- المعاملات عبر الهاتف المحمول يكون مؤشرها انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الافراد وابعادها القياسية هي نسبة الافراد الذين يستعملون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم الى السكان البالغين. هذه كانت ابرز مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية.

(أبو دية، ماجد محمود، " دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2016: 24).

5- وسائل الدفع الالكترونية

تعرف بأنها مجموعة من الادوات والتحويلات الالكترونية التي تقوم بإصدارها المصارف وتتمثل بالبطاقة البلاستيكية والتي تعد أداة من ادوات الائتمان، وكذلك وسيلة من وسائل الدفع من جانب الزبون (العريض وباقية،2015 : 20)، اذن فهي بطاقة من البلاستك تحتوي على معلومات تخص الزبون مثل (اسم الزبون، رقم حسابه، إذ يملك الحامل لهذه البطاقة تقديم تلك البطاقة لمنح الائتمان لتسديد ثمن لشراء سلعة أو يقدمها اداة وفاء. وتكون على انواع مختلفة منها ما يصدر من المحلات التجارية او المصارف، ويمكن التعرف عليها من خلال الآتي (السنهوري، 2013: 230).

أ- بطاقة الائتمان

تعد بطاقات الائتمان من أهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، ويمنح من خلالها المصرف خط ائتمان، اذن فالبطاقة قرض يمكن استعماله لشراء المستلزمات ويتم التسديد لاحقا. إذ يقدر عدد البطاقات المصرفية المتداولة في الولايات المتحدة بحوالي (310) مليون بطاقة وان بطاقة الائتمان عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها المصارف والشركات وتمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وفي واقع الامر البطاقة عبارة عن قرض يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ومن ثم التسديد لاحقا، (زعتري، 2018 : 32).

أذن تعد بطاقة الائتمان أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، ومقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا وبديلاً للنقود لدفع قيمة الخدمات المقدمة لحامل البطاقة وتستعمل في عمليات (السحب النقدي من الصراف الالي، الدفع لتسديد الفواتير وغيرها من العمليات) ويقوم المصرف بوضع سقف لبطاقة الائتمان التي يستخدمها الزبون ويختلف هذا السقف من زبون الى اخر (عبد الله، 2016: 7).

الشكل (3) يوضح استخدام بطاقات الأتمان

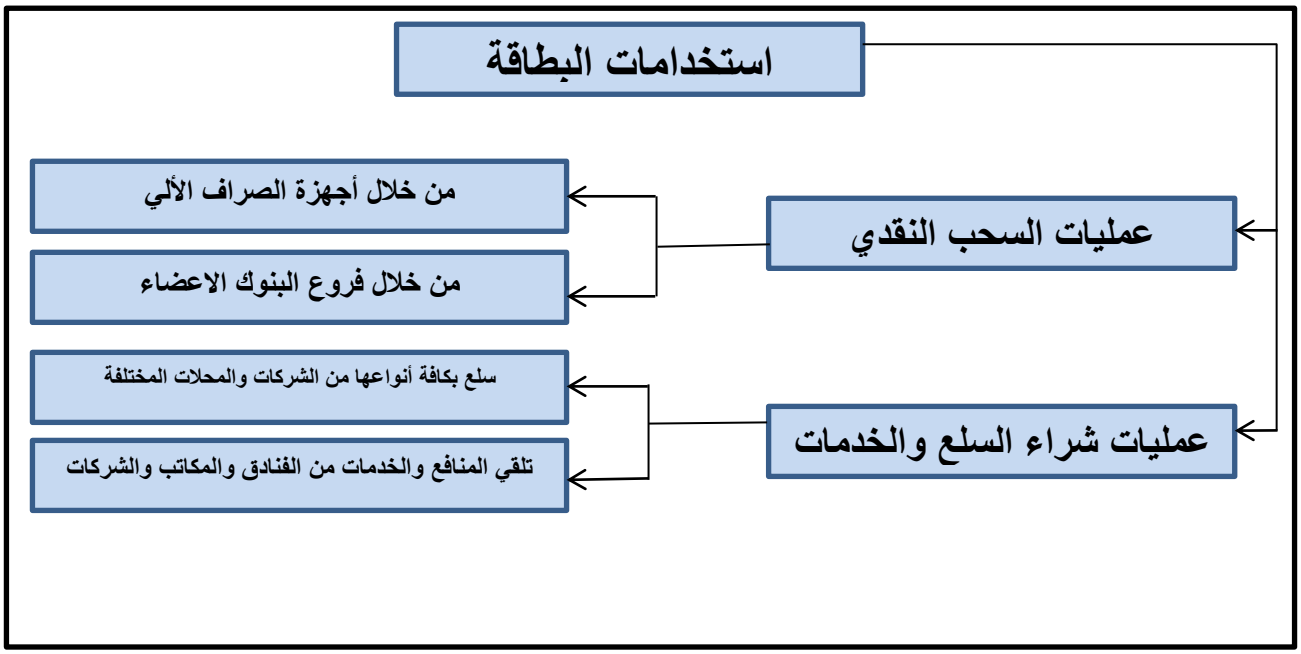

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية

ويرى الباحث أن بطاقة الائتمان مستند يعطيه مصدره لزبون بناء على اتفاق أو عقد بينهما ويلزم العقد المصدر بتسديد مشتريات حامل البطاقة من التجار المتعاقدين مع المصرف وكذلك تقوم بدفع مسحوباته النقدية من المصارف ومن ثم رجوع المصدر على حامل البطاقة لاستيفاء هذه المدفوعات في وقت لاحق أو يسمح له بتدوير جزء من المبلغ الى الشهر اللاحق مع استقطاع الفائدة .

ب – بطاقة الدفع

هي البطاقة التي يمكن استخدامها من قبل حاملها وتسمح له بتسديد مشترياته وتكون مقبولة لدى التاجر او المحل التجاري ولابد من حاملها ان يقوم بإيداع مسبق حتى يتمكن من استخدام البطاقة، فبدلا من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقا، يقوم الزبون بتحويل الاموال العائدة له الى البائع عند استخدامه لهذه البطاقة وأن بعض المصارف تحدد السحب بهذه البطاقة عند نهاية الحساب أو رصيد الزبون وذلك تجنبا للمخاطر(العجمي، 2013 : 14). ويمكن فهم بطاقة الدفع انها بطاقة الكترونية إذ تمكن الزبائن من خلالها الدفع في تاريخ محدد ووقت معين ويكون التسديد من خلال موقع المصرف على الانترنت من خلال حساب الزبون الجاري ويتم ذلك مقابل رسوم (الصمادي ،2003: 30).

ويرى الباحث (أن بطاقة الدفع الالكتروني بطاقة مصرفية اصبحت من الانشطة المهمة التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية والتي يستطيع حاملها سحب مبالغ من حسابه الجاري

في المصرف وكذلك يتم تسديد التجار مقابل ما يحتاجه من سلع وخدمات، واصبحت مظهراً من مظاهر التطور في الحياة الاجتماعية والتجارية التي يتطلبها عصر العولمة).

ج- البطاقة الذكية

قامت الشركات المالية الحاسوبية، بصناعة بطاقة تحتوي على رقاقة حاسوبية تخزن فيها المعلومات وتخزن في الشريط الممغنط ويقوم هذا النظام بحفظ مبالغ مالية غير نقدية مسجلة بالبطاقة، وتسمح للزبون من استعمالها وتعد جزءاً اساساً كما ان هذا النوع من البطاقات يسمح للزبون باختيار طريقة التعامل سواء كان فورياً أو ائتمانياً، وتعد جزءاً اساساً من خدمات الدفع المستقبلية (العيسوي ،2003: 89).

فالبطاقة الذكية هي عبارة عن رقاقة الكترونية صغيرة فائقة القدرة يتم فيها الجمع بين الذاكرة ومعالج نظام الاستعمال، ولهذه البطاقات عدة انواع وحسب الذاكرة التي تحتويها ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات وتعمل من خلال قارئ موصول بنظام اعلام (شكرين، 2006: 48).

ويرى الباحث أن البطاقة الذكية (هي واحدة من انواع بطاقات الدفع الالكتروني يوظفها المصرف لاستعمال الزبون في توطين الرواتب بالاتفاق مع المنافذ المعتمدة من قبل المصرف وتسمح ايضا التحويل من رصيد البطاقة الى رصيد بطاقة اخرى وتدار من خلال بصمة اليد او نظرة عين الزبون).

د- الصراف الالي

تعد آلات الصرف (ATM) أول آلية لأتمتة العمل المصرفي ويمكن للزبون استخدام بطاقات بلاستيكية او بطاقات ذكية وتمرير هذه البطاقات داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحاسوب المصرف والحصول على مبالغ نقدية، إذ لاقت خدمات الصراف الالي اقبالا واسعا من الزبائن وعلى اختلاف فئاتهم إذ يمكن استخدامها في عمليات السحب والايداع النقدي وتحويل الاموال بين الحسابات لنفس الشخص والاستفسار عن الرصيد(عبد الخالق، 2010: 102).

ويعد الصراف الالي من اكثر الوحدات الالكترونية استخداما في الخدمة المصرفية ويعتمد على وجود شبكه من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد او فروع كل المصارف بواسطة نظام التبادل الالكتروني ويقوم بالسحب والتحويل والايداع المالي ويكون على درجه عالية من الامان وسرية المعلومات من خلال الرقم السري للزبون وسهولة وسرعة التعامل مع الالة (أبراهيم، 2017: 7).

ويرى الباحث بان الصراف الالي (ATM) (هو جهاز الكتروني يوفر لزبائن المؤسسات المالية اجراء المعاملات المالية من خلال البطاقة المصرفية والتي يستخدمها زبائن المصارف التجارية للحصول على مبالغ نقدية من خلال الرقم السري الخاص بالزبون والافادة منة لتقليل الروتين واختصار الوقت وتقديم خدمات سريعة مثل (الايداع النقدي من الحساب والسحب) من والى حساب الخاص لكل زبون.

هـ ـ نقاط البيع :

أن نقاط البيع تكون على اتصال الكتروني بالمصرف الذي يمنح الموافقة على صحة البطاقة المستخدمة وعلى امكانية سحب المبلغ المطلوب، إذ تتم المحاسبة بين المصرف ونقاط البيع نقداً او حسابياُ ويتم ذلك من خلال فاتورة الحساب التي يقوم بإصدارها الجهاز المعتمد لدى نقاط البيع والتي تحتوي على كلفة البيانات والتفاصيل المتعلقة برقم حساب الزبون ومقدار المبلغ المسحوب والتاريخ والوقت وكذلك يضم رقم العملية ورقم الآلة (شافي، 2007: 72).

وتوصف نقاط البيع بأنها الآلات التي تنتشر في المؤسسات التجارية والخدمية بكافة انواعها إذ يستطيع الزبون من استعمال البطاقات البلاستيكية او الذكية للقيام بتسديد المدفوعات من خلال الخصم من حسابه الكترونياً إذ يتم تمرير هذه البطاقة داخل الآلات والتي تكون متصلة الكترونياً بحساب المصرف (الشمري والعبدلات ، 2008: 30).

ويرى الباحث ان نقاط البيع (تعرف بأنها المنافذ التي تقوم المصارف التجارية بتوظيفها لتوفير ولتقديم خدماتها المصرفية لزبائنها ومستفيديها من خلال سحب المبالغ المطلوبة، إذ تتم المحاسبة بين نقاط البيع والمصارف اما نقدا أو حسابياً عبر فاتورة الحساب والتي تصدرها الاجهزة المعتمدة لدى نقاط البيع والتي تتضمن كافة البيانات والتفاصيل من رقم وعملة. الحساب ومقدار المبلغ المسحوب وتاريخ السحب ووقت السحب من الالة والتي عن طريقها تم اجراء عملية السحب، ايضا وظفت الرواتب الماستر كارد والكي كارد في العراق وقامت بدفع بعض المستحقات لدى المولات وكذلك في تعبئة الهاتف.

و ـ القروض :

تعد القروض من الموارد الاساسية التي يعتمد عليها المصرف في الحصول على الايرادات ، اذ تمثل القروض في ميزانيات المصارف التجارية نسبة كبيرة والتي تؤدي الى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعد مصدر اساساً للإيرادات تمكن المصارف من دفع الفائدة

المستحقة للمودعين اضافة الى تدبير قدر من الارباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة بوصفه احتياطياً للسحب (شماتة، 2006: 23).

كما يعد منح القروض اتاحة الائتمان للنشاط التجاري عاملاً رئيساً للمصرف التجاري، وتحقق القروض بمختلف انواعها عائداً أكبر وفي الوقت نفسه فيه مخاطرة كبيرة عند الاقراض (عقيل ،2000: 256).

ثانياً: مفهوم ومؤشرات الحكومة الالكترونية

يعد مفهوم الحكومة الالكترونية مفهوما حديثا ولاسيما في البلدان النامية والذي يعتمد بشكل اساس على استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في مختلف المجالات لتوفير الخدمة للمواطنين، إذ تعد المعاملات الورقية بمثابة القاعدة الاساسية للحكومة التقليدية الامر الذي زاد من صعوبة الاتصال بين المؤسسات على المستوى الداخلي والخارجي للحكومات، فقد أضاف هذا المفهوم تطورا ملحوظاً للخدمة المصرفية في مجال توفير الخدمات، فضلا عن تحسين علاقة الحكومة بالمواطن والاعمال، اضافة الى تعزيز الحصول على المعلومات وازالة الحواجز امام تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) والتي تعد خطوة جديدة للتفاعل مع معطيات القرن الجديد إذ شملت كافة المؤسسات الحكومية من خلال ربطها مع بعض بوصفها شبكة الكترونية موحدة وهذا ما ساعد على تحسين كفاءة الحكومات والمؤسسات.

مفهوم الحكومة الإلكترونية وركائزها.

أ- مفهوم الحكومة الالكترونية

ان تطور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات قد جعل المؤسسات تستخدم التكنلوجيا الحديثة في معاملاتها الداخلية والخارجية، على انها مرتبطة بوجود بنية تحتية اساسية من التكنلوجيا إذ تمكن المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت وبكفاءة عالية وشفافية. لذلك اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الالكترونية وهي ما يأتي:

فقد عرفها الهوش : بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين وذلك من خلال تكنلوجيا المعلومات الحديثة ، والهدف منها تقديم الخدمات الافضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات وهذا يوفر مزيدا من العدالة والشفافية وتحجيم للفساد وتعظيما للعائد وتخفيضاً للنفقات (الهوش، 2006 : 27).

كما عرف البنك الدولي عام 2005 مفهوم الحكومة الالكترونية : بأنها عملية استخدام المنظمات لتكنلوجيا المعلومات الحديثة (مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكات الانترنت) حيث لديها القدرة على تحويل وتغيير العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، وهذا يوفر مزيدا من الشفافية ويزيد كفاءة المؤسسات (زكي، 2009: 19).

وتشير الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الامم المتحدة الى ان استخدامات تكنلوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات تمثل ربط مواقع الانترنت وشبكات ربط الاتصالات الخارجية، ونظم الحاسب الالي بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم تبني الحكومة الالكترونية قد يؤثر على العلاقة بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين من جانب أخر هي تطبيق واستخدام تقنية الاتصال والمعلومات في جميع الأجهزة الحكومية وتسهيل الخدمات الحكومية المقدمة مع الوحدات الحكومية الاخرى مع كافة انحاء العالم (محمود القدوة،2010 :ص17 - 18) وتعرف ايضاً بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاسيما الانترنت للوصول الى حكومات افضل. (جمال سالمي، 2010: ص99)

ولا تقتصر الحكومة الالكترونية على استعمال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات للمواطنين فحسب وانما هي صياغة لواقع جديد ومتطور يهدف الى علاقات متبادلة بين المؤسسات الحكومية من جهة وجمهور المستفيدين من خدماتها من جهة اخرى. (عباس بدران، 2004:ص46).

ومن وجهة نظر الباحث فان الحكومة الالكترونية : هي استعمال تكنلوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات لتطوير وتحسين وتدبير الشؤون العامة، ويتمثل ذلك في انجازات الخدمات الحكومية الرسمية سواء الجهات الحكومية أو المتعاملين معها، وتكون بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت والتقنيات الحديثة وفق ضمانات تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة.

ب- ركائز الحكومة الالكترونية

أن فكرة الحكومة الالكترونية تقوم على اربع ركائز :

1- تساعد على تبسيط الاجراءات وتسهيلها وهذا يساعد على خفض النفقات.(جمال سالمي،2010 :ص103).

2- تسهيل وتسريع في تقديم الخدمات وهذا سيمكن الجمهور من اتمام اجراءاتهم مع الدوائر الحكومية عبر الانترنت (أيمن النحراوي، 2009 : ص139).

3- يساعد في زيادة الطلب على الوظائف والخدمات والتي يتطلبها النظام الجديد وهذا يساعد على استقطاب الكثير من اصحاب المهارات والخبرات الى البلد، بالإضافة الى جذب الشركات العاملة في قطاع تكنلوجيا المعلومات (خالد ممدوح ابراهيم، 2008 : ص 376).

4- تساعد الحكومة الالكترونية على تحقيق اتصال دائم بالجمهور وعلى مدى (24) ساعة مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الخدمية للمواطنين.

2- أهمية الحكومة الالكترونية وأهدافها وعناصرها

أ- أهمية الحكومة الالكترونية

تتحقق الحكومة الالكترونية من خلال ادراك حقيقة ان العالم اليوم اصبح يحكم المجتمع على انه متقدم عليه وان يتميز بثلاثة شروط اساسية هي المساءلة والمرونة والحكم الصالح، والتي تمثل الركائز الاساسية للحكومة الالكترونية، إذ جاءت الحكومة الالكترونية بعد ظهور صور الفساد الاداري والمالي في المجتمع ومؤسساته، وان اصلاح هذا الامر تم بحث عن سبل للمعالجة فكانت الحكومة الالكترونية هي العلاج الواقي من انتشار الفساد ومن ثم العمل على منعه، وكما ان من مقتضيات الاصلاح الاداري ان يلزم المؤسسات الحكومية بنمط المرونة والوضوح في منهج عملها وتتيح وصول المعلومات بجدية عما تقوم به من اعمال للمواطنين وليس استجابة لطلباتهم فقط. واما بالنسبة للأجهزة الحكومية فأنها تتبع طرق توصيل المعلومات والخدمات من ادارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل.

وبالرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات المتعددة بالطرق التقليدية مثل استخدام الفاكس او التلفون أو الطرق اليدوية الا ان الهدف الاساس والاهم هو تحسين جودة الخدمات وتوفيرها، وكذلك من العوامل الايجابية للحكومة الالكترونية فأنها تعمل على تخفيف نسبة العلاقات المشبوه غير الشرعية المحتملة مع المسؤولين والعاملين لأنها اولا تعني وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلانية تداولها عبر وسائل الاتصالات المختلفة إذ تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد. وانها توفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الامور لتحفيزها في محاصرة الفساد واجتثاث جذوره اي بمعنى اخر ان الحكومة الالكترونية تعني الانفتاح على المجتمع فيما يتعلق بهيكل الجهاز الحكومي والوظائف والسياسات المالية للقطاع العام والذي من شأنه تعزيز المساءلة وكذلك ايضا يسهم في تعزيز المصداقية وحشد وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة(الرفاعي، 2009 : 309).

ب- عناصر الحكومة الألكترونية :

ان نجاح الحكومة الالكترونية يعتمد على توفر عدة عناصر من اهمها ما يأتي :

1- الحاسب الألي:

أن أجهزة الحاسوب والشبكات تشكل أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات حيث يعد جهاز الحاسوب الدعامة الاساسية في تكنولوجيا المعلومات بسبب وظائفه التي يؤديها في التداول وحفظ المعلومات، اذ يتم اختيار الاجهزة وفق ما تتطلبه الحاجة داخل وخارج الحكومة وحسب امكانيات الحكومة وغالباً ما تواجه الشركات صعوبة في تحديد نوع الاجهزة والمعدات المؤلفة لتكنولوجيا المعلومات إذ تكون عالية التكاليف مقارنة مع البرمجيات الاخرى مما يفرض على الحكومة دراسة شاملة لاختيار الاجهزة، ويعرف الحاسوب بأنه جهاز يقبل البيانات بوصفها مدخلات ومن ثم يعالج البيانات من دون تدخل الانسان حيث يقوم باستخدام التعليمات المخزونة على الجهاز واخراجها على شكل معلومات(مجيد حسام، 2005: 13)، (Alter Steven, 2002: p65).

2- الشبكات:

تعرف شبكة الحاسب الالي بانها مجموعة من الحاسبات الصغيرة والكبيرة متصلة فيما بينها، وغالباً ما تنطوي الشبكة على جهاز حاسب رئيس يسمى الخادم(Server)وتتمحور مهمته الاساسية في اتاحة التطبيقات و البرامجيات المتنوعة لأي حاسبات اخرى والتي يطلق عليها محطات عمل(Work Station) (عزة محمود أحمد خليل، 1995: 520) .

والشبكات التي تكونها الحكومة الالكترونية عند التأسيس هي شبكة الانترنت والاكستر نات، إذ تعد شبكة الانترنت مهمه فهي تغطي الكرة الارضية وتمتد اتصالاتها عبر خيوط عشرات الاقمار الاصطناعية السابحة في الفلك، اما الانترنت فهو امبراطورية صغرى يتم نقل المعلومات من الانترنت المحوسبة بسرعة الضوء وبصورة شبة فورية ويتسع نطاق الحديث عن شبكة الانترنت يوماً بعد يوم والاهتمام بها بمختلف الاوساط التجارية والاكاديمية (بيدقولي، 2015: ص36).

3- العنصر البشري:

يعد العنصر البشري أهم عناصر الحكومة الالكترونية ويعد المحرك الاساس للمشروع. لذا يجب تأهيله وتدريبه للعمل في هذا النظام، أذ يرى بعضهم أن العنصر البشري يجب ان يتجاوز ادوات التدريب وميادين التكنولوجيا من خلال وجود مراكز ابحاث متخصصة تسهم في

سد فجوة نقص المعلومات، وفي اطار العلاقة بين العنصر البشري ونظم المعلومات فان تخصص العناصر البشرية المتعاملة مع النظام تشمل الاتي:

أ- **نظم المعلومات** والتي تعرف بانها مجموعة الانشطة التي تشمل تجميع ونقل وحفظ ومعالجة البيانات لكي يتمكن العاملون من القيام بوظائفهم بالشكل المطلوب.

ب- **نظم معالجة البيانات** هي النظم التي تقوم بعمليات تجميع البيانات من مصادرها المختلفة داخلية كانت او خارجية واجراء العمليات التشغيلية عليها واخراجها على شكل تقارير يمكن استعمالها بواسطة الاطراف من داخل وخارج المؤسسة (محمد الصيرفي،2006: 118).

4- الحماية القانونية:

إن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية وتقديمها للخدمات من خلال شبكة المعلومات يحتاج الى تشريعات وقوانين خاصة تكفل هذا النظام على أفضل وجه. إذ نص القانون الامريكي الصادر سنة 1998على توفير الحماية لبرمجيات فك التشفير في اطار المواد المشفرة تطبيقاً للشفافية المنصوص عليها في هذا القانون. وفي ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت الآلات مصدر خطر جسيم، لذلك يعد البناء القانوني للحكومة الالكترونية من المواضيع الحساسة والمهمة التي تحد من المشاكل.(عبد الفتاح محمود كيلاني، 2011 : ص137).

الشكل(4) يوضح عناصر الحكومة الألكترونية

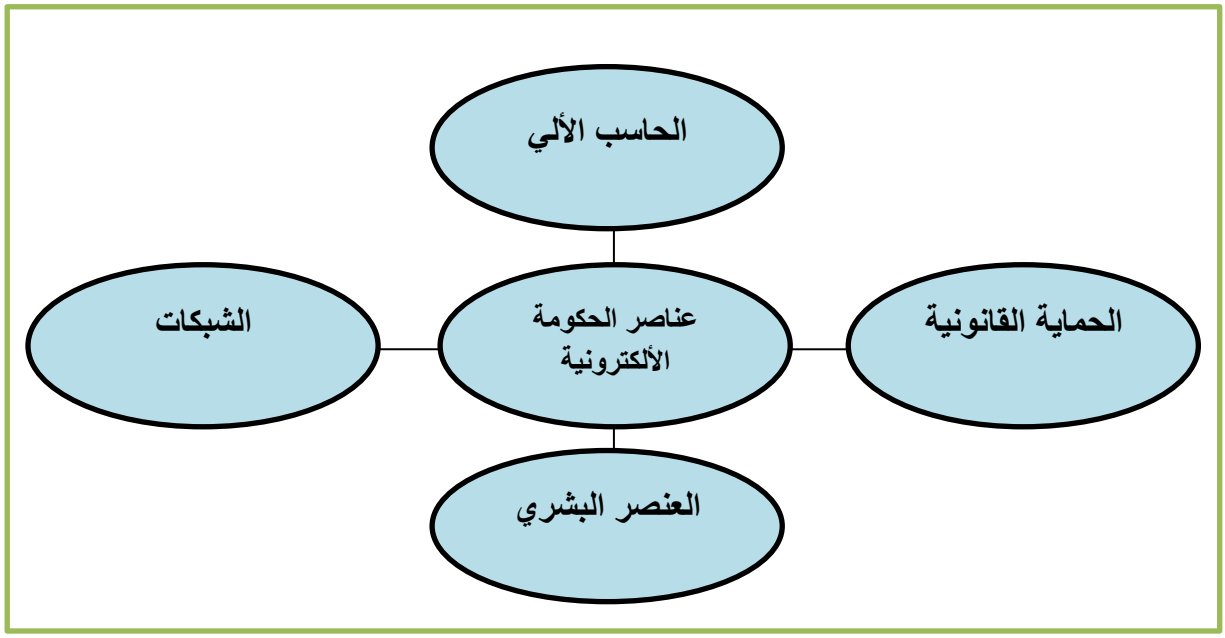

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على عناصر الحكومة الألكترونية

ج- أهداف الحكومة الالكترونية :

أن للحكومة الالكترونية اهدافاً متعددة منها :

1- تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين المحليين وحصولهم على خدمة سريعة وغير مكلفة ، اضافة الى تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومن ثم مشاركتهم في جميع القضايا، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية وهذا يؤدي الى توفير الوقت وخفض الوقت الزمني لا نجاز المعاملات (الهوش، مرجع : ص70).

2- تعمل الحكومة الالكترونية على خلق بيئة عمل افضل وذلك باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة في المنظمات ومن ثم تأسيس بنية تحتية تساعد الحكومة الالكترونية على العمل بكل يسر من خلال تحقيق التفاعل والانسيابية وتحسين التواصل بين الحكومة وجهات العمل (محمود ، 2006: ص118).

3- تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الادارية. في اجتماع جامعة الدول العربية، اعلان القاهرة، 18يونيو 2003 حددت عدة أهداف تتصف بها استراتيجيات الحكومة الالكترونية وكالاتي : (حجازي، 2004: ص100).

ا- تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار.
ب- ضمان النفاذ السهل والمريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها .
ج – بناء ثقة المستخدم .
د- التكامل بين الخدمات ذات الصلة .
ه- توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل .
و- زيادة اشتراك المواطنين في الخدمات (http://www .hrdission .com).

4- تقوم بربط القطاع العام مع القطاع الخاص معا وتحت مظلة واحدة أي لا يمكن بأي حال من الاحوال فصل القطاعين عن بعضهما بعض إذ تعد الحكومة شريكاً مهما للقطاع الخاص وذلك للحصول على متطلباتها من السلع والخدمات وذلك بنقل المشتريات الحكومية على الخط (جمال سالمي، مرجع سبق ذكره : ص105).

3- نشأة الحكومة الالكترونية في العراق

أ- النشأة

تعد تطبيقات الحكومة الالكترونية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتمادها على التقنيات الحديثة. وتهدف الى عملية الاصلاح للقطاع الحكومي وتقديم الخدمات للمواطنين ورجال الاعمال ولمنظمات المجتمع المدني وللقطاعات كافة ومنها القطاع المصرفي العراقي موضوع البحث ولابد من استعراض نشأة الحكومة الالكترونية في العراق. (وزارة العلوم والتكنلوجيا، 2013 : 78، 81).

1- تم تأسيس اللجنة الوزارية التوجيهية للحكومة الالكترونية في شباط 2009 بالأمر الديواني ذي العدد 46 لسنة 2009.

2- عقد اول مؤتمر دولي في كانون الاول سنة 2009 برعاية رئيس الوزراء في بغداد بحضور 250 مشاركاً من مختلف انحاء العراق للتباحث وتبادل وجهات النظر.

3- في نيسان عام 2010 عقد في أربيل اجتماع للمدة من 12- 15نيسان لمتابعة التوصيات بخصوص بناء نموذج للحكومة الالكترونية يقوم على اساس الكفاءة والفاعلية وتقديم الخدمات للقطاع الحكومي إذ يعد النسخة الاولى من خطة العمل للحكومة الالكترونية في العراق.

4- اجريت ورشات عمل لمداولة ومناقشة اراء المختصين من اصحاب القرار على المستوى الوطني والمحلي بخصوص الحكومة الالكترونية في ايلول عام 2011.

5- تم اطلاق البوابة الالكترونية للعراق في تموز عام 2011 عبر الانترنت وتضمنت الخدمات المعلوماتية.

6- عقد البرنامج التدريبي الاول في تموز 2011 في عمان لتدريب ثلاثة آلاف موظف حكومي من كافة المراكز في العراق .

7- في ايلول عام 2011 تم عقد البرنامج الثاني بدعم واشراف من برنامج الامم المتحدة الانمائي لتدريب (1000) موظف حكومي على شكل سلسلة من خمس برامج كل دورة تضم (200) موظف حتى نهاية 2012.

8-عقد مؤتمر في بغداد من2-3 كانون الاول لعام 2012 بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي- المؤتمر الدولي الثاني لمناقشة التحديات التي تواجه الحكومة الالكترونية وسبل اصلاح القطاع العام والتكامل الرقمي والاندماج.

وعرف العراق الحكومة الالكترونية بما يأتي :

هو نظام حديث يتم فيه استخدام تكنلوجيا المعلومات الحديثة اي ربط مؤسساتها بعضها ببعض لغرض تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عموماً اي وضع المعلومة في متناول الافراد لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة.

وتؤدي تكنولوجيا المعلومات الحديثة دوراً اساسياً في تطوير وتحديث القطاع المصرفي الحكومي اي من خلال المساهمة في الادارة الالكترونية التي تتضمن التحسين في العمليات المصرفية وتقديم الخدمات الالكترونية بسهولة وسرعة وتؤدي هذه الخدمات الى بناء ثقة وتحسين نوعية التواصل مع المواطنين. وكما مبين في الشكل ادناه.

شكل (5) مساهمة الحكومة الالكترونية في اصلاح القطاع الحكومي في العراق.

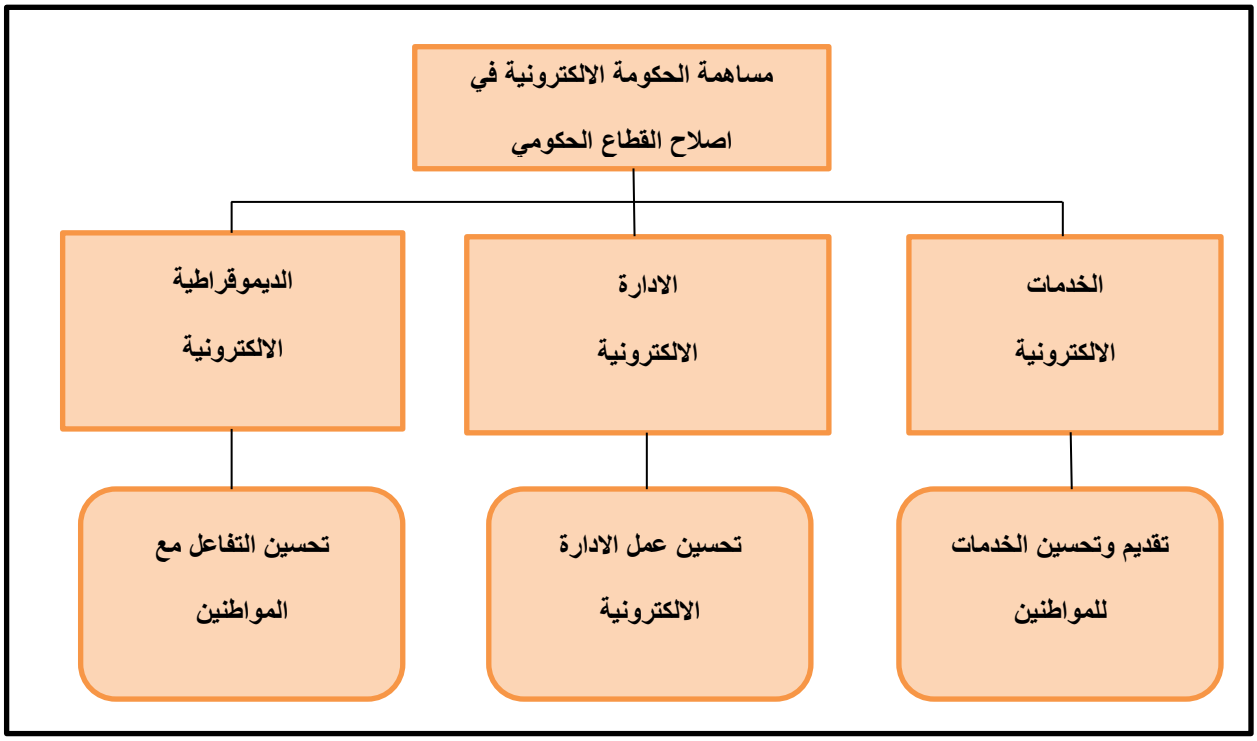

المصدر، نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة الزبيدي: الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي الاردن 2019الطبعة الاولى. دار غيداء ص154

ب- مؤشرات الحكومة الالكترونية كما وضعتها الامم المتحدة

لمعرفة مدى قيام الحكومات باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في عملها مع الاخرين إذ تم اصدار " مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية" في سنة 2003 و يعد مقياساً مركباً لثلاثة مؤشرات هامة للحكومة الالكترونية، حيث لكل منها مؤشرات فرعية وكآلاتي :

أولا: مؤشر الخدمة عبر الانترنت: Online Services Index

يعرف بأنه مؤشرٌ مركب يقيس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الحكومات اي يقيس مستوى الخدمات العامة على المستوى الوطني و يستند على الدراسات الاستقصائية الشاملة لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي يبلغ عددها 193دولة. أذ تتراوح قيمة هذا المؤشر من (صفر) للخدمات الادنى تصنيفاً الى (واحد) للخدمات الاعلى تصنيفاً.

ثانياً: مؤشر البنية التحتية للاتصالات: Telecommunication In frestructure

ويضم هذا المؤشر مجموعة مؤشرات فرعية يتم من خلالها قياسه وهي:

1- اشتراك الهاتف الثابت ويكون لكل 100 ساكن.
2- اشتراك الهاتف النقال ويكون لكل 100 ساكن.
3 - النسبة المئوية لاستخدام الافراد للأنترنت.
4- اشتراك النطاق الثابت (السلكي) ويكون لكل 100ساكن.
5- اشتراك النطاق العريض اللاسلكي ويكون لكل 100ساكن.

ثالثاً: مؤشر راس المال البشري: Human Capital Index

ويقصد به راس المال البشري الاساس ويضم هذا المؤشر مجموعة مؤشرات فرعية يتم من خلالها قياسه وهي

1- المعرفة بالقراءة والكتابة.
2- سنوات الدراسة المتوقعة.
3- معدل التسجيل الاجمالي.
4- متوسط سنوات الدراسة.

ج- مستويات المؤشرات

تصنف الدول حسب مستويات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية والمتمثلة في اربعة مستويات وهي مايأتي :

عالٍ جداً (أكثر من 0.75)، وعالي (بين 0.50 الى 0.75)، ومتوسط (بين 0.25 الى 0.75)، ومنخفض (أقل من 0.25).

وهنا تجدر الاشارة الى ان قيم مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية لا يقصد بها القياسات المطلقة، بل ان الدرجة العالية يعد مؤشراً أفضل للممارسات الحالية بدلاً من كمالها. وبالمثل فأن الدرجة المنخفضة للأدنى لا تعني انه لا يوجد اي تقدم في تطور الحكومة الالكترونية، لان هذه المؤشرات هي اداة مقارنة بين الدول الاعضاء إذ يتم استخلاص اداء الدول عبر الانترنت بالنسبة لبعضها بعض في أوقات مختلفة.

4- الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية

أن الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الالكترونية يكمن في أن الاولى تركز على البنية التحتية الاساسية للمجتمع الذي تعمل فيه إذ انها نقلت المجتمع من عصر الثورة الزراعية الى عصر الثورة الصناعية والذي شهده التاريخ العالمي بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما الحكومة الالكترونية فهي تركز على بقاء شبكات التعاملات أي انها تنقل المجتمع البشري الذي تعمل فيه من عصر ثورة الصناعات الى عصر ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما شهده التاريخ العالمي منذ عام 1990الى يومنا هذا، والجدول الآتي يبين الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية(ايمان عبد المحسن زكي،2009:ص26-27).

جدول (2) الفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة التقليدية

وجه المقارنة	الحكومة التقليدية	الحكومة الالكترونية
الهدف	*حكومة سيادية . *تأكيد هيمنة الدولة على كافة الانشطة الخدمية والاقتصادية .	*حكومة الكترونية . *مشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية والخدمية .
الفلسفة	*النهج البيروقراطي .	*نهج رجال الاعمال
محور الاهتمام	*التركيز على الإجراءات .	*التركيز على الاهداف والنتائج
نمط الاعمال	*أعمال روتينية متكررة تحكمها البيروقراطية.	*أعمال ابتكارية متجددة .
تكنلوجيا المعلومات	*دورها منفصل عن الادارة وتقتصر على توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار .	*تضمن تكنلوجيا المعلومات في كافة وظائف الادارة من تخطيط وتنظيم ورقابة.
اتخاذ القرارات	*القرارات مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة .	*القرارات تشاركية بين العاملين والادارة .
التنظيم	*هرمي متعدد المستويات .	*التنظيمات الشبكية الواسعة .
المواطن	*المواطن سلبي يتلقى الخدمة ولا يشارك الرأي .	*عضو مشارك في الحصول على الخدمة .
الموظف	*الموظف مسؤول عن أدارة شؤون المواطن .	*يمتلك حق تقيم الاداء الحكومي
الخدمات	*تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل المحددة .	*خدمات مبتكرة من خلال شبكة الانترنت ومتاحة في أي وقت .
سرعة التعاملات	*الاستجابة البطيئة في أداء المعلومات الداخلية والخارجية .	*الاستجابة الفورية للمعاملات الداخلية والخارجية وفقاً لأليات السوق .
الموارد	*تعتمد على الاصول المادية والملموسة والوثائق والمستندات الورقية .	*تعتمد على رأس المال الفكري للعاملين والوثائق الرقمية .
نطاق العمل	*محلي داخل حدود الدولة وسيادتها .	*التعامل السريع في الوقت المحدد والثقة المتبادلة في المعاملات .

المصادر :- ايمان عبد المحسن زكي ، الحكومة الالكترونية : مدخل اداري متكامل (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية)، 2009 : ص 26-27.

- أمينة بن حامد ، " الحكومة الالكترونية ، تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة الكترونية " ،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2012-2013) ص 14.

5- خصائص الحكومة الالكترونية وفوائد تطبيقاتها

أ- خصائص الحكومة الالكترونية:

أن الحكومات دائما تسعى الى التنافس الاقتصادي، ودائما ترغب في زيادة العمل التجاري العالمي، ولتحقيق زيادة العمل التجاري لابد لها من كبح التكاليف والمصروفات الذاتية، وذلك بتقديم مستوى خدمات أفضل للحكومة والمواطنين، وكلما انتشر استعمال التقنية الحديثة ازدادت الآمال والتوقعات بتقديم خدمات افضل وبطريقة مريحة وسهلة أكثر، ومن ذلك فأن للحكومة الالكترونية عدة مزايا وخصائص منها :

1- تجميع كافة الخدمات والانشطة المعلوماتية في موقع واحد وهو موقع الحكومة الرسمي على الانترنت.

2- تحقيق السرعة والتنسيق والاداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل دائرة حكومية على حدة .

3- الاتصال الدائم مع المواطنين .

4- لها القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين.

5- تقليل الاعتماد على العمل الورقي في جميع المعاملات الحكومية.

6- المرونة والشفافية في التعامل.

7- الاستفادة من تحقيق ترشيد الانفاق في كافة العناصر، وتحقيق عوائد افضل من الانشطة الحكومية ذات العائد التجاري.

8- كسر الحدود والحواجز الجغرافية المتعلقة بالسكان والمعرفة والمهارة الفردية والقدرة على الدفع.

9- هناك بعض القطاعات لها اولويات وهي متمثلة في التعليم والخدمات الاكاديمية والتعليم عن بعد، والخدمات الاجتماعية، والسلامة العامة، والامن والضرائب، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، ووسائل الدفع

ب- فوائد تطبيق الحكومة الالكترونية :

للحكومة الالكترونية فوائد عديدة وعلى جميع الفئات ، فهي تفيد المواطن والتاجر والدوائر الحكومية المختلفة وكذلك الشركات المحلية والدولية. ومن أهم الفوائد المكتسبة من تطبيق الحكومة الالكترونية ما يأتي:

1- تعزيز الحوكمة الشاملة

ان الحكومة الالكترونية تسهم في بناء الثقة بين الحكومات والمواطن، إذ يتم ذلك من خلال استخدام الاستراتيجيات المتعلقة بالاتصالات والانترنت لا شراك المواطنين في العملية السياسية مما يساعد على وضوح مدى شفافية الحكومة.

2- رفع مستوى الكفاءة التشغيلية

ان كفاءة الخدمات المقدمة يجذب اهتمام المواطنين، إذ تقاس فعالية الحكومة بجودة تعاملاتها مع المواطنين، وان تحقيق هذا الامر اصبح ممكنا مع ظهور الحكومة الالكترونية .

3- زيادة وسرعة وسهولة التنفيذ

تساعد على تقليل الاوراق، استخدام وسائل التكنلوجيا وعملية تبادل المعلومات والافكار بين الوكالات الحكومية، كما تسهل الوصول الى القرارات والسياسات الحكومية إذ ان الحكومة الالكترونية تمنح وتساعد المواطنين حق الوصول الى المعلومات.

4- التقليل من التكاليف الادارية للحكومة

ان الحكومة الالكترونية تعد فعالة جدا من حيث تخفيض التكاليف، مثال على ذلك يمكن عمل استطلاع راي حول قضية ما بتكلفة منخفضة، بالإضافة الى جمع البيانات وغيرها من المهام الحكومية دون وجود مصاريف زائدة.

(The benefits e-governance for municipalites and citizens)

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في تطوير الجهاز المصرفي العراقي

المبحث الاول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي والرؤية المستقبلية

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في تطوير الجهاز المصرفي العراقي

تمهيد

بعد استعراض مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في الفصل الثاني من البحث. يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لمؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية المتمثلة بمؤشرات الشمول المالي والمتضمنة بمؤشر الانتشار المصرفي ومؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني مثل ماكنات الصراف الالي فضلا عن مؤشرات الحكومة الالكترونية المتضمنة مؤشر خدمة الانترنت ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر المشاركة الالكترونية وتطوير مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية في العراق وتحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي لسنة 2004- 2018 والرؤية المستقبلية لتطوير الجهاز المصرفي العراقي

المبحث الاول

تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق

أولاً: مؤشرات الشمول المالي

تزايدت العناية بالشمول المالي حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تعكس مدى اهمية تكنلوجيا المعلومات المالية المتطورة وتوسيع استخدام الانترنت ، وزيادة استخدام الهاتف النقال تعد من العناصر المهمة في زيادة الشمول المالي لذلك فان تحقيق ارتفاع في نسبة الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية من تكنلوجيا المعلومات المالية المتطورة. ومن أهم مؤشرات الشمول المالي في العراق ما يأتي :

1- مؤشر الانتشار المصرفي

مازال الانتشار المصرفي في العراق دون المستوى المطلوب بالرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي للمصارف على فتح فروع لها في جميع انحاء العراق، وهذا يدل على حاجة القطاع المصرفي الى مزيد من الاجراءات والعمل من قبل البنك المركزي العراقي بما يناسب عدد سكان العراق المتزايد وادخال التكنلوجيا المالية الحديثة والتي تساعد على تقديم الخدمات المالية الى اكبر عدد ممكن من المجتمع. إذ يعتمد الانتشار المصرفي على مؤشر النسبة المئوية من البالغين أي المودعين الذين يحتفظون بحسابات في المؤسسات المالية الرسمية وعلى عدد الفروع المنتشرة في المناطق. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول ادناه :

جدول (3)

مؤشر الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010- 2018)

السنوات	عدد السكان (الف نسمة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	معدل النمو	الانتشار المصرفي (4)
2010	32,489	912	*	2.80
2011	33,03 4	929	%1.8	2.81
2012	33,338	972	4.6	2.91
2013	35,095	1030	5.96	2.93
2014	36,004	1024	-0.58	2.84
2015	36,933	854	2.6	2.31
2016	37,883	866	1.40	2.29
2017	37,140	843	-2.65	2.27
2018	38,200	865	2.6	2.26

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي

*** الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان * 100

***معدل النمو = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة * 100

شكل (6) يوضح مؤشر الانتشار المصرفي في العراق

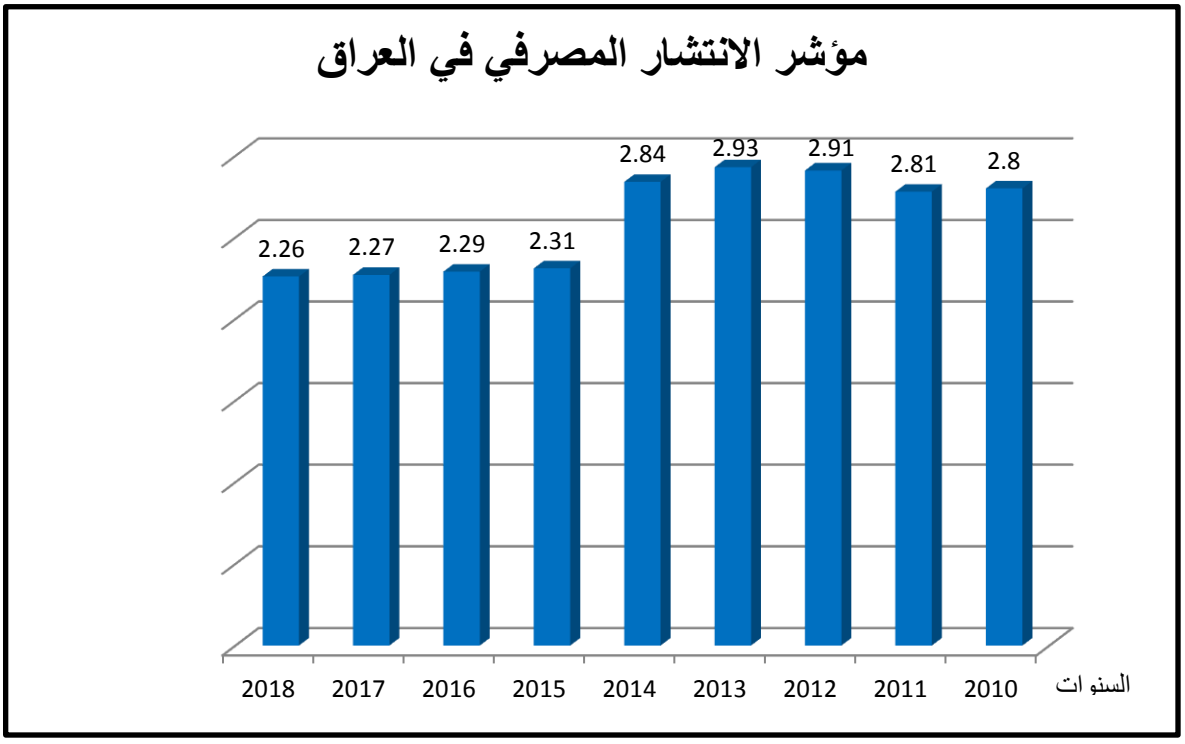

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يتضح من الجدول (3) والشكل (6)أن مؤشر الانتشار المصرفي مستمر في مستوى الانخفاض في العراق رغم الزيادة البسيطة لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية إذ بلغ الانتشار المصرفي (2.80) في عام 2010 واصبح (2.6) في عام 2018، اي انخفاض بسيط اي ما يقارب (2) فروع لكل (69) الف نسمة، في حين كانت هذه النسبة (5.96) عام 2013 أن الانخفاض في عام 2018 مقارنة بعام 2013 نتيجة لانخفاض عدد فروع المصارف من 1030عام 2013 الى 865 عام 2018 ان الانخفاض في عدد الفروع جاء نتيجة تدمير بعض مباني الفروع على يد عصابات داعش على بعض المحافظات والاستيلاء على موجوداتها اضافة الى ذلك ايقاف نشاط عدد من الفروع التي تمر ادارتها بالعسر المالي ان هذا الانخفاض يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بالزيادة في عدد السكان والذي يتزايد بصورة مستمرة سنويا أي أن العراق بحاجة الى فروع مصرفية اكثر من اجل وصول الخدمات المصرفية الى اكبر عدد ممكن من السكان واستنادا لهذا المؤشر فأن الخدمات المصرفية تكون اكثر انتشارا حين تزداد هذه النسبة.

2- مؤشر الكثافة المصرفية

إن الكثافة المصرفية في العراق والتي يتم قياسها بعدد السكان (الف نسمة) لكل فرع ماتزال دون المستوى المطلوب على الرغم من الزيادة البسيطة لم تتغير كثيراً في السنوات الماضية فقد بقيت محافظة على نسبة أكثر من (33)الف نسمة للفرع الواحد وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (4)

مؤشر الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010- 2018)

السنوات	عدد السكان (الف نسمة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	معدل النمو	الكثافة المصرفية (3) (1/2)
2010	32,489	912	*	35.6
2011	33,03 4	929	%1.8	35.5
2012	33,338	972	% 6	34.3
2013	35,095	1030	5.27	34.07
2014	36,004	1024	2.59	35.1
2015	36,933	854	2.58	43.2
2016	37,883	866	2.57	43.7
2017	37,140	843	-1.96	44.05
2018	38,200	865	2.85	44.16

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي

* يعد عام 2010 عام اساس

*** الكثافة المصرفية = عدد السكان / عدد الفروع

***معدل النمو = السنة الحالية – السنة السابقة / السنة السابقة * 100

شكل (7) يوضح مؤشر الكثافة المصرفية في العراق

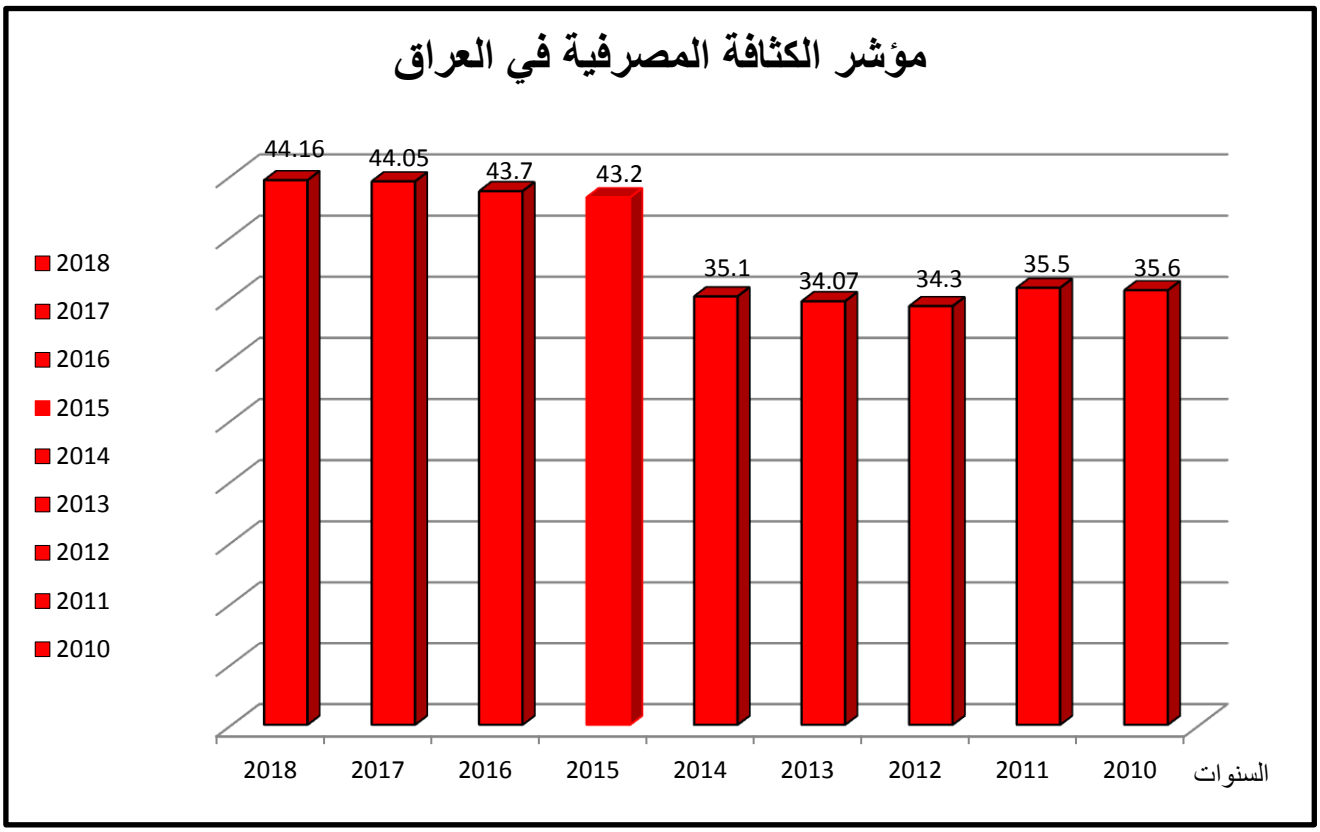

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

من خلال الجدول (4) والشكل (7) فأن مؤشر الكثافة المصرفية في الاعوام (2010 الى 2014) بقي منخفضاً ومحافظاً على نسبة (33)الف نسمة للفرع الواحد لا سباب منها البنية التحتية للبلد وضعف التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي والفساد المالي والعميات الارهابية، اما في الاعوام من 2015 الى 2018فقد شهد ارتفاعاً بسيطاً على الرغم من الانخفاض في عدد فروع المصارف في العراق ويعود ذلك الى الاستقرار الامني ولاسيما في الاعوام 2017 و2018 والتحسن الطفيف في القطاع المصرفي من خلال التوسع في تقديم الخدمات بشكل اوسع وحركة الاعمار في المناطق المحررة ساعدت على الارتفاع الملحوظ في الكثافة المصرفية.

ثانياً: مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني

1- أنتشار خدمات الدفع الالكتروني ATM

يعمل البنك المركزي العراقي على انتشار خدمات الدفع الالكتروني بشكل واسع، والعمل على تحويل المعاملات المالية من التعامل بالنقد الى استخدام ادوات الدفع الالكتروني والمتمثلة بالبطاقات الالكترونية ولاقت هذه البطاقات تطوراً ونمواً واسعا في السنوات الاخيرة في العراق، والتخلص من التعامل بالنقد بصورة تدريجية.

والجدول (5) يوضح تطور نشاط الخدمات الالكترونية في النظام المصرفي العراقي.

جدول (5)

الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الألي في العراق للمدة (2011- 2018)

السنوات	عدد البالغين (الف نسمة) (1)	عدد ATM (2)	معدل النمو	عدد نقاط الدفع (كي كارد) (3)	نسبة * (1 /2)
2011	19929	467	-	50000	2.3
2012	20569	467	20.5	50000	2.27
2013	21227	467	21.12	50000	2.2
2014	21926	337	21.82	30000	1.5
2015	22082	580	21.98	30000	2.6
2016	22654	660	22.54	30000	2.9
2017	23020	660	22.92	30000	2.86
2018	237 10	685	23.61	30000	2.9

المصدر : من اعداد الباحث باعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لسنوات متعددة.

والشكل الآتي يمثل الانتشار المصرفي لعدد ماكنات الصراف الالي (ATM) أضافة الى نقاط الدفع في العراق للمدة من (2011 - 2018)

شكل (8) يوضح أنتشار لماكنات الصراف الالي في العراق

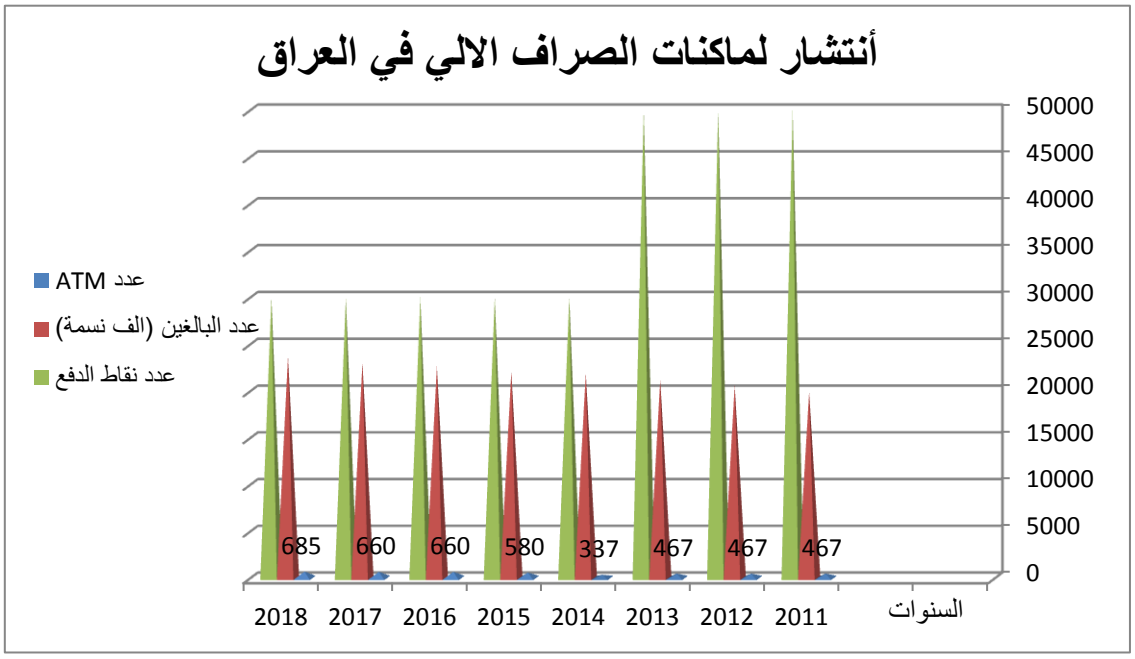

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والتقارير المالية للبنك المركزي العراقي .

اعداد: الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (5)

إن نسبة أنتشار خدمات الدفع الى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة فأن هذه النسبة تعد منخفضة ففي السنوات(2011 – 2014) كانت منخفضة ولاسيما في سنة (2014) والسبب يعود الى احداث داعش وبنسبة انخفاض (1.5)ومن ثم زاد عدد الاجهزة في عام (2015) الى (580)وبمعدل نمو (21.98)مما ادى الى زيادة الانتشار المصرفي وعلى الرغم من ارتفاعها في عام 2018 أذ بلغت نسبة ATM الى عدد السكان (100000) نسمة (23.61%) ولكن مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطاً جدا، ويعود سبب ذلك الى أن معظم الاسواق التجارية في العراق تتعامل بالنقد، لعدم انتشار هذه الثقافة فأن انتشاره مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية وبعض مقرات فروع المصارف، أذ لأتوجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة بسبب التحديات الامنية.

وفيما يخص أجهزة دفع الرواتب من موظفي دوائر الدولة والرعاية الاجتماعية والمتقاعدين (ماستر كارد و كي كارد) بقي محافظاً على عدده البالغ (30000) جهاز اثناء الفترة ما بين عام (2014- 2018) بعدما سجل تراجعا إذ كان (50000) جهاز لعامي (2012

– 2013) . فقد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون ادوات الدفع الالكتروني في العراق (19%) وهذه النسبة تعد اقل نسبة في بعض الدول العربية وهذا المؤشر يبين حاجة القطاع المصرفي الى التطوير والعمل بما يتناسب مع التطور والنمو في الاقتصاد والسكان في العراق.

2- الانتشار المصرفي الى مساحة العراق

جدول (6)

الانتشار الجغرافي للمصارف العراقية لكل (1000)كم^2 للمدة (2010- 2018)

السنوات	عدد فروع المصارف	عددATM	عدد الفروع لكل (1000)كم2	عدد ATM لكل (1000) كم 2
2010	912	*****	2.09	****
2011	929	467	2.14	1.07
2012	972	467	2.28	1.2
2013	1030	467	2.39	1.48
2014	1024	337	2.77	0.78
2015	854	580	2.79	1.33
2016	866	660	2.45	1.07
2017	843	660	2.4	1.36
2018	865	685	3.2	2.80

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، دائرة الابحاث ودائرة المدفوعات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متعددة.

والشكل (9) يمثل الانتشار الجغرافي للمصارف في العراق لكل (1000) كم 2

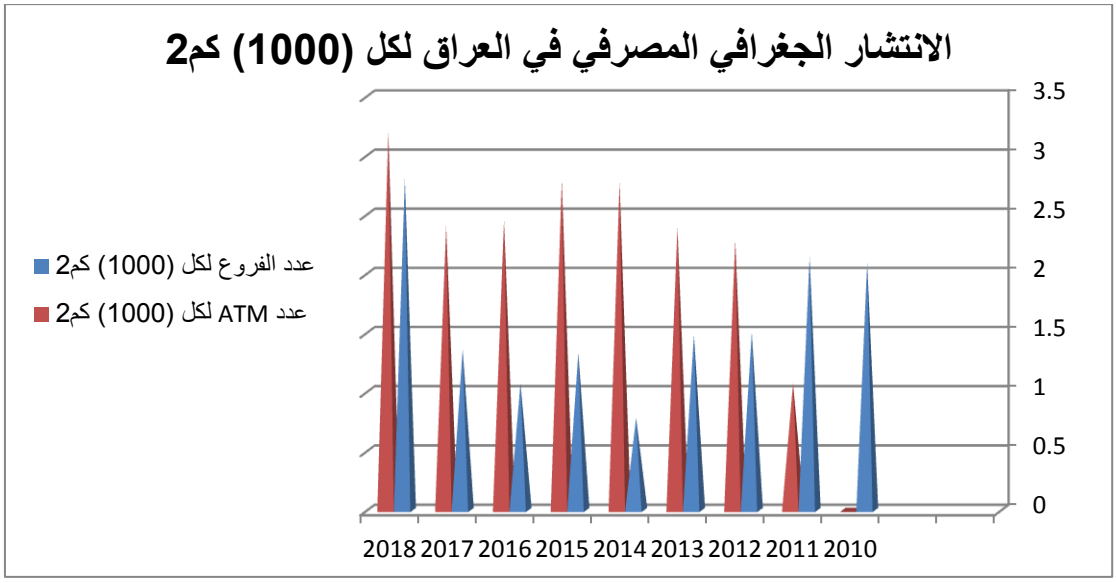

اعداد: الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (6)

يتضح من الجدول (6) والشكل (9) ان الانتشار المصرفي الى مساحة العراق مازال منخفضاً وان عدد الفروع لكل (1000) كم2 للمدة من (2010 - 2018) لم يتجاوز (3) ثلاثة فروع لكل (1000) كم2 وبالتالي يؤثر سلبا على الشمول المالي وكذلك يؤثر سلبا على القطاع المصرفي بصورة عامة وذلك لصعوبة وصول الافراد الى المصارف وايضاً يدل على حاجة القطاع المصرفي العراقي الى زيادة الاجراءات بهذا الخصوص من البنك المركزي العراقي. اما في ما يخص أجهزة الصراف الالي في العراق فأنها لم تتعدَ (2) جهاز لكل (1000) كم2 للمدة (2011- 2018) وهو ما يشير ايضا الى ان الانتشار المصرفي الى مساحة العراق منخفض مما يبين صعوبة وصول الافراد الى الخدمات المصرفية مما ينعكس سلبا على القطاع المصرفي العراقي، وان انخفاض عدد الفروع في السنوات الاخيرة كان بسبب الاحداث الامنية التي شهدها البلد، وكذلك يبين حاجة القطاع المصرفي الى زيادة عدد فروع المصارف وانتشارها في عموم البلاد مما يساعد الى وصول الخدمات المصرفية بشكل واسع وكبير للسكان. تبين مما تقدم ان مؤشرات الشمول المالي كافة كمؤشر الانتشار المصرفي ومؤشر الكثافة المصرفية ومؤشر انتشار خدمة الدفع الالكتروني والانتشار الجغرافي كانت متواضعة ولم ترتقِ الى المستوى الذي يحقق اهداف الشمول المالي المرجوة.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الحكومة الالكترونية في العراق

أخذ الاهتمام بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة يتزايد بشكل كبير إذ تمثل تطبيقات الحكومة الالكترونية البنية التحتية للتحول في الاقتصاد العراقي لما لها من تأثير في عملية الاصلاح للقطاع الحكومي وكذلك التأثير على الحياة البشرية في مختلف المجالات، لذلك تم اصدار مؤشر عالمي يعرف باسم (مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية) والذي يتم الاعتماد عليه في تشخيص الحكومة الالكترونية في العراق وكالاتي :

أولا : مؤشرات الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية.

أ – مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية يتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية :

مؤشر تطور الحكومة الالكترونية EGDI= (0.34 * مؤشر خدمة الانترنت OSI) + (0.33 * مؤشر البنية التحتية TII) + 0.33 * مؤشر رأس المال البشري HCI).

ويستخدم مؤشر EGDI لقياس جاهزية الادارات والقدرات الوطنية لاستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة. وكذلك يستند إلى تقييم وجود الانترنت، إذ يقيم مواقع الانترنت ومدى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الحكومية في قطاعات خدمية مختلفة. حيث بدأت الامم المتحدة باستخدام هذا المؤشر السنوي من عام 2001 للدول الاعضاء التي يبلغ مجموعها الان 193دولة وأن هذا القياس اصبح يجرى مرة كل سنتين و يعد هذا المؤشر أفضل المؤشرات وأدقها وغالباً ما تعتمد الدول المشاركة على نتائجه فيما يخص وضع السياسات وأطر التنفيذ، إذ يحتوي هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية وكالاتي :

1- مؤشر خدمة الانترنت . Online Services Index OSI

أن هذا المؤشر يكون مركباً ويقيس استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة في تقديم الخدمات العامة، إذ يفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الالكترونية بمراحل عدة:

أ- خدمات المعلومات الاساسية.

ب- خدمات المعلومات المتقدمة.

ويتم استخدام درجة الانجاز للمراحل بجانب عوامل اخرى تعد أدوات قياس لهذا المؤشر

2- مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) communication Infrastructure Index

يتم قياس هذا المؤشر من خلال خمسة عناصر وكالاتي :

أ- اشتراك الهاتف الثابت ويكون لكل 100 شخص.

ب-اشتراك الهاتف النقال الخلوي ويكون لكل 100 شخص.

ج- النسبة المئوية لاستعمال الافراد للأنترنيت.

د- اشتراك النطاق الثابت (السلكي) ويكون لكل 100شخص.

و- اشتراك النطاق العريض اللاسلكي ويكون لكل 100شخص.

3- مؤشر راس المال البشري : (HCI) Human Capital Index

يضم هذا المؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية وهي كالاتي :

أ- المعرفة بالقراءة والكتابة.

ب- سنوات الدراسة المتوقعة.

ج- معدل التسجيل الاجمالي.

د- متوسط سنوات الدراسة.

ب- مؤشر المشاركة الالكترونية (EPI) Electronic Participation Index

يعد المؤشر الاساس الاخر في القياس، ويقيس المشاركة عن طريق نموذج مصمم بثلاثة مستويات وكالاتي :

- المعلومات الالكترونية (Electronic information)
- صناعة القرار الالكتروني (Electronic decision making)
- الاستشارة الالكترونية (Electronic consulting)

ثانياً : تطور مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية في العراق.

أن العراق صنف ضمن بلدان غرب اسيا في مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الإلكترونية والتي تضم : البحرين، قبرص، اذربيجان، ارمينيا، جورجيا، الكويت، لبنان، عمان، قطر، اسرائيل، الاردن. ومجموعة البلدان متوسطة الدخل، وأن قيم هذه المؤشرات تقع بين الادنى (صفر) والاعلى (1)

أ- مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (EDGI)

جدول (7)

تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق للمدة (2004 -2018)

البيان/ السنة	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018
المؤشر (EDGI)	0.3566	0.3334	0.2696	0.2996	0. 3409	0.3141	0.3334	0.3376
معدل النمو السنوي%	-	- 6.5	-19.3	11.3	13.7	-7.8	5.7	5.9
المرتبة (Rank)	103	118	151	133	128	134	141	155
التغير في المرتبة	-17	+15	+33	-18	-5	+6	+7	+14

Source: United Nations UNE-Government survey 2004,2005,2008, 2010, 2012, 2014,2016, 2018 Different pages

إن الجدول (7) يوضح تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في العراق من الفترة (2004 - 2018)، إذ تبين ان قيمة المؤشر متذبذبة إذ تنخفض تارة وترتفع تارة اخرى، إذ في عام 2004 ارتفع المؤشر ثم انخفض في الاعوام 2005 و 2008 وبلغ معدل النمو السنوي سالب (-5 .6) و (-3. 19) على التوالي.

وبعد ذلك عاود الارتفاع في الاعوام 2010 و2012 وبلغت القيمة (0.2996) و (3409. 0) اذ حقق أعلى نسبة نمو موجب (7. 13%) في عام 2012. أما في عام 2014 فقد انخفض المؤشر في حين أرتفع في عامي (2016 - 2018) وبمعدل سنوي (5.7) بالمجمل. إذ بلغت قيمة المؤشر لعام 2018 (0.3376). إذ أن قيمة المؤشر اقتربت من (0.3)، مما يجعل العراق ضمن النطاق المتوسط للمؤشر (0.25 - 0.5) ، وينضم لهذا المؤشر كل من ايران والاردن. أما النطاق المرتفع (0.5 - 75. 0) مثل لبنان، الكويت، عمان والمغرب. والنطاق المرتفع جداً (0.75 - 1.0) كالأمارات العربية المتحدة. والنطاق المنخفض الاقل من (0.25) مثل ليبيا والجزائر. أما ترتيب العراق ضمن (193) دولة المنضمة ضمن برامج الامم المتحدة للحكومة الالكترونية، فأن العراق أرتفع (71) مرتبة سنة 2004 محققاً المرتبة (103) من أصل 193دولة ثم بدأ بالانخفاض الى المرتبة (118) و (151) للسنوات 2005 – 2008 ثم عاود الارتفاع حتى وصل الى المرتبة (136) سنة 2010 وبصعود (18)مرتبة ثم بعد ذلك عاود الارتفاع في المرتبة (141) (155) للسنوات 2016- 2018. وعلى سبيل المثال فأن العراق

يتقدم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية على كل من السودان (180)، اليمن (186)، جيبوتي (179)، موريتانيا (183)، جزر القمر (182). ويتخلف عن البحرين (26)، قطر (51) الامارات (21)، الاردن (98).أذ ورد في تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية لعام 2018 : أن هناك فرصاً هامة للدول ذات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المتوسط والمرتفع للاستمرار في التنمية لحكوماتهم الالكترونية ووضع الاستراتيجيات الواضحة والاستثمار في البنية التحتية والاتصالات والاستثمار المتواصل في التعليم الاساس والثانوي، وكذلك من خلال تقديم الخدمات العامة الالكترونية. من خلال اتباع هذه الخطوات يمكن الحكومات من تحقيق الاتجاه المتصاعد إذ ان هذا ما يحتاجه العراق لتحويل مؤشر (EDGI) ضمن النطاق المرتفع.

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وكما هي موضحة في الجدول(7) و (8)

جدول (8)

تطور المكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) في العراق للمدة من (2004-2018)

البيان / السنة	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018
مؤشر الخدمات الالكترونية (OSI)	0.1236	0.0538	0.1070	0.1524	0 .2876	0.1969	0.3551	0.3194
مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)	0.0163	0.0164	0.0127	0.0552	0.1201	0.2173	0.1647	0. 1840
مؤشر راس المال البشري (HCI)	0.9300	0.9300	0.6920	0.6956	0.6151	0.5283	0.4803	0.5094

Source :United Nations ,UNE- Govemment survey 2004, 2005, 2005, 2008, 2010, 2012, 2014, 2016 ,2018 Different pages

(1)- أن مؤشر اتجاه الخدمات الالكترونية خلال المدة (2004- 2018) كان متزايداً بعدما كانت الخدمات الالكترونية شبه معدومة في سنة (2003- 2004) و أرتفع المؤشر الى (0.2876) في سنة 2012 وبأعلى معدل نمو سنوي موجب إذ بلغ (88.7%) وبعد ذلك انخفض في سنة 2014 ثم عاود الارتفاع في سنة 2016 إذ بلغت (0.3551) بمعدل نمو (15%). ثم انخفض في عام 2018 وبلغ (0.3194).

وبمقارنة قيمة المؤشر (OSI) للعراق مع بعض الدول العربية والاسيوية لعام 2018 نلاحظ أن مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية في العراق أعلى من : اليمن

(0.0972)، الصومال (0.01111)، السودان (0.1528) جزر القمر (0.0972)، في حين نجد ان العراق يتخلف عن الخدمات ذاتها في بلدان : السعودية (0.7917)،الامارات (0.9444)، الكويت (0.7971)، قطر (0.7913)،عمان (0.8125)،البحرين (0.7986)،لبنان (0.4722).

(2)- مؤشر البنية التحتية للاتصالات بعد أداؤه متواضعاً خلال الاعوام 2004، 2005 بقيم متناقصة حيث سجل في عام (2004و 2005) معدلات نمو ضعيفة وسالبة في عام 2008 مما يعني أنها تعاني من تدنٍ في البنية التحتية للاتصالات في العراق، في حين حقق مؤشر(TII) قفزة كمية تصل الى الضعف للسنوات 2010 ،2012 و 2014 وبلغ معدل النمو السنوي(6 .334%) و (117.5%) و (80.9%) على التوالي، أما في عام 2016 و 2018 فقد تراجعت قيمته النمو السنوي وبلغت تقريباً (-25.2%)، و من الملاحظ أن المؤشر حقق معدل نمو مركباً موجباً بلغ (33%) خلال المدة أعلاه. (source: United Nations, UNE- Govemment survey).

جدول (9)

معدلات النمو السنوي والمركب للمكونات الفرعية لمؤشر (EDGI) في العراق للمدة (2004- 2018).

البيان / السنة	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018
(OSI)	-	56-	49.7	42.4	88.7	13.5-	80.3	82.4
(TII)	3.1	0.6	22.5	334.6	117.5	80.9	24.2-	81.9
HCI)	0.0	0.0	22.6	0.5	11. 5-	14. 1-	9.1	8.5
معدل النمو المركب OST	6.5							
معدل النمو المركب TII	17.5							
معدل النمو المركب HCI	-3.92							

المصدر : من أعداد الباحث بالأسناد الى الجدول رقم (8).

Source :United Nations ,UNE- Govemment survey 2004, 2005, 2005, 2008, 2010, 2012, 2014, 2016 ,2018 Different pages

(3)- بدأ مؤشر راس المال البشري بالانخفاض وهذا يعكس تردي مؤشرات راس المال البشري في العراق، فقد كانت قيمة المؤشر في الاعوام 2005,2004 مستقرة عند (0.9300)، ثم بعد ذلك اخذت منحنى تنازلياً لبقية الاعوام حتى وصلت في عام 2014 الى معدل نمو سالب بلغ (-2 .14) . وبمقارنة قيمه المؤشر (HCI) عام 2018 مع البلدان العربية نجد هذا المؤشر متخلفاً عن اغلب الدول العربية، اذ بلغت قيمة المؤشر في البحرين (0.7847)، الاردن (0.7387)،

الامـــارات (0.6877)، قطـــر (0.6683)، لبنـــان (0.6649)، الجزائـــر (0.6640)، مصـــر (0.6072)، السعودية (0.8101)،ليبيا(7173. 0). وكان هذا المؤشر في العراق متقدما على اغلب البلدان العربية أعلاه في الاعوام المذكورة عندما كانت قيمته (0.9300).

(Source: United Nations, UNT- Govemment survey 2004- 2018)

عند تحليل مكونات المؤشرات الفرعية لمؤشر (EDGI) حيث يتبين الآتي :

1- تمر الخدمات الالكترونية بعدة مراحل هي ما يأتي :

المرحلة الاولى : خدمات المعلومات الناشئة

وهي المرحلة التي يكون فيها الاتصال احادي الجانب اي من طرف الدوائر الحكومية، أذ تقوم الاخيرة بوضع المعلومات عنها على شبكة الانترنت وذلك من اجل الاطلاع عليها من قبل الجمهو، ومن خلال جدول (14) يتضح ان العراق قد حقق في مرحلة المعلومات الناشئة في عام 2014 نسب انجاز وصلت الى (76%) بعد ان كانت لا تتجاوز في عام 2010 نسبة(24%) محققة أعلى نسبة تطور حتى تجاوزت الضعف في عام 2012. واذا قارنا هذه المرحلة بمثيلتها في البلدان العربية نجد انها اعلى من لبنان (66%) والجزائر (67%) و ليبيا (9%) وأقل من الامارات العربية (100%) ومصر (81%) و البحرين والمغرب (94%) والاردن (91%).

المرحلة الثانية : خدمات المعلومات المعززة

في هذه المرحلة تكون المواقع بمثابة وسائل اتصال ثنائية، اي أن المؤسسات والدوائر الحكومية تقوم بوضع البيانات والمعلومات، وفي نفس الوقت تقوم هذه المواقع باستقبال طلبات المواطنين، وتقديم الاجابات عنها مع الخدمات المقدمة من طرف الادارة الالكترونية ، وكانت نسب الانجاز في هذه المرحلة تصاعدية من (13 %) في عام 2010 الى (41%) لعام 2014 وفي حال مقارنة نسب التطور لهذه المرحلة في العراق مع مثيلتها من البلدان العربية نجد انها حققت نفس النسب مع الاردن ولبنان وعلى من ليبيا (11%) والجزائر (18%) وأقل من الكويت ومصر (52%) وقطر وتونس والمغرب (61%) والبحرين (80%).

جدول (10)

تطور المكونات الفرعية لمؤشر الخدمات الالكترونية (OSI) للمدة (2010- 2014)

السنة / البيان	قيمة المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المجموع %
الوزن النسبي للمراحل		7	24	30	39	100
2010	0.1524	24	13	5	6	9
2012	0.2876	41	25	6	6	13
2014	0.1969	76	41	5	8	21

Different pages ,2014, 2012 UND – Government survey 2010 United Nations:Source

المرحلة الثالثة :الخدمات المعلوماتية والتفاعل

وفي هذه المرحلة يتم التحول من العمل الاداري التقليدي الى العمل الالكتروني ويتم هذا عن طريق الاصلاح الشامل للإدارة، وكذا يتم مخاطبة المستفيدين من الخدمات المقدمة بصورة مباشرة عن طريق شبكة (On line)، ويلزم جانب من التصديق الالكتروني على هوية المواطن وذلك من أجل التبادل الناجح بينهما. إذ كانت نسب الانجاز في مرحلة الخدمات المعاملاتية لم تتجاوز أكثر من (6 %) لعام 2012 اما في سنة 2014 بلغت (5%) وعند مقارنتها لبعض البلدان العربية نجدها أعلى من السودان (2%) و الجزائر (2%) واقل من الامارات (67%) والبحرين (84%) وعمان (60%) ومصر (33%) والاردن (21%) ولبنان (14%) والمغرب (40%).

المرحلة الرابعة : الخدمات المتصلة أو ما تسمى المعاملات الاجرائية

في هذه المرحلة تقوم المؤسسات والدوائر الحكومية بتبادل المعلومات والاتصال المتبادل بينها وبين المواطنين وقطاع الاعمال، ويتم ذلك عن طريق تلقي الخدمات الالكترونية ودفع المستحقات المالية في اي وقت باستخدام (Web) وغير ذلك من الادوات الاخرى، وتنشر هذه الخدمات الحلول الالكترونية عبر هذه الادوات. وعند مقارنة هذه المرحلة بمثيلتها في الدول العربية نجدها أعلى في اليمن (68) و سوريا (71) والسودان (70) وتقل عنها في عمان (157) و الاردن (147) و تونس (128) و قطر (145) وليبيا (161).

جدول (11)

تطور المكونات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) للمدة من (2008- 2018)

السنة /البيان	عدد مستخدمي الأنترنت %	عدد المشتركين في الهاتف الثابت لكل 100نسمة	عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100نسمه	عدد المشتركين في في خدمات النطاق العريض الثابتة لكل 100نسمة	عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100نسمة
2008	0.83	4.00	2.22	0.000	0.000
2010	5.60	5.05	75.78	0.01	0.00
2012	5.60	5.05	75.78	0.01	0.00
2014	5.60	5.71	81.63	0.00	3.14
2016	11.30	5.60	94.91	0.01	3.60
2018	22.5	5.46	81.19	0.01	16.24

UNE – Govemment survey 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018
Source: United Nations,Different pages.

تصنف الدول حسب مستويات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية الى أربعة مستويات هي عالٍ جداً (أكثر من 0.75) وعالٍ (بين 0.50 الى 0.75) ومتوسط (بين 0.25 الى 0.75) ومنخفض (أقل من0.25).

يعد مؤشر البنية التحتية للاتصالات في العراق متدنياً ويعزوا ذلك لعدة اسباب منها دخول الهاتف النقال الى العراق بعد سنة 2003 وقلة عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة وكذلك نتيجة لدخول الهاتف النقال أنخفض الطلب على اشتراكات النطاق الثابت، وايضاً اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي مازال منخفضاً لأسباب منها عدم تغذية جميع المناطق بشبكات الاشتراك أو بسبب انخفاض مستوى الدخول أو عدم الرغبة بالاشتراك وقد سجلت نسبة الصفر في اغلب اعوام البحث، ولكن في سنة 2016 و 2018 نلاحظ نسبة عدد المشتركين في النطاق العريض اللاسلكي بلغت ثلاثة مشتركين لكل 100نسمة لسنة 2016 وستة عشر مشتركاً لسنة 2018 إذ تعد هذه النسبة منخفضة، أما بالنسبة لعدد اشتراكات الهاتف النقال فتعد نسبة جيدة، وبالنسبة الى استخدام الانترنت فما يزال متواضعاً وهذا يؤثر بشكل كبير على مؤشر الحكومة الالكترونية.

جدول (12)

تطور مكونات مؤشر راس المال البشري (HCI) للمدة (2008- 2018).

البيان / السنة	محو أمية الكبار	معدل الالتحاق بالتعليم	معدل التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم
2008	74.1	59.55	-	-
2010	74.1	60.47	-	-
2012	78.06	60.47	-	-
2014	*74.48	*62.68	*10.04	*7.80
2016	**79.7	**54.48	**10.08	**5.60
2018	***76.2	***53.50	***10.1	***6.6

(*) استند التقرير على بيانات UNESCO لعامي 2011,2014
(**) استند التقرير على بيانات UNESCO لعامي 2014,2015 و UNDP لعام 2012.
Source: United Nations UNE-Government survey 2008 , 2010, 2012, 2014, 2016, 2018 Different pages

شكل (10) يوضح مؤشر رأس المال البشري

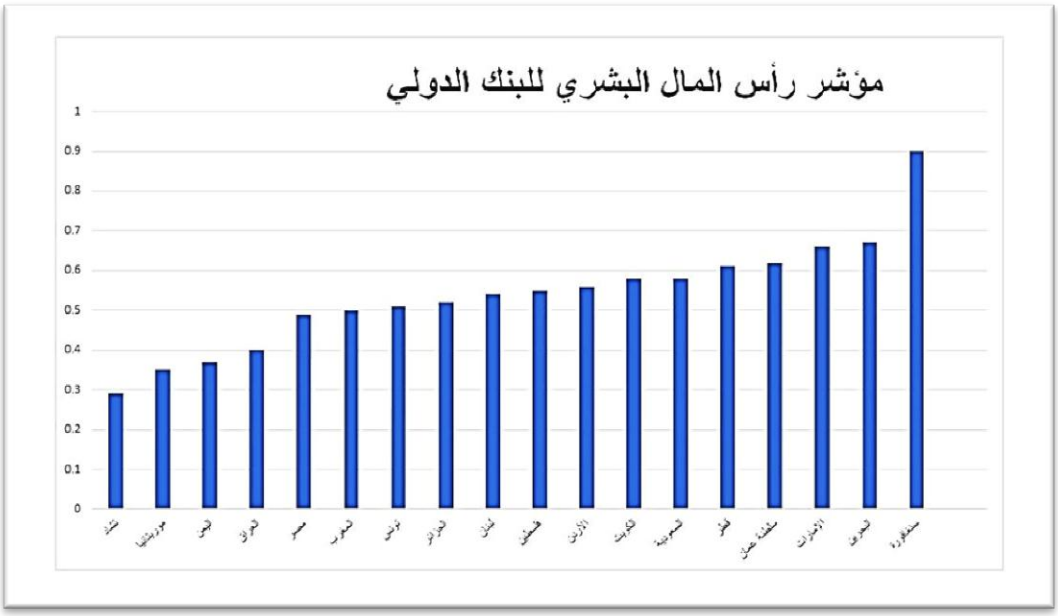

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

خلال تقارير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية في الاعوام 2003, 2004, 2005, 2008, 2010, 2012, كانت مكونات مؤشر راس المال البشري تضم مؤشرين فقط هما محو أمية الكبار(المعرفة بالقراءة الكتابة بين الراشدين)، ومعدل التسجيل الاجمالي بالتعليم. ومن

تقرير عام 2014 إذ تم إضافة مؤشرين فرعيين جديدين هما سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة لتصبح أربعة مؤشرات. ونبين من الجدول أعلاه ما يأتي :

-النسبة المئوية لمحو الامية للكبار ارتفعت من حوالي (74.1) عام 2008 الى (79.7) عام (2016) إذ يعد هذا الارتفاع النسبي ارتفاعاً ضعيفاً اذ اخذنا بنظر الاعتبار مدة الثمان سنوات بين النسبتين، أما في عام 2018 فقد انخفضت النسبة المئوية اذ بلغت (76.2) وهي متراجعة عن عام (2016) وتشير دراسة عن التعليم في العراق ان نسبة الامية موزعة حسب الجنس وعند المقارنة بين المدتين(1995 - 2004) و (2004- 2010) نجد ارتفاع النسبة لدى الرجال من (11.1- 6. 15) مقابل (19.4- 19.8) للنساء ولكلا الجنسين بلغت (15.2- 17.5) وبمقارنة هذه النسبة عام 2018 مع مثيلاتها من الدول العربية نجد أنها اعلى من اليمن(70.07)، والسودان (9. 75)، واقل من السعودية (94.65)، الجزائر (99)، تونس (81.78)، سوريا (86.43)، وقطر وعمان (97.2).

- بالنسبة لمؤشر معدل الالتحاق حافظ على نسبة مستقرة بلغت (60%) للسنوات 2008،2010، 2012، غير انه حقق نسبة (54%) في عام 2018 وبمعدل نمو سالب بلغ (-12%) بالاستناد الى النسبة المتحققة في سنة 2014 اذ يعكس هذا الانخفاض في المؤشر ارتفاع اعداد نسب التسرب وازدياد عدد البطالة وازدياد اعداد الامية والتخلف عن الالتحاق بالتعليم وبروز ظاهرة عمالة الاطفال وحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ان اعداد الطلبة المتسربين من التعليم الابتدائي والمتوسط والمهني والاعدادي ارتفع من (27749 – 318775) طالب وطالبة من المدة (2011- 2015). وهذا ينعكس سلبا على المؤشر العام لراس المال البشري.

- أما المؤشران الذان تمت أضافتهما عام 2014 سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة فكانت نسبتهما (10.1) و(6.6) لعام 2018هما نسبتان منخفضتان عند مقارنتهما مع بعض البلدان العربية مثلاً مصر (13%) و(42 .6%)، لبنان (13.75%) و(7.59%)، والسعودية (16.95%) و(7.3%)، وعمان (13.67%) و (7.50)

ويبدو ان الاتجاه العام لهذا المؤشر في العراق يتجه نحو الأسوأ وهذا يكشف وجود مشاكل تتعلق بالتربية والتعليم كماً ونوعاً.

ب- مؤشر المشاركة الالكترونية (Electronic Participation Index)

يقصد بالمشاركة الالكترونية هو اشراك المواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرار والسياسة وتصميم الخدمات والادارة وتقديمها، مما يجعلها تشاركية وتشاورية وشاملة اذ تتراوح بين تقديم الخدمات ثم التشاور والتعاون وصولاً الى التمكين. وفي الابعاد السياسية للمشاركة الالكترونية اذ يركز تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية تقديم الخدمات العامة ومن ثم صياغة السياسات. ومن سمات المشاركة الالكترونية والتي يقيسها تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية هي توفير الحكومات للمعلومات على شبكة الانترنت تتعلق بالسياسات والميزانيات وفي مجالات التعليم والتوظيف والعدالة والبيئة والصحة.

واستخدام القنوات الرقمية والأجهزة المتنقلة وكذلك توفير معلومات على الانترنت تتعلق بحق المواطنين في الوصول الى المعلومات العامة، وسن وتشريع القوانين لحماية البيانات الشخصية على الانترنت بالإضافة الى سهولة الوصول الى الخدمات الحكومية الرقمية من خلال بوابات الانترنت والاماكن العامة والمكتبات والمشاركة الالكترونية نتاج التقاطع بين المشاركة والحكومة الالكترونية وترتبط بالشفافية في ما يتعلق بتقديم المعلومات وبالشمول فيما يخص اتخاذ القرارات والتشاور.

شكل (11) يوضح تقاطع المشاركة مع الحكومة الالكترونية

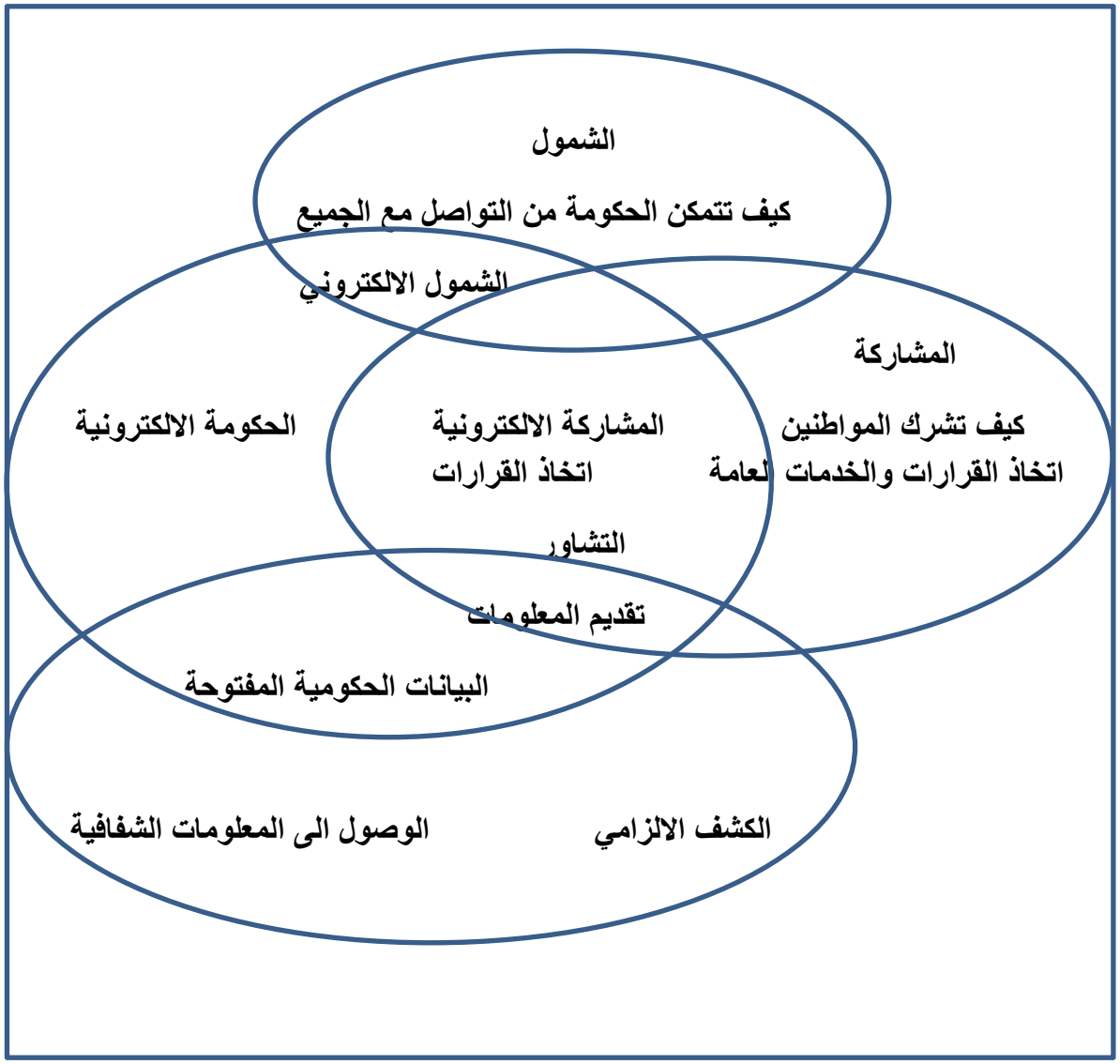

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020

ووفقاً لمؤشر المشاركة الالكترونية (E- participation Index) تتوزع البلدان الى أربع فئات المرتفعة جداً والمرتفعة ثم المتوسطة وأخيراً الفئة المنخفضة.

والجدول (13)

يوضح تطور مؤشر المشاركة الالكترونية في العراق للمدة (2004-2018)

البيان/السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018
المؤشر(EPI)	0.000	0.0328	0.000	0.2045	.0429 0	.1053 0	.1373 0	.4237 0	0.3353
المرتبة (Rank)	151	97	151	60	135	101	152	104	140
التغير في المرتبة	-	54-	54 +	91-	75+	34-	51+	48 -	30+

United , UNE- Government survey 2004- 2020,Different pages
Source:Nations

يبين الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر تذبذبت بين الصفر في عامي 2003, 2005 تارة والارتفاع والانخفاض تارة اخرى، أذ حقق ارتفاعاً بين عامي 2004- 2008 أذ بلغت قيمة المؤشر (0.0328) و (0.2045) على التوالي، محققاً نمواً سنوياً موجباً بلغ (52.4%) سنة 2008في حين انخفض سنة 2010ومن ثم ارتفع في السنوات التي تليه 2012, 2014, 2016, 2020,2018 وبمتوسط سنوي بلغ (9 .122%) أذ حقق اعلى قيمة في سنة 2016بلغت (0.4237).وفي عام 2018و2020 انخفض المؤشر وصنف العراق ضمن الفئة المتوسطة التي يتراوح مؤشر المشاركة الالكترونية بين (0.25) و(0.50) وجاء العراق في المركز 158 مع اليمن إذ كانت قيمة المؤشر قريبة من (0.4) ومن البلدان ضمن هذا النطاق الصومال(142) والاردن ولبنان(148). وجاءت اربع دول عربية في المرتفعة جداً الذي يتراوح مؤشر المشاركة الوطنية بين (0.75 و 1.00) وهي الامارات العربية المتحدة (16) عالمياً و الكويت (18) و عمان (38) واخيراً البحرين في المركز (51) على الصعيد العالمي، وصنفت ست دول عربية ضمن الفئة المرتفعة والذي يتراوح مؤشر المشاركة الالكترونية بين (0.50 و 0.57) السعودية (66) وتونس (73) وقطر(77) وشغلت كل من سوريا ومصر والمغرب (106). أما في الفئة المنخفضة أذ يتراوح فيها مؤشر المشاركة الالكترونية بين (الصفر و25 .0) أذ كان ترتيب الدول كالاتي جيبوتي والسودان (175) وجزر القمر (185) وموريتانيا(186) واخيراً ليبيا (189).

جدول (14) يبين المؤشرات الثلاث التي بني عليها المؤشر (EGDI) حسب تقرير الامم المتحدة لسنة 2018.

من خلال هذا الجدول نستعرض المؤشرات الثلاثة وهي

- مؤشر (EGDI)

والذي يعني مؤشر الامم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية أذ يعد هذا المؤشر من افضل وادق المؤشرات واغلب الدول المشاركة تعتمد على نتائجه في وضع السياسات، وهو عبارة عن مؤشر عام لتطور الحكومة الالكترونية.

- مؤشر (OSI)

وهو يعني مؤشر الخدمات الالكترونية أي نطاق وجود الخدمات الالكترونية ويتم قياس الخدمات من خلال مجموعة من مؤشرات فرعية تم ذكرها سابقاً وتتراوح قيمة هذا المؤشر من (صفر) للخدمات الادنى الى(واحد) للخدمات الاعلى.

- مؤشر(TII)

ويعني مؤشر البنية التحتية للاتصالات ويقصد به الوضع التنموي للبنية التحتية ويتم قياسه من مجموعة مؤشرات فرعية تم ذكرها سابقاً.

- مؤشر (HCI)

ويقصد به مؤشر راس المال البشري ويتم قياسه من مجموعة من العناصر الفرعية تم التطرق لها.

يتضح من الجدول (18)

يحتل العراق المرتبة (15) عربياً وهي مرتبة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة (2004- 2016) إذ ان قيمة المؤشرات في انخفاض وحسب تقرير الامم المتحدة 2018 فالعراق يتقدم على جيبوتي، السودان، جزر القمر، موريتانيا، اليمن، الصومال وادنى من الامارات، البحرين، والكويت، والسعودية، قطر، وعمان، وتونس، والاردن، ولبنان، ومصر، والمغرب، وسوريا، والجزائر، وليبيا. اي ان العراق وحسب التقرير يضعه في المستوى المنخفض إذ بلغ مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية EGDI (0.3376)، ومؤشر الخدمات الالكترونية OSI (0.3194)، اما مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII فقد بلغ (0.1840) واخير بلغ مؤشر راس المال البشري HCI (0.5094).

جدول (14)

يوضح مؤشر الامم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية(EGDI)

الدولة	الترتيب التنافسي العربي	الترتيب التنافسي العالمي	مؤشر (EGDI)	مؤشر (OSI)	مؤشر (TII)	مؤشر (HCI)
الامارات	01	21	0.8295	0.9444	0.8564	0.6877
البحرين	02	26	0.8116	0.7986	0.4866	0.7847
الكويت	03	41	0.7388	0.7971	0.7494	0.6852
قطر	04	51	0.7312	0.7913	0.6797	0.6683
السعودية	05	52	0.7117	0.7917	0.5339	0.8101
عمان	06	63	0.6846	0.8125	0.5399	0.7013
تونس	07	80	0.6254	0.8056	0.4066	0.6640
الاردن	08	98	0.5575	0.4931	0.4406	0.7387
لبنان	09	99	0.5530	0.4722	0.5219	0.6649
المغرب	10	110	0.5214	0.6664	0.3697	0.5278
مصر	11	114	0.4880	0.5374	0.3222	0.6027
الجزائر	12	130	0.4227	0.2153	0.3839	0.6640
ليبيا	13	140	0.3833	0.0972	0.3355	0.7173
سوريا	14	152	0.3459	0.2986	0.2532	0.4860
العراق	15	155	0.3376	0.3194	0.1840	0.5094
جيبوتي	16	179	0.2401	0.2917	0.0691	0.3325
السودان	17	180	0.3294	0.1528	0.1780	0.3873
جزر القمر	18	182	0.2336	0.0792	0.0871	0.5166
موريتانيا	19	183	0.2314	0.1597	0.1878	0.3467
اليمن	20	186	0.2154	0.0972	0.1454	0.4037
جنوب السودان	21	191	0.1214	0.1111	0.0586	0.0000
الصومال	22	193	0.0566	0.1111	0.0586	0.0000

أعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية لعام2018

مؤشر المشاركة الالكترونية

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الاساسية الاخرى في القياس، يقيس المشاركة الالكترونية عن طريق ثلاثة مستويات متمثلة في المعلومات الإلكترونية والاستشارة الالكترونية وصناعة القرار الالكترونية. ومن خلال جدول (20) الذي يوضح ان الفئة الفرعية للعراق متوسطة وهي (0.3095)،وان العراق في المرتبة الحادية عشر والتي تعد متوسطة. وهذا يعود الى التحسن النسبي في المشاركة في الانشطة الحكومية، ولكنها بالمقارنة مع الدول العربية نلاحظ ان المؤشر يتقدم على البلدان العربية منها اليمن(0.3095)، وجيبوتي(0.2143)، السودان(0.2143)، والجزائر(0.1548)، وموريتانيا(0.0952)، وليبيا(0.0357)، وجزر القمر(0.119)وادنى من الامارات (0.9405)، الكويت(0.9048)، و سلطنة عمان(0.8333)، البحرين (0.7738)، السعودية (0.7143)، تونس(0.6905)، قطر (0.6548)، المغرب(0.511)، وسوريا(0.5119). وبعض الدول العربية الاخرى.

جدول رقم (15)

مؤشر المشاركة الالكترونية للدول العربية

الترتيب العربي	الدولة	المؤشر	الفئة الفرعية	الترتيب العالمي
1	الامارات العربية المتحدة	0.9405	مرتفعة جداً	16
2	دولة الكويت	0.9048	مرتفعة جداً	18
3	سلطنة عمان	0.8333	مرتفعة جداً	38
4	مملكة البحرين	0.7738	مرتفعة جداً	51
5	المملكة العربية السعودية	0.7143	مرتفعة	66
6	الجمهورية التونسية	0.6905	مرتفعة	73
7	دولة قطر	0.6548	مرتفعة	77
8	المملكة المغربية	0.5119	مرتفعة	106
8	الجمهورية العربية السورية	0.5119	مرتفعة	106
8	جمهورية مصر العربية	0.5119	مرتفعة	106
9	جمهورية الصومال الفيدرالية	0.3571	متوسطة	142
10	المملكة الاردنية الهاشمية	0.3333	متوسطة	148
10	الجمهورية اللبنانية	0.3333	متوسطة	148
11	جمهورية العراق	0.3095	متوسطة	158
11	الجمهورية اليمنية	0.3095	متوسطة	158
12	جمهورية جيبوتي	0.2143	منخفضة	175
12	جمهورية السودان	0.2143	منخفضة	175
13	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	0.1548	منخفضة	183
14	الاتحاد القمري	0.119	منخفضة	185
15	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	0.0952	منخفضة	186
16	الجمهورية الليبية	0.0357	منخفضة	189

أعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي والرؤية المستقبلية

اولاً: تحليل مؤشرات القطاع المصرفي العراقي لسنة 2018-2017

لغرض الاطلاع على واقع القطاع المصرفي العراقي نستعرض أهم مؤشرات هذا القطاع لعامي (2017- 2018) وكما يأتي:

1- بلغ عدد المصارف (71) مصرفاً منها (7) حكومية و (64) مصرفاً خاصاً محليا واجنبيا. أذ بلغ عدد المصارف التجارية (40) مصرفاً، والمصارف الاسلامية (25)، ومن ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف

2- عدد فروع المصارف لعام (2018) وصل الى (865) فرعاً اي بزيادة بسيطة في حين كانت لعام (2017) (843) فرعا. أذ نتجت هذه الزيادة نتيجة لفتح مصارف جديدة وايضا تحويل نشاط بعض شركات التحويل المالي الى مصارف اسلامية.

3- بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي إذ أرتفع من (67) ترليون دينار عام (2017) الى (76.89) ترليون دينار عام (2018) وبنسبة ارتفاع (14.76%).

4- نسبة كفاية راس المال ارتفع في عام 2018 إذ بلغت (43%) مرتفعة بمعدل (13.2) عن نسبتها في عام 2017 والتي سجلت (38%).اذ ان هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%).

5- ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل الائتمان النقدي إذ بلغ نمو الودائع في سنة 2018 الى (76) ترليون دينار عن عام 2017 في حين نما الائتمان النقدي بقيمة (38.4) ترليون دينار عراقي في عام 2018 مرتفعا عن عام 2017الذي بلغ حجم الائتمان النقدي (37.9) ترليون دينار عراقي.

6- أرتفع حجم الديون المتأخرة التسديد من (4.3) ترليون دينار في عام 2017 الى (4.8) ترليون دينار عام 2018.

7- بلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي من (111.2) ترليون دينار عام 2017 الى (122.9) عام 2018.

8- بلغ أجمالي استثمارات القطاع المصرفي (51.6) ترليون دينار عراقي عام 2017 في حين بلغ عام 2018 ليصل الى (68.1) ترليون دينار.

9- نسبة الاحتياطي الالزامي للودائع (15%) للمصارف التجارية و (10%) للمصارف الاسلامية.

10- ان اجمالي التركزات الائتمانية (5) اضعاف راس المال والاحتياطيات.

11- الحد الادنى لراس مال المصارف التجارية (250) مليار دينار عراقي، اما المصارف الاسلامية كذلك (250) مليار دينار عراقي، اما الفروع الاجنبية (50) مليون دولار.

12- الكثافة المصرفية مصرف واحد لكل (44000) لعام 2018.

13- كانت نسبة الشمول المالي (20%) لسنة 2017 وارتفعت الى (22%) لسنة 2018 ، مما يعكس نجاح سياسة البنك المركزي العراقي.

14- الائتمان الممكن يقدم للمقترض الواحد (10%) من راس المال والاحتياطيات.

15- الحدود العليا لمنح الائتمان (7) اضعاف راس المال والاحتياطيات.

16- نسبة السيولة (30%).

17- الائتمان الممكن ان يقدم للمقترض وشركائه (15%) من رأس والاحتياطيات.

18- ارتفاع الائتمان النقدي من (37.180) مليار دينار عام 2017 الى (38.48) مليار دينار عام 2018، في حين انخفض الائتمان التعهدي من (27.651) مليار دينار عام 2017 الى (25,336) مليار دينار سنة2018 بمعدل انخفاض (- % 8,37) لتنخفض أهميته النسبية الى اجمالي الائتمان الكلي من (% 42,15) سنة 2017 الى (39,7%) عام 2018.

يتضح مما تقدم ومن خلال استعراض أهم مؤشرات القطاع المصرفي العراقي وجود زيادة في عدد فروع المصارف إذ كانت في سنة 2017 (843 فرعاً) وزادت في سنة 2018 الى (865 فرعاً).

ارتفاع رصيد الودائع الى (76.89) ترليون دينار سنة(2018) بعدما كانت (67) ترليون سنة (2017).

ارتفاع نسبة كفاية راس المال أذ بلغت النسبة سنة 2018 (43%) أي بمعدل ارتفاع (13.2) بعدما كانت في سنة 2017 بنسبة (38%).

ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل الائتمان النقدي إذ بلغ الائتمان النقدي سنة 2018 (38.4) ترليون دينار بعدما كان (37.9) ترليون دينار سنة 2017.

ارتفاع استثمارات القطاع المصرفي من (111.2) ترليون دينار سنة 2017 الى (122.9) ترليون دينار سنة 2018.

ارتفاع الائتمان النقدي من (37.180) مليار دينار سنة 2017 الى (38.48) مليار دينار سنة 2018.

وتبين مما تقدم وجود تحسن نسبي لبعض المؤشرات أنفة الذكر وهذا يعود الى التحسن النسبي في استخدام التقنيات المصرفية والتي تمثل عنصراً اساسياً في دعم الاستقرار المالي للبلد. وتعد مؤشراً للتطوير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية في القطاع المصرفي العراقي.

ثانياً: الرؤيا المستقبلية لتطوير الجهاز المصرفي العراقي

يعد الجهاز المصرفي العراقي العصب الرئيس للنشاطات الاقتصادية في القطاعات كافة وتمويل النمو الاقتصادي لأي بلد فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة. وعلى الرغم من ان القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، الا انه يبقى نظاماً تقليدياً في عملة بطيئاً في تطوره، بسبب الاوضاع التي مر بها العراق منذ عام 1980 والعقوبات الاقتصاديه عام 1991والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وأطراً بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينة وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم. ومن خلال الاطلاع في هذا البحث تبين ان الجهاز المصرفي العراقي لايزال يعاني الكثير من أوجه القصور التي تحد من امكانية نهوض هذا القطاع ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، واخذ دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. ويمكن ابراز عدد من المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي وكما يأتي :

1- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع مصرف واحد لكل (35000) نسمة، وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف لكل (10000) نسمة.

2- غياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف.

3- غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي، مثل شركة للتأمين على الودائع، واخرى للتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق، وغيرها.

4- عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، إذ يبلغ عدد الخدمات بحدود (20) خدمة مقارنة بما أتاحته المادة (27) من قانون المصارف والتي بلغت اكثر من (50) خدمة مصرفية، وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والاجنبية.

5- ترهل الهيكل الاداري في الكثير من المصارف ولاسيما في المصارف الحكومية.

6- تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء أنظمة شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع اداراتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الاجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك الالكترونية.

7- توفر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من 60% الامر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلباً في ربحية المصارف من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.

8- التباطؤ في اصدار تشريعات تعمل على تحريك عجلة الاصلاح المصرفي، ومازال عدد من مشاريع الاصلاح المصرفي على رفوف الحكومة بانتظار المناقشة والاقرار.

9- عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية في اقرار الخطط الداعمة للإصلاح المصرفي، فضلاعن ضعف العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة المالية، المصارف الحكومية منها والاهلية)، مثال على ذلك صدور تعليمات من وزارة المالية تتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف.

10- الفساد الاداري والمالي والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الاداري للمؤسسات المصرفية الحكومية منها والاهلية.

11- التشريعات والتعليمات السارية التي تحجم عمل المصارف وتحد من توسع وتطوير القطاع المصرفي في البلد، ومنها التعقيدات البيروقراطية المصاحبة لمنح القروض الاستثمارية لرجال الاعمال.

12- انعدام الرؤية المستقبلية الخاصة بالواقع المحلي لعملية الاصلاح المصرفي من قبل القائمين عليها في وزارة المالية والبنك المركزي، أذ ان خصوصية وضع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشاكل يحتم وضع تصور خاص يتناغم مع الواقع الحالي ومع التجارب المتطورة في الخارج.

ومن خلال استعراض أهم المعوقات التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي والمشار اليها في أعلاه. كانت المبرر لوضع رؤية مستقبلية في هذا البحث للحد من تلك المعوقات لغرض النهوض بواقع الجهاز المصرفي العراقي وهي ما يأتي :

1- تبني اليه عمل على المستوى الوطني لتعزيز فاعلية تكنلوجيا المعلومات المالية الحديثة (التكنولوجيا المصرفية) وزيادة دعم مواردها من أجل توفير بنية تحتية لتنمية القطاع المصرفي. وتطوير التكنلوجيا المصرفية المستعملة في المصارف العراقية بإدخال وسائل تكنولوجية ومعلوماتية حديثة في العمل المصرفي إذ يؤدي ذلك الى تشجع المشاركة مع المصارف الاجنبية، لما تمتلكه من تكنولوجيا متطورة وهذا من شأنه ان يطور القطاع المصرفي.

2- ضرورة العمل على توفير بيئة تمكينيه من أجل تمكين المصارف العراقية من تطبيق وسائل التكنولوجيا المالية الحديثة وتنويع قنوات التوزيع عبر (الانترنت، البطاقات الائتمانية، والهاتف النقال، وزيادة أعداد نقاط البيع، وزيادة أعداد الصراف الالي)، لان الشروع باستخدام هذه الوسائل يحتاج الى بيئة تشريعية وتنظيمية.

3- رفع كفاءة المؤسسات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمة المصرفية، وتحرير اسعار الفائدة إذ ان تحرير اسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار.

4- إعادة تنظيم الجهاز المصرفي العراقي لان عدد المصارف في العراق وصل الى رقم غير معقول وان هذه الاعداد الكبيرة من المصارف لا يوجد لها منافذ للتسويق المصرفي.

5- المحافظة على الاستقرار النقدي من خلال سياسة نقدية فاعلة، وبذل الجهود اللازمة لدعم الثقة ونشر المعرفة المصرفية، والمساهمة في توفير بيئة استثمار جاذبة.

الاستنتاجات

و

التوصيات

أولا: الاستنتاجات

1-انخفاض الكثافة المصرفية بسبب قلة عدد المصارف مقارنة بعدد السكان إذ ان عدد المصارف مازال شبه ثابت على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد السكان إذ بلغ المؤشر (44,16) ، وبمعدل نمو (2,85).

2- أن لتكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة أثراً واضحاً في توسيع قاعدة الشمول المالي وهناك تحسن في مؤشر الانتشار لماكنات الصراف الالي بمعدل نمو 23.16% لعام 2018.

3- إن تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق يحتاج الى متطلبات أساسية لقيامها منها توفير البنية التحتية، تأهيل وأعداد العنصر البشري، وسن القوانين والتشريعات الضرورية.

4- إن من المعوقات والمشاكل التي اعترضت العراق ولازالت تعترضه في تطبيق الادارة الالكترونية هي الافتقار الى البنية التحتية وعدم التوعية والاهتمام الكافي بمشروع تطبيق الادارة الالكترونية من طرف الحكومة فضلاً عن عدم انخراط جميع الشركاء في مشروع الادارة الالكترونية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني على ان لا يكون هذا المشروع موكلاً لقطاع واحد فقط أو وزارة واحدة.

5- على الرغم من الاجراءات التي يقوم بها الجهاز المصرفي العراقي لكنها لا ترتقي الى المنافسة إقليمياً ودولياً وفقاً لتقرير الامم المتحدة لعام 2018 والذي يؤشر إلى المستوى المنخفض للحكومة الالكترونية وفقاً لمؤشراتها الفرعية الثلاث أذ أحتل العراق التسلسل (15) عربياً و(155) عالمياً.

6- على الرغم من ان الشمول المالي يساعد المصارف على التوسع في زيادة فروعها مما يؤدي الى ارتفاع كثافة نشاطها وتحسين أدائها المالي لوحظ وللأسف انخفاض عدد الفروع المصرفية من (912) فرعاً عام 2010 الى(865) فرعاً عام 2018 وانخفاض المؤشر من (2.80) في عام 2010 الى (2.26) في عام 2018.

7- نجد هناك تفاوتاً في مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة (الأهلية) وهي الأكثر استخداماً لتلك الادوات، إن سبب هذا التفاوت يعزى الى الاختلاف في فلسفة ادارات المصارف في تعزيز واختلاف مواردها المالية ومدى توفر وسائل الراحة للزبائن واسلوب تعامل العاملين بعكس المصارف الحكومية التي تفتقر الى تلك الادوات.

8- لازالت المصارف الحكومية تعاني من عدم وجود البنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات مصرفية متطورة وحديثة، مما يضع الصناعة المصرفية العراقية في مسؤولية وتحدٍ كبير متمثل بدعم وتوجيه الاستثمارات في مجال البنى التحتية.

9- تدني القدرات لمستخدمي شبكة الانترنت بشكل عام، والمهارات لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات الحديثة بشكل خاص في العراق.

10- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات المصرفية وتشريع القوانين المناسبة التي تعمل على تحريك عجلة الاصلاح المصرفي والابتعاد عن المناكفات السياسية التي أدت الى توقف عجلة الاصلاح الحقيقي.

ثانيا: التوصيات

1- تبني خطط طويلة الاجل من قبل الجهاز المصرفي لا دخال التكنولوجيا والاتصالات الحديثة في العمل المصرفي مثلاً استخدام الصراف الالي وشبكة الانترنت والخدمات الاخرى الحديثة ،وتوفير المناخ الملائم والمشجع للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

2- ضرورة الاهتمام الفاعل والعمل بمشروع الادارة الالكترونية من اعلى هرم في الدولة. مثلا انشاء هيئة عليا مشتركة سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص الهدف منها التخطيط الاستراتيجي لتطبيق الادارة الالكترونية.

3- إشراك العاملين في المصارف في دورات متخصصة خارج العراق لتطوير المهارات الخاصة بالتكنولوجيا المالية الحديثة والاطلاع على أخر المستجدات الحاصلة في الدول واكتساب الخبرات اللازمة للارتقاء في تقديم الخدمة المصرفية.

4- ضرورة العمل على تطوير وتحديث شبكات الانترنت بصورة مستمرة لتقديم الخدمات المصرفية للزبائن وعلى مدار اليوم وفي كل انحاء البلد.

5- القيام بوضع برامج ارشادية وتوعوية تسهم في تثقيف وتعريف المواطنين بمفهوم الحكومة الإلكترونية لأنه مفهوم حديث على أسماع العراقيين وبالتالي يحتاج الى تثقيف اعلامي واسع لهذا المفهوم.

6- العمل على ادخال تكنولوجيا المعلومات المالية الحديثة لغرض خلق نوع من المنافسة بين المصارف في تقديم الخدمات المالية المتطورة وبالتالي تساعد هذه المنافسة الى تطوير القطاع المصرفي.

7- الاهتمام في توسيع البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وايصالها الى أبعد نقطة في العراق، من خلال تعاقد وزارة الاتصالات مع القطاع الخاص واعطاء دور اكبر له واعتماد مبدأ المنافسة لتحقيق أفضل المنتجات بأقل التكاليف.

8- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات وتطبيقاتها المتعددة والمختلفة لتطوير الادارة من خلال توسيع القاعدة لمستخدمي شبكات المعلومات والخدمات الالكترونية.

9- الزام المصارف بتفعيل العمل بالخدمات الالكترونية للأفراد والشركات وتحفيز الزبائن على استخدامها. وكذلك الزام المصارف بتقديم خدمات نقاط البيع (POS) مجاناً للتجار والزام التجار بزيادة عدد العمليات المنفذة في المصارف.

10- العمل على تشكيل ملتقى للشمول المالي بصورة دائمية تحت رعاية البنك المركزي واتحاد المصارف وديوان الرقابة المالية، إذ يختص بإدارة الحوار بين البنك المركزي وبين العاملين في القطاع المصرفي والمالي وبين المعنيين من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للنهوض بواقع الجهاز المصرفي.

المصادر

القران الكريم
المصادر العربية

أولاً: الكتب

1. الحمداني ،أبراهيم علي، شيرين، " مؤسسات مالية متخصصة" دار الصفاء للنشر، الاردن، 1990.
2. قدوري، رضا صاحب، فائق مشعل ، " أدارة المصارف " الطبعة الاولى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر – جامعة الموصل، 2006.
3. شندي، قاسم أديب، " الاقتصاد العراقي الى اين "، دار الضياء للطباعة والنشر والتصميم، النجف الاشرف، 2011.
4. "استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي"، الطبعة الاولى، واسط 2015.
5. البكري، سونيا محمد، " ادارة الانتاج والعمليات"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2000.
6. بيدقولي، حسين، " نظم المعلومات الادارية: ترجمة أسماء رشاد الصالح "، دار الفكر، عمان، ط1،2015.
7. التوني، محمد احمد " الاندماج المصرفي" دار الفجر، القاهرة،2007.
8. التويجري، محمد بن ابراهيم أحمد " الحكومة الالكترونية مدخل لأداء متميز" المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر،2013.
9. ثويني، فلاح حسن، "الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى الالف الثالث بعد الميلاد " ، مطبعة الرفاه، بغداد، الطبعة الاولى، 2010.
10. سالمي ،جمال عبد الرزاق ،" الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة" ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. حجازي، عبد الفتاح،" الحكومة الالكترونية ونظمها القانونية " دار الفكر للنشر، 2004.
12. الحلاق، سعيد سامي والعجلوني ، محمد محمود، " النقود والبنوك والمصارف المركزية" ، الطبعة العربية، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع – عمان،2010.
13. ممدوح خالد ابراهيم،" لوجستيات التجارة الالكترونية "، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر،2008.
14. الراوي، احمد عمر، " دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003"، دار الكتب محمد الامين سالم، العراق، 2009.

15.زعتري، علاء الدين، "الخدمات المصرفية" دار الكلم الطيب للنشر والتوزيع، دمشق،2008.
16.السالمي، علاء عبد الرزاق،" تكنولوجيا المعلومات " ط2، دار المناهج للتوزيع ،عمان، الاردن،2000.
17.سلامة، عبد الحافظ محمد" مدخل الى تكنولوجيا التعليم" سلسلة المصادر التعليمية 1، 1998
18.السنهوري، محمد مصطفى ،" ادارة البنوك التجارية" دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2013.
19.شافي، نادر عبد العزيز، " المصارف والنقود الالكترونية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2007.
20.شماتة، عبد الرزاق،" محاسبة المنشآت المالية(البنوك التجارية) "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2006.
21.الشمري، ناظم نوري والعبدلات، عبد الفتاح زهير، " الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع" دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان،2008.
22.الشوابكة، اياد،واخرون،" مهارات الحاسوب"، دار البركة للنشر والتوزيع ، عمان ،2001.
23. شوادر، حمزة ، " علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية"، الطبعة الاولى، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2014.

24.صالح، مظهر محمد، " السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم"، بيت الحكمة، بغداد،2012.
25.الصمادي، حازم نعيم، " المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2003.
26.الصميدعي، محمد جاسم، يوسف رودينه عثمان " التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي" ، دار المناهج للطبع والنشر، عمان،2005.
27.قنديلجي ،عامر ابراهيم، الجنابي ،علاء الدين عبد القادر ، " نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات " دار الميسرة للطباعة والنشر، الطبعة التاسعة. الاردن،2016.
28.بدران، عباس ،" الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
29.عبد الخالق، احمد، " الادارة المالية والمصرفية" دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان،2010.

30.الكيلاني، عبد الفتاح محمود ،" المسؤولية المدنية الناشئة عن المعاملات الالكترونية عبر الانترنت ،" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2010.
31.مسلم، عبد الله حسن،" ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الاولى ، دار المعرفة ، عمان ، الاردن، 2010.
32. العبيدي و المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ، خالد احمد فرحان ، " ادارة المؤسسات المالية والمصرفية "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
33.العجمي، احمد عبد العليم،" نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي" دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2013.
34.العتيبي، عزيزة عبد الرحمن ،" أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على اداء الموارد البشرية"، دار حامد للنشر، الاردن، 2010.
35.مطر، عصام عبد الفتاح ،" الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.
36.عقيل، جاسم عبد الله،" النقود والمصارف" دار الجامعية المفتوحة للنشر والتوزيع، ليبيا،2000.
37.عقيلي، عمر وصفي، المؤمن، قيس عبد علي،" المنظمة ونظرية التنظيم" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،1998.
38.السالمي، علاء عبد الرزاق وحسين عبد الرزاق،" شبكات الادارة الالكترونية"، دار وائل للنشر، ط1،عمان،2005.
39.الطاهر، علاء فرج ،" ادارة المعلومات والمعرفة" دار الدراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009.
40.توردي، عوض حسين ، " بوابة الافق للمعلومات" مطبعة الرشد للطباعة والنشر، ابو ظبي،2003.
41.العيوسي، ابراهيم علي،" التجارة الالكترونية" المكتبة الاكاديمية للنشر والتوزيع ، مصر،2003.
42.حجازي، غراب كامل، فادية، " نظم المعلومات الادارية- مدخل متكامل" مكتبة الاشعاع، القاهرة، مصر، 2003.
43.الفارس، سليمان جاسم،" التكنولوجيا المتقدمة مدخل لتنمية الموارد البشرية العربية " مؤتمر الزيتونة، عمان، الاردن،2003.
44.خلف، فليح حسن،" اقتصاد المعرفة "، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1 ،2008.

45.مجيد حسام ،" الادارة الحديثة والنظم الالكترونية "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
46.الصيرفي، محمد احمد ، " ادارة تكنولوجيا المعلومات" دار الفكر للنشر والتوزيع ، الجامعي الاسكندرية، مصر، 2009.
47.الطائي، محمد ،" اقتصاد المعلومات، القوة الناعمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات" دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان،2007.
48.القدوة، محمد ،" الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة"، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.
49.الجنابي، نبيل مهدي، الزبيدي، محمد نعمة ،" الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي" الطبعة الاولى، دار غيداء ،الاردن،2019.
50.النحراوي، أيمن،" لوجستيات التجارة الدولية "، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
51.الهوش، ابو بكر محمود، " الحكومة الالكترونية الواقع والافاق" الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،2006.
52.ياسين، سعد غالب، " تحليل وتصميم نظم المعلومات" ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2000.
53.يوسف، حسن يوسف، " البنوك الالكترونية" ، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر،2012.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. الدليمي احسان علاوي حسين،" تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية ادارة الموارد البشرية واثرها في بناء الكفايات الجوهرية " اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.
2. الشمري، صادق راشد،" اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف ، دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة"، رسالة ماجستير في الادارة المالية ، الجامعة الاسلامية في ايران.
3. الشرع، عقيل شاكر،" تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة (2007- 1985)" اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.

4. ابو دية ، ماجد محمود" دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني" ، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة،2016.
5. العباسي، احلام حميد كريم،" مقدرة البنك المركزي العراقي على مواجهة المتغيرات الاقتصادية وحماية الجهاز المصرفي" رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،2014.
6. الامين، مجدي،" دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي- دراسة تطبيقية ولاية الجزيرة "، رسالة ماجستير، جامعة السودان.

ثالثاً: البحوث والدوريات

1. أبراهيم، بدر الدين عبد الدين،" دور المعلومات والتكنولوجيا المرتبطه بها في انشطة التمويل الاصغر" بحث منشور في مجلة المصرفي، العدد 85، السودان.
2. باقية، انعام عبد المنعم والعريض، نادية عبد الله،" التقنيات المؤتمنة الحديثة المستخدمة في تطوير الخدمات المصرفية واثرها على المتعاملين مع المصارف" بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، العدد2المجلد (8).
3. بريئة، محمد يسر" توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية" ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي التي عقدت في الكويت في 1اكتوبر، دار المنظومة، عمان، 2012.
4. بنهاز، داغي علي القرة،" الشمول المالي- دولة قطر انموذجاً" مجلة الادارة والقيادة الاسلامية- الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي، المجلد2، العدد 1، دار المنظومة، عمان.
5. السيد علي، عبد المنعم " استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي " مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد57،2012
6. الشاذلي، احمد شفيق،" الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه "صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2014.
7. الشمري، صادق راشد،" التكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحقيق الشمول المالي" منتدى الشمول المالي التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ، عمان، الاردن.

8. عبد النبي، وليد عدي" الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقة المستقبلية" بحث منشور في البنك المركزي العراقي.
9. عبدالله، سمير،" الشمول المالي في فلسطين" معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس ورام الله، دار المنظومة، عمان، 2016.
10. الخفاجي، عثمان ابراهيم احمد ،" تقنيات المعلومات الادارية ومتطلبات النجاح في ادارة منظمات الخدمة العامة، دراسة فكرية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع والاربعون، 2015.
11. عاشور، كاظم محمد،" تكنولوجيا المصارف" مجلة الرشيد المصرفي العدد الاول ، سوريا،2000.
12. الياس، كمال الدين،" مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه" ، مجلة الدراسات والمصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلد 23 ، العدد 3، دار المنظومة ، عمان.
13. عبد العباس، محمد تركي،" دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية – مدخل تحليلي لا استخدام الانترنت في الخدمات المالية" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 5 العدد14، 2009.
14. مولاة، وليد عبد ،" دور القطاع التمويلي في التنمية " مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت جويلية 2009.
15. بن قدور، وهيبة عبد الرحيم اشواق، " توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء شركات ناجحة،" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد3،2018.

رابعاً: المواقع

http://hrdiscussion.com

خامساً: القوانين والانظمة والتعليمات

1- قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة 2004.
2- تعليمات رقم (4) لتسهيل تنفيذ قانون رقم (94) لسنة 2004.
3- قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

سادساً: التقارير والنشرات الرسمية والمطبوعات الدولية

1. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق للسنوات للمدة (2010- 2018).
2. النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات للمدة (2010- 2018).
3. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في غرب اسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك الامم المتحدة،2004.
4. جمهورية العراق، وزارة العلوم والتكنولوجيا، دائرة تكنولوجيا المعلومات، الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل الحوكمة الالكترونية العراقية 2015-2012الاصدار الاول، شباط 2013.
5. تقرير الامم المتحدة حول الحكومة الالكترونية للسنوات 2014- 2016- 2018- 2020.
6. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003.

FOREIGN SOURCES:

FIRST: BOOK

1. Alter Steven" Information System, The Foundation Of E-Busines, 4th Edition, Printicehall" 2002.
2. Alter, S.(1999)," Infor Mation Systems:Amanagement Perspective", 3ed., Adision-Wesley Education, Apublisher, Inc., U.A. New York.
3. Daft, R.L,(2001), " Organization Theory And Design", 7th Ed., Southwestern College Publishing, U.S.A, New York,.
4. David,"Inthe Governace Ofcentral Banks",Basel, 2009archer, Southern
5. Donald, Koch, Scott Mac, Timothy," Bank Management" , Methodist University, 2006.
6. Gilligan, Colin& Wilson, Richard M.S.(2009) , " Strategic Marketing Planning, Second, Edition.Uk. Pp.41-68". Isbn: 978
7. Girardone, Claudia, " Introduction To Banking", Ftprentice Hall, 2006.

8. Hasan Salih Suliman Al- Qudalelah Saif Aldeen Saaty , Ahmad Mahboub Al- Monani, Impach Of Information Technologyon Management Control At Al Bashir Pyblic Hospital: Acasestudy Of Gordan 2012.
9. Hellwig, Martin, " Financial Stability", Monetary Policy, Banking Supervision, And Central Banking, 2014.
10. Jones, Gareth R & Gerogee, J Nnifer, M,(2003), Contemporage Management, Mgeaw-Hill Companiec, New York, Usa, 2003.
11. Madura, Jeff, " International Corporate Finance" , Third Indian Reprint, Printed In India By Pashupati Printer Thirdindian, 2009.
12. Slack, Nigel, Chambers, Stuart, Christine Harland, Alan Robert Johnston(2004)," Operation Management, 4thed. ,London, Pitman, Publishing.
13. Steven Alter, Information System,- Management Perspective, 3thed, Addison Wesley Educationol Publisher, Inc, U.S.A. 1999**.**
14. World Economic Forum.(2017)." The Globul Human Capital Report2017". Wef Geneva, Switzerland.
15. World Economic Forum.(2018)." The Arab World Competitiveness Report 2018." Wef, Genevq, Switzerland.
16. Zahir Irani & Ahmed Ghoneim & Paper E.D.Love (2006) . Evaluating Costs Taxonomies For Information System Management . Eurpean Journal Of Operational Research.

Article

1. A. Hanning, &S. Jansen, (2010)," Financial Inclusion And Financial Stability : Current Policy Issues", Asian Development Bank Institute Kasumigaseki Building 8f.
2. Chakrabarty, (2011)," Financial Inclusion And Banks – Issues And Perspectivies", Mfls And Communities", New Delhi, 14 October.

3. Dabla- Norris, Era, Deng, Yixi, Lvanova, Anna, Karpowiez, Lzabela, Unseal, Filiz, Vanleemput, Eva And Wong, Joyce, (2015)," Financial Inclusion : Zooming In On Latin Ameri8ca , International Monetary Fund Imf".
4. Drtd, Financial Sector.Development, Departement Of International Development, Policyde Vision, 2004.
5. Gatanar, (2013)," Fin Ancial Inclusion Indicators In Poland", Acta Universitatis Lodziensis.Folia Oeconomica Nr 286/37.
6. Gpfi, (2012)," G20 Financial Inclusion Indicaators", Oecd Working Papers On Finance Insurance And Private Pensions, No. 34, Oecd Publishing.
7. Mbator,O.& Uba Ibrahim A." (2013)," The Impact Of Financial Inclusion On Monetary Policy In Nigeria, Journal Of Economies And Interrnational Final", Journal Of Economics And International Finance, Vol. 5(8), November.
8. Morgan, P.,And V. Pontines, (2014)," Financial Stability And Financial Inclusion", Tokyo: Asian Development Bank Institute, Available, Volume 28 Number 16.
9. Sarm, M.& Solo,J.(2010)," Financial Inclusion And Development Of Journal Of In Ternational Development ", Journal Of International Development, Volume23, Lssue5.
10. **S**arma, M, (2008)," Index Of Financial Inclusion, Indian Council For Research On Internationl Economic Relations (Icrier)",Working Paper No.215

Reports

1. Bharat, Sew, (2014), " Deepening Financial Inclusion", United Nation Development Progrram Consultancy
2. Helms, Brigit,(2006)," Access For All : Building Inclusive Finance Systems Washing Ton ,D.C, World Bank″
3. Rangaraj An, (2008)," Report Of The Committee On Financial Inclusion, Government Of India".
4. United Nations Une- Government Survey 2004- 2018
5. United Nations Une- Government Survey 2004- 2018 Different Pages.
6. United Nations Une- Government Survey 2004- 2020 Different Pages.
7. United Nations Une- Government Survey 2008, 2010, 2012, 2014, 2014, 2016, 2018, Different Pages.
8. United Nations Une- Government Survey 2010,2012,2014.

Abstract:

Modern financial information technology is one of the most important forms of scientific developments that occurred at the end of the last century. As it is considered the basis for the future development of banking institutions because of their special importance in advancing economic development, as the changes taking place in the global economy thanks to financial information technology encouraged intense competition, which prompted financial institutions to raise the level of efficiency and effectiveness of their performance. In particular, banks can adopt the basic concepts of financial information technology and use modern technical tools and means in a serious attempt to move away from the traditional methods used in banking work and bring about better change in the provision of banking services. The study dealt with the concept of financial information technology and its importance, reviewing the reality of the Iraqi banking system's work mechanism and the available data for the financial information technology infrastructure represented in financial inclusion as well as the role of e-government as one of the infrastructure that contributes to the mechanism of financial information technology applications in the Iraqi banking system and demonstrating its importance in The development of these institutions. The research hypothesis centers on the fact that the use of financial information technology contributes to the development of the mechanism of the banking system, increases the use and improves the indicators of financial inclusion and the provision of banking services. The problem was represented by the question whether the banking system in Iraq fulfilled the requirements for advancement and development in the use of financial information technology.

Among the most important conclusions are:

- Modern financial information technology has a clear effect on expanding the base of financial inclusion, and there is an improvement in the spread of ATMs with a growth rate of 16.23% for the year 2018.

As for the recommendations, the most prominent of them were:

- Encouraging the use of modern information and communication technology and its multiple and different applications to develop the administration by expanding the base for users of information networks and electronic services.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Al-Qadisiya
Administration and Economics College
Department of Financial and Banking Sciences

Financial Information Technology and its Importance in Developing the Banking System in Iraq

A Thesis presented To

The Council of Administration and Economics College AL- Qadisiyah University As a partial of Requirements To Obtain Master Degree in finance and Banking Sciences

Presented By

Abbas Hamid Habib Al Saadi

Supervised by

A.P Dr. Mohammed Niamah Mohammed Al-Zubaidi

2021 A.D. **1442 A.H.**